

﴿ فهرست حاشية عبد الغفور ﴾

الكلمة	٤	غير المنصرف	٤٨
واللام فيها للجنس	٦	فالعدل	٥٦
والثناء للوحده	٦	الوصف	٦٢
اللفظ في اللغة الرمي	٦	التأنيث	٦٥
واللفظ الحقيقي	٧	اي التعريف	٦٧
وكلمات الله داخله فيه	٨	الجمع	٦٩
الوضع في اللغة	٨	وهو صيرورة كبتين	٧٣
الثاني الحرف	١٤	الالف والنون	٧٤
وقد علم	١٥	وزن الفعل	٧٧
الكلام	١٥	اي المرفوع الدال عليه	٨١
خرجت المهملات	١٦	جزى ربه	٨٥
اعلم ان كلام المصنف	١٧	واذا تنازع الفعلان	٨٨
اوفي ضمن اسم	١٧	على المذهب المختار	٩٢
ولا يمكن ان يتعقل	١٩	حذف فاعله	٩٤
لكن لما جرت العادت	٢٠	ومنها المبتدأ	٩٧
باحد الازمنة الثلاثة	٢١	اي هو الاسم المجرد	٩٩
فدخل فيه	٢٢	وحيث وصف بالمؤمن	١٠٢
وخاصة الشيء	٢٢	والاصل في العمل هو الفعل	١٠٨
انها ال كهل	٢٣	واذا تضمن الخبر المفرد	١١٠
لانه اثر حرف الجر	٢٤	فذهب البصريون	١١٦
لان الفعل	٢٥	اي من المرفوعات	١١٨
وهو معرب	٢٧	خبر لالتقي الجنس	١١٩
الذي ركب	٢٧	اي لا يبراح لي	١٢٠
اختلف آخره	٣١	والمراد بعلم المفعولية	١٢١
العامل احتيج الى بيانه	٣٧	ان دل على بعض انواعه	١٢٤

فهرست حاشية عبدالغفور

١٢٧	على اسم مبتدا	٢٠٦	بالجركات الثلاث
١٢٩	فاذاله صوت	٢٠٧	متى لوحظ مع سابقه
١٣٠	المفعول به	٢٠٨	بحث النعت
١٣٢	بوجهه او قبله	٢١١	والتعريف والتكبير
١٣٧	مع تجويزه النصب	٢١٣	بحث العطف
١٤٠	لانه المقصود بالنداء	٢١٧	بحث التأكيد
١٤٣	اي ترخيم المنادى	٢١٩	بحث البدل
١٥٤	قال وحيث	٢٢٤	وانى على ناقة دبراء
١٥٧	لضيق الوقت	٢٢٦	والاصوات المضمرة
١٥٩	المفعول فيه	٢٢٨	قوله الاول ضربت
١٦١	ما فعل لاجله	٢٢٩	قال خاصة
١٦٢	ومقارنا	٢٣١	لكون ما بعد لولا
١٦٥	بحث الحال	٢٣٢	بحث نون الوقاية
١٦٨	ومررت به وحده	٢٣٤	وتكلما وخطابا
١٧١	يجعل كافة حالا	٢٣٥	والظاهر ان قوله
١٧٣	بحث التمييز	٢٣٦	بحث اسماء الاشارات
١٨٠	بحث المستثنى	٢٣٨	اي اسم لا يتم الح
١٨٦	لان من الاستغراقية	٢٤٣	واستفهامية
١٨٩	والمراد ببعديّة المسند	٢٤٤	بحث ما الموصول
١٩٣	اما الاستفهام	٢٤٥	والظاهر ان مؤداهما
١٩٦	بل بحيث كونه مضافا اليه	٢٤٥	بحث اسماء الافعال
١٩٨	واما الإضافة بمعنى من	٢٤٧	قوله المشتق من الثلاثي
٢٠٧	ويرد على القاعدة		

حاشية عبد الغفور على الجامى

هذه حاشية مقبولة مرغوبة للمولى عبد الغفور الالارى * صبت
على مرقدہ سجال رحمة ربه البارى * على شرح الكافية للمولى
عبد الرحمن الجامى * قدس الله تعالى سره السامى

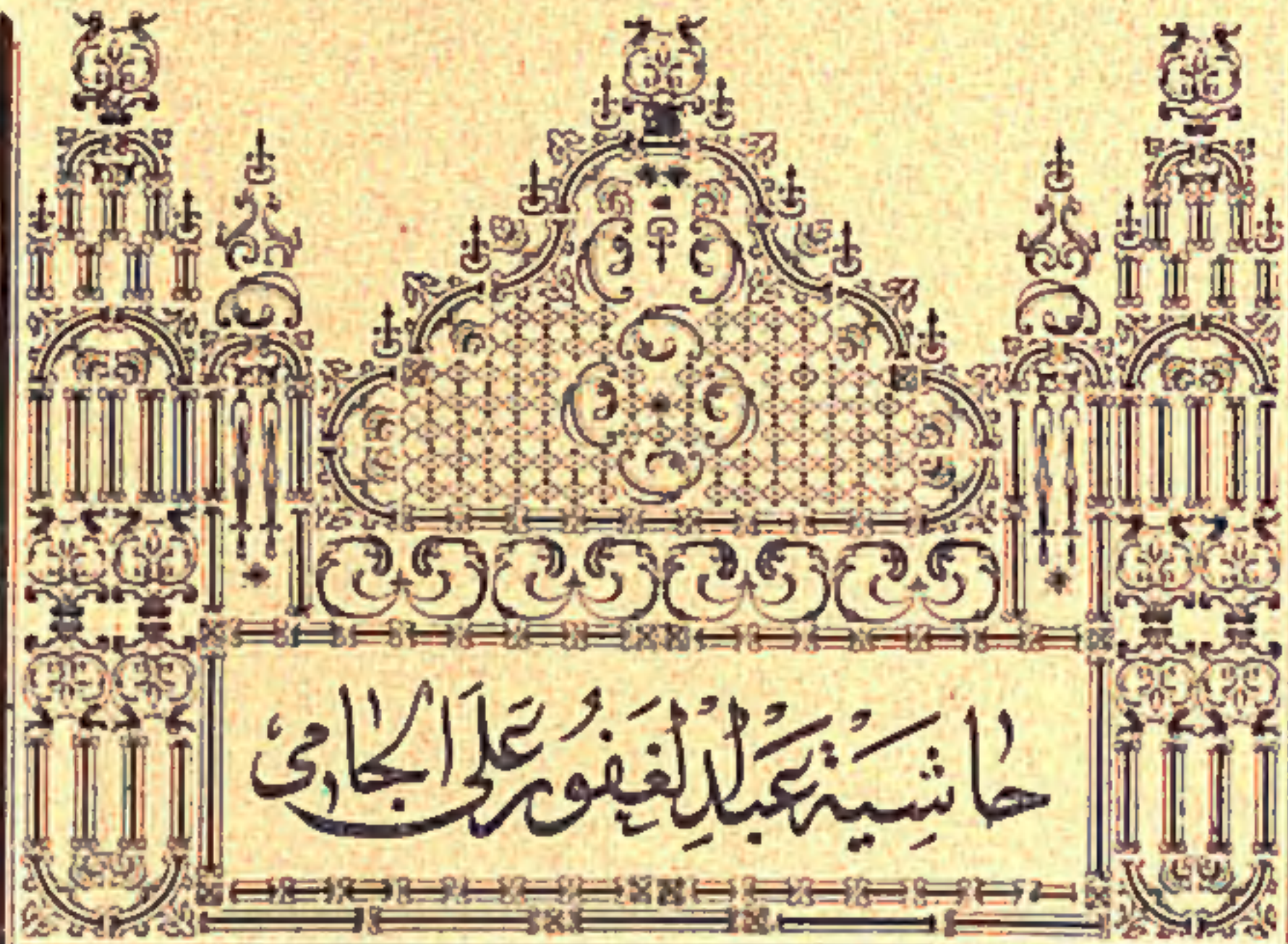


معارف نظارت مطبعه ك ٦٢٢ نومردى رخصتنامه

Süleymaniye - U	Kütüphanesi
Kim. 1	Flora E1
Yeni Kayıt No	15915
Eski Kayıt No	

درسمات
(مطبعة عثمانی)
١٣٠٩

٩ هذا تفسير للحمد
على تقدير كون
اللام فيه للاستغراق
دون الجنس وتصریح
بان المدعى هو
الاستغراق الحقيقي
دون العرفي عند
الظاهر أنه تفسير
للحاصل بالمصدر
المعلوم والاكتفاء
بهذا التفسير بناء
على كونه أصلا
عند
٧ كون الضمير
راجعا الى جنس
الحمد ليس مبنيا
على كون اللام فيه
للجنس لان معنى
الجنس يستفاد من
نفس لفظ الحمد
بدون اللام لكونه
موضوعا فلا ينافي
كونه للاستغراق
والداعي على هذا
الحمل هو أنه لو كان
الضمير راجعا الى
كل واحد من افراده



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله الحمد) مصدر المعلوم واللام للجنس والاستغراق ٩ أي كل حمد
من الازل الى الابد من أي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول
او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايم الاستيعاب كما
يلايم الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سباس وستايش
(قوله لوليه) ٧ أي للحرى بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه
سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لما يذهب الى ان
الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب
التي تجلب الطباع اليه لكون الجديد لهذا (قوله والصلاة والسلام) أي
الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه على نبيه (قوله على نبيه)
من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ
ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى تعالى الله عليه وسلم
على ان فيه حسن الموافقة (قوله وعلى آله) أي اهل بيته (قوله واصحابه)
جمع صاحب كطاهر واطهار اوجع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار اوصحب

يمكن ان يتوهم انه يجوز ان يكون غيره حريا ببعض افراده وذلك لا يلايم مقام الحمد (بكسر)
يخالف ما اذا كان راجعا الى الجنس فتدبر عند قوله وان الوهم عطف تفسير للتعين ولما بمعنى

بكسر الحاء كنهر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على
افعال (قوله المتأديين با دابه) الادب نكاه داشتن حدهر چیز ای الذين
نبت فيما بينهم التأديب با دابه والانصباغ بصغه لفنائهم في ذاته صلى الله
تعالى عليه وسلم (قوله فهذه) أي ماسيتلى عليك (قوله فوائد) جمع فائدة
من القيد بمعنى آنچه گرفته وداده شود از دانش ومال (قوله لحل مشكلات
الكافية) المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي الحق الخفي مشكلا
لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية للمبالغة او النقل او التأنيت باعتبار أن
الكتاب رسالة (قوله للعلامة) تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع
انه الجدير بذلك لتوهم التأنيت (قوله في المشارق والمغارب) كناية عن
جميع الارض كما في قوله تعالى ﴿رب المشارق والمغارب﴾ وتوجيه الجمع
ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدى في كل يوم مطلعا وهي
مائة وانسان وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغارب
وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله
سبحانه ﴿رب المشرقين ورب المغربين﴾ والتثنية بناء على ارادة مشرق
الذهب والعود المتوالين لكل وكذا حال المغربين (قوله الشيخ)
خواجه (قوله نعمده الله بغفرانه) قال في الحاشية التعمد السرا انتهى
يعنى ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه او الساتى من محض فضله
من غير سابقة العمل ٦ ويجوز أن يجعل كناية عن الاحاطة اي احاط الله
بغفرانه وجعله شاملا له قال في التاج التعمد كناه پوشیدن فلا بدح من
التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى
﴿اسرى بعبد له ليل﴾ (قوله واسكنه بحو حة جنانه) بكسر الجيم قال قدس
سره في الحاشية بحو حة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره
انتهى يعنى جعل الله خيار جنانه سكنى له (قوله نظمها) النظم
در رسته كشیدن جواهر استعير لتأليف بسائط كلامه المترتبة المعاني
المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة
الى ان بسائط كلامه كالدرر في الصفاء والتلاؤ وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة
(قوله في سلك التقرير) السلك رسته والتقرير قرار دادن والاضافة
من باب اضافة المشبه به الى المشبه (قوله وسمط التحرير) السمط بكسر

٦ فعلى الاول
يكون الاضافة
في غفرانه للمبالغة
وعلى الثاني لزيادة
الاختصاص عند
٤ اشارة الى ان
ليس المراد باسكانه
في الجنان جعله
ساكنا غير متحرك
عند

السين * رشة مرواريد يشبه وجزآن * والتحرير * نقش خط وغير آن بر
كر قن * والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك (قوله للولد العزيز) العزيز
* جاز جند وكرامى وكباب * (قوله ضياء الدين) كضياء البيت وسراجة كانه
ضياء يهتدى به الى الدين (قوله عن موجبات التلهف والتأسف)
التلهف * دريغ خوردن واندوه كين شدن * التأسف * دريغ ودرد خوردن *
(قوله لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية) اى لانه في السبب
والبعت لهذا التأليف ٣ كالعلة الغائية التي تكون باعثة فتكون نسبة
الفوائد اليه من قيل النسبة الى الباعث المحرك (قوله وماتوفيقى الاباه)
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب (قوله وهو حسي) الحب
* بسند بودن وخرده سندر * (قوله ونعم الوكيل) الوكيل * آنكه بوى
كارى كذارند * والجملة عطف على جملة هو حسي والمخصوص محذوف
او عطف على حسي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
(قوله هضما لفسه تخيل ان كتابه الى آخره) اى ترك ذلك الجمل كسرا
لفسه وذلك الكسر تخيل ان كتابه من حيث ضمه لا من حيث اشتماله
على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم
فانهم انما يستحسنون جملة جزأ فبا يعتون بشاته وما هو في مرتبة
كتبهم لكن بقى توهم ترك الامثال بالحديث الدائر على الالسن وهو ان
كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم * اى اقطع لا يتم فدفعه
بقوله ولا يلزم الى آخره وحاصله ان المأمور به التلغظ سواء كان معه الكتابة
اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني (قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام)
٢ وبدأ بتقسيمها ايضا لانه من تمه تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث
عنها (قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما) اى عن احوال
منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء انتت لافهما
اولا قسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انها موضوع
التحور ذاعلى من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف
(قوله فنى لم يعرف) اى لم يتصوره لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة

اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولم انت وجوب تصورهما عرفا
لتحصيل ماهو الواجب * ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف
تعريف كل شئ على تصويره * اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى
المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم * ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل
تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب * قلنا لا يلزم من لزوم
علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز أن يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن
التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة
المعرفة (قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزأ من افراد الكلام الى
آخرة) اى سواء نظر الى افرادها او الى مفهومهما وجد جهة التقدم
في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم
في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعنى الكتبى واللفظى
والذهنى والخارجى وان المتقدم بحسب الوجود الذهنى اذا قدم في الكتابة
توافقت في التقدم الوجودات ماعدا الخارجى (قوله قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم) الاشتقاق ان تجديبن اللفظين تناسبا في احد المد لولات
الثلة واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتبا واشتركا في اكثر
الحروف الاصلية مع تقارب ما بقى في التخرج كنق ونهق وقد اشار الى
بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح
تأثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع
ان المناسب ان يقال ان تأثير افسهما بقرع الاسماع ونقش الصور
في الازهان وما يترتب عليهما من الافعال والاقفالات على اى وجه
كانت من مستبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان
تقاليها كلها لا تخلو عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم منساوية
الاقدام في ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف (قوله وهو
الجرح) الجرح فتح الجيم * خت كردن * (قوله وقد عبر بعض الشعراء)
يعنى ان ذلك التشبه علاقة معتبرة (قوله جراحات النان) جمع جراحة
بكسر الجيم بمعنى * خشكى * النان * سريره وعصاونه جيزى * (قوله
جنس) واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا ما فوق الانين (قوله بدليل

قوله توافقت الخ
لان الصور يتبع
التلفظ والتلفظ يتبع
الكتابة فتقدم
الكتابة يستلزم
التقدم في الوجودين
اللفظى والذهنى
والتقدم في الوجود
الخارجى متحقق
فتوافقت الكل في
التقدم (سيالكوتى)

٣ فيه اشارة الى
علاقة تشبيه الولد
بالعلة الغائية واشعار
بان مقصوده قدس
سره من هذا التشبيه
افادة أن الباعث
في هذا التأليف هو
الولد سند
العلة الغائية عبارة
عن سبب حامل
للفاعل على الفعل
فالعلة الغائية انتفاع
الولد بهذا الكتاب
لا ذات الولد سند
٢ اشارة الى قولين
احدهما ان موضوعه
الكلمة والثانى ان
الموضوع هو الكلام
سند
٣ انما قال اشارة لان
البحث من احوال
شئ في علم لا يقتضى
مكونه موضوعا
اذ لو كان للموضوع
مفهوم مساو له كان
البحث عن احوال
الموضوع بحثا
عن احوال ذلك
المفهوم المساوى مع
انه ليس بموضوع
سند

(قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب) فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وبديل
انه ليس من اوزان الجمع (قوله وقيل جمع) واليه ذهب صاحب الصحاح
وصاحب اللباب (قوله والكلم الطيب) فان الصاعد الى محل العرض
ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخيـث فجاز أن يعبر
عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى
(ان رحمة الله قريب من المحنين) (قوله واللام فيها للجنس) هذا
الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد
النوعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد
الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا
لاطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة (قوله والتاء للوحدة)
ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف
الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز
القول بتجريدتها عن معنى الوحدة كما يجرد في مقام التعريف اسماء
الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا
في الوحدة حتى يتمتع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين (قوله ولا منافاة
بينهما) هذا جواب على تقدير النزول وتسليم ما منغاه (قوله لجواز
اتصاف الجنس بالوحدة) طبيعة كانت اوضاعية او غير ذلك وفيه
نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها
فردية لاجنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خست
بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية ويلزم من ذلك ان لا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم
كنسبة ثمرة الى تمر (قوله والواحد بالجنسية) يعني ان بين الجنس
والواحد تضادا فيجوز أن يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له
وان ينعكس (قوله اللفظ في اللغة الرمي) ورمى الشيء من الفم والتكلم
(قوله ثم نقل في عرف النحاة) المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان اللفظ
٦ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو
المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير ٤

٦ في كون اللفظ
اخص من الملفوظ
بمعنى الرمي مسامحة
لان المرمى في الحقيقة
هو الهواء دون
اللفظ لانه عرض
ولا يتصور فيه الرمي
المقتضى للانتقال
منه

٤ وفيه انه لما كان
المراد باللفظ اعم
من اللفظ الحقيقي
والحكمي كان ذلك
معنى مجازيا فيلزم
تعدد النقل فتأمل
منه

خروج المنوى عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ
حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبنى على ان النحاة لم يريدوا
باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما (قوله ابتداء)
فيكون من قيل تسمية السبب باسم السبب او من قيل تسمية المتعلق
بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤونة تعدد النقل (قوله
او بعد جمعه بمعنى الملفوظ) فيكون من قيل تسمية الحاص باسم
العيان وهذا اقرب ويجوز أن يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من
الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة (قوله الى ما يتلفظ به) التلظظ
* كفتن * والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلظظ منشعبة اللفظ اللغوي
الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي * اعلم
انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني
اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق
معنى التلظظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها (قوله الانسان)
انما قيده تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم (قوله او حكما) اى تلفظا
حكما وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال (قوله مهما كان
او موضوعا) قال قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في
عباراتهم المشهورة تنبها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع
والا يلزم الوساطة بين المستعمل والمهمـل وهو لفظ وضع لمعنى قبل
ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق فيراد
منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى يصح استعماله او من قيل تسمية
العام باسم الخاص (قوله او مركبا) قيل انما صح اطلاق اللفظ على
المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر (قوله واللفظ الحقيقي)
اى الملفوظ به الحقيقي (قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت)
الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اى مقولة هو ٥ قال المصنف
في شرح الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي
هو الفاعل بالمستر صوتا للسان عن حذف الفاعل (قوله ولم يوضع له لفظ)
خاص به فكما لا يكون مذكرا بنفسه لا يكون مذكرا بعبارة خاصة

٥ قوله ولا ادري
من اى مقولة هو
الظاهر أن مراد
الشارح بهذا القول
ان المستكن ليس
بموجود اصلا بل
اعتباري محض
اعتبروه صوتا
لقولهم بانه لا بد
لكل فعل او شبهه
من فاعل فان
الاستتار هو الاختفاء
تحت شيء او خوفه
والاصوات اعراض
غير قارة لا يتصور
لها تحت ولا خوف
وانما خصهما بالذكر
لعدم احتمال غيرها
كما صرح به البركوى
في الامتحان فلا
تكثر بما في هذا
المقام ولا يتجح
الفاضل العمام اه
(مصححه) ذ

دالة عليه لكن جملوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية (قوله
واجروا عليه احكام اللفظ) عطف على قوله ليس والمراد باحكامه
الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده والابدال عنه وكونه ذاهل الى غير
ذلك (قوله والمحذوف لفظ حقيقة) ادعى تقدير وجوده في الخارج
يتلفظ به الانسان (قوله وكلمات الله داخلة فيه) اى في اللفظ بمقتضى
هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من شأنها ان يتلفظ بها
الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالتنويات وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان
مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها
لا نأقول هذا تدقيق فلسفى غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل
عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج
اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه قياما به ٥ وهو يخالف ما عليه
الحققون ونقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر ٢ في غير الانسان
(قوله والنصب) جمع نصبة ٣ وهى ما نصب لتعيين مسافة او طريق
(قوله غير داخلة في اللفظ) الذى هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل
فيه لم يحتاج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا
ارتكاب تعسف كما تصفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنسا والجنس
فصلا (قوله لانه لم يقصد الوحدة) اما لان مثل عبد الله علما داخل
في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظة واما لما سياتى (قوله
لعدم الاشتقاق) مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط الاشتقاق
وما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوى التذكير
والتأنيث كجرح وقد انتفت هنا الثلاثة بأسرها (قوله الوضع)
في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزا للفظ
(قوله تخصيص شيء) ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات
والمركبات بشئ سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل

٥ قوله اذا ثبت
الح كما ذهب اليه
الخطابة من ان كلامه
تعالى هو هذه الالفاظ
المتلوة بهذا الترتيب
والقراءة حادثة
والمقروء قديم
والكرامية من
جواز قيام الحوادث
بذاته تعالى
(سيالكوتى)

٢ كظهر من الشجرة
المباركة في الوادى
الايمان

٣ قوله جمع نصبة
على فعيلة كصحف
وصحيفة (سيالكوتى)

فى الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به
بتوهم انه مجعول له ٥ ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه
وضع المرادف لعدم انحصار معناه فى واحد من المترادفين لوجوده
فى كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك
لعدم انحصاره فى شئ من المعنيين لوجوده فى كليهما والحال ان الجزء
السلبى الذى يفيد التخصيص لا يوجد فى كل وضع ٥ قلنا يمكن ان يحجب
عنه بتجريد التخصيص عن الجزء السلبى وبان التخصيص ٥ بحسب
الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع فى المشترك والالفاظ المترادفة
مترتبة ٢ لم يتحقق فى الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد
والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافى ٣ لاحقيقى وبان معنى كل من
المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المترادف لا يوجد فى المترادف
الاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا فى معنى واحد وبما ذكرنا
يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا (قوله
بحيث) اى حال كون ذلك الشئ المخصص ملائمة لتلك الهيئة التى هى
مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب
(قوله متى اطلق) وسمع (او احس) بغير السمع وفيه تنبيه على
قسمى الموضوع من اللفظ وغيره كالذوال الاربع والافيكفى ان يقال
متى احس ٥ ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص
الى الشرط ٥ قلنا لا يبعد أن يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
اذ العبارة ظاهرة فى ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم
ان لا بد فى الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه قال متى اطلق او احس وعلم
ذلك التخصيص (قوله فهم منه) ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم
قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل (قوله يخرج عنه
الحرف) وكذلك وضع الفعل لانه باعتبار دلالة على النسبة كالحرف
وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحروف كمنى وما كان وضعه عاما
وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة ٤ والجواب عنها كالجواب عن الحرف
(قوله واجيب) ولا يحجب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم

٥ والتخصيص
بحسب الجمل اعم
من ان يكون فى وقت
من الاوقات او فى
جميع الاوقات
فبمجرد أن يكون
وضع المشترك بازاء
كل واحد من المعاني
فى وقت من الاوقات
يصدق التعريف
عليه وكذا الحال
فى المفردات فعلى
التقديرين يتدفع
الاشكال

٢ كون الاوضاع
فى الالفاظ المشتركة
والمترادفة مترتبة
غير لازمة

٣ اى بالنسبة
الى بعض الالفاظ
وبالنسبة الى بعض
المعاني (سيالكوتى)

٤ لعدم انفهام
المشار اليه منها الا
بعد ضم الاشارة
(سيالكوتى)

المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولاشبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة
لان قوله متى اطلق الى آخره اشارة الى غاية الجمل وهذا الفهم ليس
غاية له (قوله ولا يبعد ان يقال) يعنى انه لا حاجة الى التقييد فان المتبادر
من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون
الضميمة (قوله المعنى ما يقصد بشئ) ويراد به صريحا اوضحنا او تبعا
سواء كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابق والتضمني
والالتزامي وغيرها كما اذا سعت وارادت به حضورك وقال بعضهم المعنى
ما يصح ان يقصد بشئ (قوله اسم مكان) من مصدر المعلوم
او المجهول (قوله او مصدر ميمي) للمعلوم او المجهول (قوله بمعنى
المفعول) يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤونة النقل (قوله او مخفف
معنى) تخفيفا غير قياسي والذي جراه على هذا الاحتمال مع بعده لفظا ٦
الميل الى جانب المعنى ٧ واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام
ومعني واحد (قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه)
حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس
الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى
الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى بما يقصد بذلك الشئ هو
الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله
عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع
بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد
في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئى الوضع على ان ذكر
اللفظ مغن عن الصوغ اذما من لفظ الاله صوغ فلا فائدة في ذكره
الا يتعلق به قوله لمعنى (قوله والالفاظ الدالة بالطبع) وكذا
الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان تجعل الطبع
في مقابلة الوضع (قوله وبقيت حروف الهجاء) اى حروف تعدد
باسامها كالف با تا وهى حروف المباني المقابلة لحروف المعاني (قوله
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ) فيه انماض عن عموم تفسير المعنى
(قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هنا) اى في مقام نقض

٥ لان المقصود فهم
المعاني الجزئية اه
(سيالكوتى)

٦ للزوم التخفيف
الغير القياسى اه
(سيالكوتى)

٧ لصحته من غير
اعتبار النقل والتجوز
(سيالكوتى)

(تعريف)

تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة (قوله الى الفاظ مخصوصة)
اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة
او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل
للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى
فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركب (قوله فليس هناك) اى
في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المحصورة المفردة او المركبة (قوله
ما لا يدل جزء لفظه) من حيث انه جزء لفظه فعنى حيوان ناطق حال
كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار
وضعه العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى (قوله
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع) الى آخره وذلك لانك اذا عبرت
عن شئ بمبافيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما فى صيغة
فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك
الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة
تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد منها (قوله كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا) وهو مجاز بطريق المشاركة فكذا في المفرد (قوله ومعناه حينئذ
ما لا يدل جزؤه) من حيث انه جزء لا يدل على جزء معناه المفهوم
من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة
للمعنى عند النحاة لكن المشهور أن الافراد في عرف النحاة صفة اللفظ
بالذات وبالعرض للمعنى (قوله وكانت النكته فيه التنية) وكأنه النكته
ايضا في تقديم الوضع على الافراد وكأنه لاحسن لاعتبار الاعراب
الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع (قوله حيث اتى به
بصفة الماضى) فاستعير صيغة سبق الزماني للسبق الزمني (قوله فعلى
انه حال من المستكن في وضع) ان قلت لو كان حالا منه لكان يجنبه
كما في ضربت قائما زيدا قلنا لانسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم
يراعون رتبة الحال وهى التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك
اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد
صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير جملة حالا عماليه ولا خفاء

في ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ (قوله او من المعنى) تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره لا يقال لو كان حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فاما تقديمها عليه مطلقا فمتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح (قوله فانه مفعول) للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فانخذ عامل الحال وصاحبها (قوله لاخراج المركبات) فالمركبات الفاظ ه موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه (قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل) ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتووين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استعمل والمطاوعة الى نون افعل (قوله ويعرب باعراب واحد) كأن المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله اللائق فان الحرف الآخر في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع بكلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهرا في قائمة وبصري وحلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل (قوله مع انه معرب باعرابين) ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتمدد الاعراب ليس الا لتعدد المقضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد تعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق ه وهو باعتبار الوضع السابق كتمان وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره محكى كما في تأبط شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ

ه قوله موضوعة بالوضع النوعي بيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف والنحو (سيالكوتى)

ه قوله كما اشرنا اليه في تعريف الوضع (كذا)

ه على الوضع العلمي اه (سيالكوتى)

كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في النير فليس لعبدالله علما الا اعراب واحد (قوله ولا يخفى) الى آخره اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما بعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة بل فيما اعراب باعراب الكلمة الواحدة (قوله فانه لا يقال له لفظا واحدة) هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نزر من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج منه مثل عبدالله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه * ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما تكلم به دفعة * قلنا لاشبهة في جواز التكلم بعبدالله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد للمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصحح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين (قوله وبقي مثل قائمة وبصري) الى قوله داخلا اى مساححة ومجازا (قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) وهى ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك (قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار) وانما قيده اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالة اوله يدل كما قاله السيد قدس سره فان وجود الالفاظ يعلم حينئذ بالمشاهدة لا من اللفظ (قوله اى منقسمة الى هذه الاقسام) السر في تثليث القسمة تبين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام (قوله منحصرة) يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى وتوجيهه انه في قوة تقسيم كل منهما دائر بين التثنية والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلى فظاهر انه قطعى اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجها التقسيمات (قوله اما من صفتها) قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها اولانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان

تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني فالإليق التأويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة (قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى) او مركب اليها (قوله الثاني الحرف) استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف او لا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل (قوله لان الحرف في اللغة الطرف) يقال حرف الوادي طرفه (قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل) لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع جزأه نحو زيد لا حجر (قوله ان يقتزن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقتزن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان (قوله مأخوذ من سمو) اي سمي اسما حال كونه مأخوذا منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن (قوله لاستعلائه على اخويه) ولانه يرفع المسمى (قوله وقيل من الوسم) ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه او ساما وارتكاب القلب بعيد (قوله لتضمنه الفعل اللغوي

٣ قوله لم يقل الح
مع انه انب لنقله
من حرف الشيء
بمعنى طرفه اه
(سيالكوتى)

فيكون من قيل تسمية الدال باسم المدلول (قوله وقد علم) الواو للاعتراض لتفيه من لا يجديه الاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال (قوله بذلك) الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاق التعظيم لجودته (قوله حد كل واحد منها) اضافة الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها وازافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يتمتع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبويض والجار والمجرور صفة لقوله واحد (قوله وليس المراد بالحد ههنا) اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع اوفي هذا المقام لان المركب من مابه الاشتراك ومابه الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم (قوله والله المصنف) الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لادر دره اي لاكثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من ابن ام ربت به كاملا في العلم او القدر الى غير ذلك من الصفات الكمالية (قوله الكلام) لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام (قوله في اللغة ما يتكلم به) ثم استعمل استعمال المصدر فقل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى (قوله لفظ تضمن) تضمن الكل لجزئه (قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه) فان التثنية اختصار العطف فكأنه قال كلمة وكلمة قيل لوجعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتج الى ان يؤول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا

القول مبنى على جعل الهيئة جزءاً للكلام ويلزم حينئذ أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقياً بل مسامحة ولو لم يجعل جزءاً له كما في الشرح احتيج الى التأويل (قوله فلا يلزم اتحادهما) فيما يتركب الكلام من كلمتين فقط (قوله اي تضمننا حاصله بسبب الاسناد) ويجوز أن يكون الباء للاتصاف اي تضمننا ملصقا بالاسناد (قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين) اوضح احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين (قوله حقيقة او حكماً) الكلمة الحكيمة ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد يخرج عنه قطعاً اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب (قوله بحيث يفيد المخاطب) اي من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئه ونسبته الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبراً او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب (قوله خرجت المهملات) الصرفة اما المركب من كلمتين ومهملة فلا يخرج (قوله سواء كانت خبرية) اي محكية بها عن الواقع (قوله او انشائية) اي غير محكية بها عن الواقع (قوله في حكم الكلمة المفردة) لان النسبة في تلك المركبات مجعلة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد (قوله اعني قائم الاب) او ذا (قوله فانه في حكم هذا اللفظ) فلا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ * ان قلت اذا لم يكن

الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسماً فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها * قلنا ان الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعاً لمعنى ومستعمل فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلاً تقول من حرف جبر وضرب فعل ماض وجق مهملة (قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام) لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب (قوله اخباراً او اوصافاً) او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد او شرطاً فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شئ من الشرط والجزاء كلاماً بل الكلام هو المجموع (قوله بخلاف الكلام) فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته (قوله ذلك اي الكلام) اشار بذلك الى الكلام لاني تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل ٣ لان الكلام مسوق للكلام ٤ ولبيده ٧ ولان قوله ولا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقى الى ستة (قوله الا في ضمن اسمين) حقيقة او حكماً وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق الجزئية التقديم (قوله اوفي ضمن اسم) الى آخره انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل (قوله بتقدير ادعو) المنقول الى الانشاء قبل التقديم او بعده (قوله اي كلمة) والادخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقريضة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة (قوله كائن في نفسه) جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما اولى معنى ولم يجعله ظرف لفظ لدل

٣ قوله لان الكلام مسوق للكلام اي فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى (سيالكوتى)

٤ قوله ولبيده اي بعد الكلام في الذكر من الامور الثلاثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعد اليه اولى (سيالكوتى)

٧ قوله ولان قوله ولا يتأتى الخ يعني رعاية الاسلوب السابق في الكلمة تقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقسيماً بعد التعريف كالسابق (سيالكوتى)

او جالا عن ضميره بحيث يكون معناه على الاول مادل بنفسه او في حد ذاته
وعلى الثاني مادل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى الياء
خلاف المذهب المختار وبجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع
مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا تصور
الا في معناه لاحتياجه تصورا او التفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل
الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم
من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على
تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضمنية كتقدم المرجع
في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والتكلم والاشارة
في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظي
كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه
على القائل والفاعل **(قوله مادل على معنى)** باعتباره **(في نفسه)** اي ملحوظ
في حد ذاته لافي ضمن غيره كما في مقابله **(قوله كقولك الدار في نفسها)**
اي الدار الملحوظة لافي ضمن غيره او ملحوظة في حد ذاتها او ينسب اليها
هذا الحكم في حد ذاتها ٣ لا باعتبارها مر خارج عنها من كونها في وسط
البلد او قربة من بيت فلان ٤ اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم
في جد الحرف على معنى في غيره تقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان مؤدى في في الموضعين
واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره
معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفي مع كونه
منشأ لحكمها وكذا حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج
تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا **(قوله كما ان في الخارج موجودا)**
اي كما ان الموجود الخارجى قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون
وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظه في

٣ قوله لا باعتبار
امر خارج عنها
متعلق بالوجود
الثلة (سيالكوتى)

٤ قوله اعترض عليه
الشيخ الرضى الخ
حاصل الاعتراض
انه لا يصح ان يكون
في نفسه في التعريف
من قيل قولهم الدار
في نفسها لانه في
مقابلة في غيره ولا
يقال الدار كذا بل
يقال الدار لافي نفسها
او مع غيرها حكمها
كذا (سيالكوتى)

(وهو)

وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له
صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة
في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره
(قوله وآلة للملاحظة غيره) بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق
(قوله فلا يصلح لشيء منهما) اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات
بديهية **(قوله ملحوظا في ذاته)** تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية
(قوله من غير حاجة الى ذكره) لان المتعلق الاجالى الذي لا يتصور الابتداء
بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير
ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا
بالذات ٣ فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه
(قوله فلا حاجة في الدلالة عليه) ٧ من دله على كذا **(قوله وهذا هو المراد)**
بقولهم ان للاسم الى آخره يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس
الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه
بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه
فكان قالب الكلمة كطرف اذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى
في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل
وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كطرف
خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر **(قوله من حيث)**
هو حالة بين السير والبصرة **(لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير)**
بالقياس الى البصرة **(قوله وجعله آلة لتعريف حالهما)** اي لتعريف نفسه
لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبانها **(قوله كان)**
معنى غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع **(قوله ولا يمكن ان يتعقل)**
الا بذكر متعلقه اي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك
بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين
بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه
ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضمنية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير

٣ قوله فانه لا بد حينئذ
من ذكر متعلقه لا
لفهم معنى الابتداء
بل لفهم ذلك المتعلق
(سيالكوتى)

٧ قوله من دله على كذا
اي من دل المتعدي
وقوله لتدل من دل
اللازم فلا يلزم تعليل
الشيء بنفسه
(سيالكوتى)

الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر
 المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم (قوله) ولقطة من موضوعة لكل واحد
 من جزئياته (لأنها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال
 والقول بانه مجاز لاحقيقته مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر أن تلك جزئياته
 اضافية لاحقيقة كما قيل لأنها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا وان
 الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انه يجوز أن يلاحظ قصدا
 لا يبقى حينئذ معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
 بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدا (قوله)
 عرفت هذا علمت) وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره ٣ من المعاني او في
 اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية (قوله) ظاهرة في المعنى الاخير (اي
 المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ماهو المنه
 وحملها على ماهو ملاك امتياز الحرف عن اخويه (قوله) وارجاع المعنى
 الى المعنى (اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة
 الكتاب لعدم موافقتها الى آخره (قوله) لان معانيها مفهومات كلية
 بالمفهومية) لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وفي
 وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
 يقتضي صحة الحكم عليه اوبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدر في است
 امتناع الحكم عليه اوبه لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزأ
 ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرف
 داخل في الاول خارج عن الثاني (قوله) لكن لما جرت العادة باستعمال
 الى آخره يعني ان العادة جرت بان تستعمل تلك الالتفات في مفهوم
 الكلية وان تستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا
 ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضم
 الضميمة والاصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير
 وفي تأمل (قوله) باعتبار معناه التضمني) يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل
 التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو
 المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى المطابق للفعل باعتبار

قوله من المعاني بيان
 للغير على تقدير
 ارجاع الضمير في
 غيره الى المعنى
 قوله او في كلمة اخرى
 بيان له على تقدير
 ارجاع الضمير الى ما
 (سيالكوتى)

الى النسبة غير مستقل فلم يحتاج الى ان يخرج بقوله غير مقترن (قوله) باحد
 (لازمة الثلاثة) يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده وشهرة امرها كفت
 وكونه التفسير (قوله) فهو صفة بعد صفة للمعنى (او حال عنه وهو بعيد
 قوله) والمراد بعدم الاقتران (اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل
 يكون ذلك لعدم بحسب الوضع (قوله الاول) اي الوضع الغير المسبوق
 سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه يزيد
 يشكر علمين لان معانيها العلمى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم
 بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا
 افعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع
 الثاني غير مقترنة باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
 هو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج
 الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان
 باحد الازمنة في الوضع الاول وفي بحث لان معانيها بعد
 انسلخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب
 وضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل
 خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس
 بمقترنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن * ولك ان تقول
 اراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع
 دخل فيه يزيد ويشكر علمين لانها بحسب الوضع العلمى غير مقترنين
 باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لاوضع لها بازاء المعاني
 فعلية وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على
 فليب فانها بحسب هذا الوضع قديكون مركبا وخرج عنه الافعال
 منسلخة عن الزمان بناء على ان لاوضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان
 قول بان لاوضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية ولا للافعال المنسلخة
 المعاني الانشائية بعيدا غير مرضى للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته
 سلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال
 المعاني المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة

للافعال الاصطلاحية لالمعانيها قال الشيخ الرضى العربى الفصح اى الخالص
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت **(قوله)** فدخل فيه اسماء
الافعال الذى حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال محالقتها للافعال
صيغة وقولا لما لا يقبل الافعال كالتثوين ولا م التعريف وكون بعضها
ظرفا وبعضها جاريا ومجرورا **(قوله)** نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
نحو رويد زيد وهو مصدر ازواد مصدر ارود اى رفق تصغير ترخيم
اى ارفق رفقاً ولو كان صغيراً قليلاً **(قوله)** او غير صريح اى لم يثبت
استعماله مصدراً لكنه يشبه ان يكون مصدراً فى الاصل لانه قام دليل
على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينهما وزناً ولا لحاقها باخوانها من نحو رويد زيد
(قوله) على وزن قوفاة فاصل هيئات هيمية كقوفاة قال قدس
سره فى الحاشية الدجاجة تقوى اى تصبح قوفاة وبقاء على وزن فعلل
فعللة وفعللاً **(قوله)** نحو امامك زيدا اى تقدم (وعليك زيدا) اى الزم
(قوله) فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال
حقيقة وللإستقبال مجازاً او بالعكس **(قوله)** ومن خواصه خبر قدم
للاهتمام به اول القصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشف فى قوله تعالى
(ومن الناس من يقول آمناً) ولا يبعد أن يقال يفهم حيث أن المذكور
اقل من المتروك **(قوله)** منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التى
تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريباً من ثلثين **(قوله)** وبمن التبعية
بقريته دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية
انصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم
منه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحاً لكنه عار عن التنيه مع انه لا يصح
لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لانسلم لزوم ذلك ولئن سلم
فلا نسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة
فى جانب القلة ولئن سلم فكثيراً ما يقوم كل منها مقام الآخر فذلك
مجاز غير عزيز **(قوله)** وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد فى غيره
تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السلبى وانما لم يقل ما يوجد فى الشيء

ولا يوجد فى غيره اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفى باخذه
فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض
ماعدادها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج
المحمول بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى
العرفى كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان
عدة المذكورات منها من قيل المسابقة المشهورة وهى ذكر المبدأ
وارادة المشتق **(قوله)** دخول اللام اى اللام باعتبار دخولها وانما قال
ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب
الاتصاف ولا انصاف للاسم بها ولا بقريتها **(قوله)** اى لام التعريف
احتراز عن لام الامر ولا م الابتداء فكان اللام فيها بدل من المضاف
اليه اول العهد الخارجى والذهنى والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل
اللفظ فيه **(قوله)** لكان شاملاً للميم فى لغة حبر وهى قبيلة من طى
وشاملاً ايضاً لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم
عقلاً فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء **(قوله)** فى مثل قوله عليه
الصلاة والسلام فى جواب حيرى قال امن امير امصيام فى امفر
(قوله) لعدم شهرته ولا اختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول
ان الميم ليست للتعريف بل هى بدل من لام التعريف **(قوله)** وفى اختياره
اى فى ضمن اختياره اللام على حرف التعريف او فى اختياره اللام على
الالف واللام او الالف هذه الاشارة **(قوله)** وهى اللام وحدها لان
نقيض التعريف التكثير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه
فتوافق النقيضان فى الدال ويتوافق دليلهما **(قوله)** زيدت عليها
همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة فى سائر المواضع لان الهمزة
فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **(قوله)** الى انها ال كهل وايضا لو لم يكن
كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره قد سبق **(قوله)** الى انها
الهمزة يضيفه شيوع حذفه فى الوصل والعلامة لا تحذف **(قوله)** لانه
لتعين معنى سمعت عن بعض الافاضل ناقلاً عن بعض شروح المختصر
الذى صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه

لتعيين المعنى المستقل ومنعصرة في الجنس والمهد لا اللام مطلقا لانها قد تدخل على اللفظ ولاتعين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرفة بالتعريف اللفظي (قوله يدل عليه اللفظ مطابقة) حكذا قالوا وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ابي عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كانتا حاكه مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة (قوله وكذلك سائر الخواص الخمس) اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوي بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلالها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتون لاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا او مضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذاحال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مينة في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص (قوله ومنها دخول الجر) اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وحينئذ يكون عطفها على اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفها على دخول اللام وقس عليه التون وانما قدم الجر على التون مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التون متأخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم التلة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة (قوله لانه اثر حرف الجر) اي

حرف اثره الجر ٢ او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعتد الاول حرف الجزم ٣ (قوله واما الاضافة اللفظية) اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع للمعنوية اولانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك (قوله بان يختص) بيان للمخالفة ٤ بانها متصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء وتانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل (قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه) لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاخللا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكأنه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشيء او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواص الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى خصوص المضاف اليه المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول يرجع الضمير الى الشيء المركوز في الطباع او الى اللفظ بعيد ٥ (قوله لان الفعل) يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لاعلى وجه منساق الى شيء او منساق اليه شيء فلذا كان صالحا للمقابلين (قوله من التعريف والتخصيص) المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة ٦ فلا يقبل التخصيص وفيه تأمل لجواز أن تقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال * فان قلت جريانه فيه باعتبار معناه

٢ قوله اي حرف
اثره الجر الخ يعني
ان الجر اما بالمعنى
الاسمي او بالمعنى
المصدرى

(سيالكوتى)

٣ قوله حرف الجزم
فانه حرف اثره
الجزم واما الجزم
بالمعنى المصدرى فهو
بمعنى القطع
(سيالكوتى)

٤ قوله بيان للمخالفة
لا لنى المخالفة
(سيالكوتى)

٥ قوله بعيد لانه
خروج عن السوق
(سيالكوتى)

٦ قوله الا الطبيعة
اي المفهوم من حيث
هو (سيالكوتى)

المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد الا فى الاسم قلنا المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح لذلك القيد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو المدلول عليه بالفعل. وايضا لو صح ذلك لم يصح النقص الا فى بمررت بزيد فان الربط المدلول عليه بالباء ليس الا بين المرور وزيد (قوله والتخفيف به) وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب (قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) ٩ اى لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف رد عبارة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر انتهى * ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لاشبهة فى انا نجسد بين المضافين حالة مقيبة تارة الى طرف وتارة الى اخرى فلهذا يدعى انها يجوز أن تصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هى مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتها على سبيل البدل بعيد (قوله لان الفعل او الجملة) اشارة الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثانى قال الشيخ الرضى الظاهر أن المضاف اليه لفظا فى نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج الامير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين (قوله وقد يقال هذا بتأويل المصدر) ينبى ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما ساقى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأتى عن الاضافة كما يأتى عن الاستاذ اليه

قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد اما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجى مثله فى كلامهم (قوله وهو معرب) ٦ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعانى وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفى باعتبار أن الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا فى الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لصفة حتى يكون القياس ما ذكره (قوله ومبنى) من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه فى قالب هيئة لا تتغير بالبناء (قوله فالمعرب) الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوع للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر (قوله الذى هو قسم من الاسم) يعنى ان اللام الداخلة على هذا الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه (قوله اى الاسم) بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف بغير مطرد لانه يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض بندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم حينئذ للتحقيق وقيل فى دفعه انا لانسم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقسام ثلاثة يشبه بعضها بعضها وفيه بحث لجواز أن يقال ان المشابهة المنفية هى المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه لعارض المشابهة لا بنفسه (قوله الذى ركب مع غيره) المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بمن فالركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولجميعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك (قوله تركيبا)

٩ قوله اى لا بمعنى ناعت الخ اى بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه (سبالكوتى)

٦ قوله من الاعراب بمعنى الاظهار يقال اعرب الرجل اذا بين وافصح فالهمزة للتعدية قوله او ازالة الفساد من عربت معدته اذا فسد وعرب الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما فى اشكته (سبالكوتى)

يتحقق معه عامله) لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى
 ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه
 (قوله الذي لم يشبهه أى لم يناسب) فسر الاشياء الذى هو المشاركة
 في الكيفية بالنسبة التي هي اعم منه لان المصنف فسر بذلك وذلك
 لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى ماناسب
 (قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب) مينة في بحث المبنى فلا يلزم في
 التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناصفة التي لها قوة ولم يبين
 فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مراد (قوله أى المبنى الذي هو
 الاصل في البناء) لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا يختصر
 في الثلاثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها لعارض
 المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
 مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصل دون المروض والمتبادر
 من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب
 (قوله وهو الماضي) الى آخره كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة
 من حيث هي جملة (قوله فاعتبر العلامة) الى آخره يعني ان العلامة
 اكتفى في تحقق العرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
 سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم توجد كزيد والمصنف لم يكتب به
 بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى
 الاعراب وهي التركيب وتحقيق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل
 (قوله عند الجمهور) كأنهم وقعوا في ذلك من لفظ العرب ووجود
 الاعراب في افرادهم فتوهموا ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا ان ذلك
 من عوارض المفارقة (قوله فان العارف باحكامها كذلك) أى معرفة
 بالتبع والسمع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف
 من لم يتبع اصلا او يتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون
 وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن
 معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه (قوله فالمقصود
 من معرفة العرب) الى آخره اشار الى ان ليس في نفس التعريف

ع قوله لم يفسر بما
 اصله البناء أى جعل
 الاضافة بيانية ولم
 يجعلها بمعنى مبنى اصله
 بان يكون اضافة اسم
 المفعول الى مفعوله
 او مبنى في اصله
 او مبنى لاصله
 (سيالكوتى)

فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من
 تعريف العرب ان يعلم العرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم
 بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب
 وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره
 باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف
 لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب أى مركب لم يشبه مبنى الاصل
 وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره
 باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه
 غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور
 اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب أى
 ما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
 العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى
 عين النتيجة والصغرى مقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة
 الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة
 العرب أى من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف
 انه أى ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط
 بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به أى بسبب مفهوم
 الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف
 على تصور العرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى
 بجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لامدخل
 للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على
 تصويره وهي واحدة في صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لاسترة
 عليه (قوله حقيقة او حكما) المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال
 وبالتبدل الحكمى تبدل دلالاته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل
 في حكم تبدل الذات (قوله او صفة) أى حالة شبيهة بالصفة لاصفة
 حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها
 تابعة له (قوله باختلاف العوامل) ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع

على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما (قوله
 الداخلة عليه) به خرج عن حكم المعرب اختلاف منو ومنا ومنى ٧
 باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت عمراً
 ومررت ببيكر (قوله) وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
 كما ينبغي عنه العنوان (قوله اي يختلف لفظ آخره) اي صورة آخره
 (او تقديره) اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس
 الاخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في صبا وقاض
 او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حلي وغلامي فان آخرهما لا يمتنع
 عن قبول الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله
 بحسب الخارج (قوله اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير) اي اختلافاً
 منسوباً الى الصورة اولى التقدير على مامر وانما لم يقل اختلافاً ملفوظاً
 او مقدراً بحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازاً باعتبار سبيله
 وسببه لو جعلت الحركة لفظاً ولم يجعل قوله لفظاً او تقديرًا تفصيلاً
 للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا يحصر
 في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويًا ولانه لا يلازم قوله الآتي
 التقديرى واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر
 انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظاً او تقديرًا (قوله رأيت احمد ومررت
 باحمد) ورأيت حلي ومررت بحلي (قوله وقولنا رأيت مسلمين
 ومررت بمسلمين) اي مذلول هاتين الصورتين فاذن يظهر شموله
 للمثنى والمجموع (قوله علامة النصب) اي علامة هي النصب الذي
 دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر (قوله فان قلت لا يتحقق
 الاختلاف لافي آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب) الى قوله مع عامله
 ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظياً
 فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبقاً بالتركيب الذي يتحقق
 معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب
 بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد
 فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع (قوله قلت هذا

(حكم آخر) حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازماً له ان قلت
 يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وحينئذ يكون لازماً
 للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماً له قلنا فيه صرف الكلام
 عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
 ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل في شيء من الازمنة نعم قابلية
 الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف
 لم يتعرض له وقيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي
 مبدأه حاله البنائي واختلاف الثاني الوجود وقد عر عنه بالاختلاف
 للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل
 الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله (قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
 من خواصه الشاملة) اي خواصه الإضافية بالقياس الى المبنى وانما
 قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته
 ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبنى على ان لا يتحقق
 في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل
 في الازمنة كان خاصته شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل
 وقت (قوله اي حركة او حرف) كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب
 بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده
 (قوله يختلف آخره) اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير
 مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذا آخر هو النون واجابوا عنه بان
 النون فيهما كالتشوين في المفرد ولعلمهم ارادوا به ان هذه الجئية
 لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز أن يجعل الحرف السابق عليه بالنظر
 الى هذه الجئية في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية
 والجمع ليس في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
 بمنزلة التشوين وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام
 والتشوين (قوله ذاتا وصفة) اما اختلاف الآخر اي تحوله ذاتا فكما
 يتحول واوابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد
 الى فتحة (قوله لا يرد العامل والمقتضى) وكذا وصف كونه مغرباً

٧ قوله اختلاف منو
 ومنا الى آخره في
 الرضى اذا استفهمت
 بمن عن مذكور
 منكور عاقل ووقفت
 على من جاز لك
 حكاية اعراب ذلك
 المذكور وحكاية
 علامات تثنيته وجمعه
 وتأتيه في لفظة من
 اه فعل هذا كان
 الاولى ان يقول
 رجل بدل زيد
 (سياكوتي)

قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الياء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالسواب لجواز أن يجعل الباء للآلة فيسند اخراجهما اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه حاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير واما خروج المقتضى فلان آلة الشيء سبب قريب له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لوجمل من تمام الحد حتى يخرجها لكان عنا لکن المصنف لم يحمله من تمامه (قوله خرجا بالسببية) الخ ان قيل ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب قلنا ليس للعلة التامة سببية الاسباب اجزاؤها واجزاؤها مترتبة عن قريب وبمعنى نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انفرد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضى استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما يختلف لانا نقول لم يرد بصفة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ه ان قيل يمكن ان يحجب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسباب الستة ومن كونه علامة لاصري الى كونه علامة لاصرين كالف المتى وواو الجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع ه قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان التبادر من رجوع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يظهر فيه بصد كونه معربا (قوله خرجت حركة نحو غلامى) وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى ﴿وامسعوا برؤسكم﴾

(وارجلكم)

وارجلكم﴾ بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامى التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست بمعربة وان ايت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية (قوله ليس من حيث انه معرب) لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة (قوله ليدل على المعانى) جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين (قوله واللام في البدل الى آخره) معطوف على اسم ان وخبرها (قوله يعنى وضع الاعراب) اى وضع الاعراب في الاسباء ٢ ليدل على المعانى ويتضح به المعانى في نفس الاسباء من غير استعانة ٣ الى العامل والقرينة وذلك للاعتناء بشانها (قوله فانه بعيد) اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا (قوله ليدل الاختلاف) فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعانى لكان الاعراب هو الاختلاف ه كما ذهب اليه بعض المتأخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعانى المدلول عليه بقوله المتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ه ما يوضح المعانى ٦ وما يزيل فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضى الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف ألا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين مختلفا وسببه وقد تبيين ان الاختلاف ٧ لا يناسب ٨ بل لا يصح ان يجعل اعرابا فمعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الاعداد الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب

(عبد الغفور)

(٣)

٢ قوله في الاسباء
قيد بذلك لان وضع
الاعراب في المضارع
ليس للادلة على
المعانى (سيالكوتى)
٣ قوله من غير
استعانة الى العامل
عدى الاستعانة
بالي بتضمين معنى
الاحتياج اه
(سيالكوتى)
٤ قوله لكان
الاعراب هو
الاختلاف لا تفاهم
على ان الدال على
المعانى هو الاعراب
(سيالكوتى)
٥ قوله ما يوضح
المعانى ان كان منقولا
من الاعراب بمعنى
الاطهار اه
٦ قوله وما يزيل فساد
الالتباس ان كان
منقولا من الاعراب
بمعنى ازالة الفساد
٧ قوله لا يناسب اى
على الوجه الاول اه
٨ قوله بل لا يصح اى
على الوجه الثانى
(سيالكوتى)

يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين **(قوله يعني الفاعلية)** قال الشيخ الرضى المعاني المتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته **(قوله المتورة على صيغة اسم الفاعل)** لاصيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لاكون احدها مطروا عليه فاذن تعين الكسر ويوافقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولا بد للطاري ٢ من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطارى الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكبير وقد يجتلبه حرف كما في المتن وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للمتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٤ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فحملت علامته ابعض حروف المد التي هي اخف الحروف وجمعت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **(قوله على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء)** فان آخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الضريان **(قوله يقال اعتورا الشيء)** الاعتوار دست بدست كردن چیزی را والتعاور والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا ٥ لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا

٢ قوله ولا بد للطاري من علامة الخ دون المطروء عليه لكونه اصلا بخلاف الطاري فانه بدونها لا يسبق الذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة **(سيالكوتى)**
٤ قوله لازمة على صيغة التانيث صفة بعد صفة لعلامة **(سيالكوتى)**
٥ قوله مستعارا الخ استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المتورة **(سيالكوتى)**

مرسلا ٥ عن التاوب **(قوله وانما جعل الاعراب في آخر الاسم)** اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلي في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعيين موضع الاصل تعيين موضع فرعه وهو جانب السفلى بقدر الامكان والالزم تقديم الفرع وتأخير الاصل **(قوله والاعراب على صفته)** اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضى صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف **(قوله)** فالانطب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحروف لانا نقول تأخرها الذاتي لازم لها انما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهو متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضى وقال ان الحركات ابعض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عما عدا الحرف الاخير فان التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل **(قوله ثلثة)** اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون المطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران **(قوله هذه الاسماء الثلاثة الى آخره)** اعلم ان الحركات الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية

٥ قوله او مجازا مرسلا باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة في المناوبة فيكون بمسألة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه **(سيالكوتى)**

او غير اعرابية كضمة فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها ٦ الغير
الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص
بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع
عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجذر وانما
سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه
رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكأن
الفم كان ساقطا فصبته اى افتته بفتحك اياه وحصول الثالثة بتحرك
الفك الاقل وخفضه وهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوى
الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي
الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي
والاخير بالبنائي (قوله ولا يطلق على الحركات البنائية) عند
البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل (قوله فانها مستعملة
في الحركات البنائية) بل في الحركات الغير الاعرابية (قوله على قلة)
بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ (قوله حقيقة او حكما) وذلك
اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه
بعلّة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابهها بطريق الاستعارة
بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل
الياء فيهما للنسبة واراد الخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه
بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم (قوله حقيقة او حكما) وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة
(قوله اى علامة كون الشيء مضافا اليه) بقرينة المقابلة للفاعلية
والمفعولية فانه مقابل لها لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل حقيقة
او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك
زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به او كان الجر زائدا كالجار
فكأنه ليس علامة (قوله لان الرفع قبل والفاعل قليل لانه واحد)
مبنى على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع

ثقل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنا عليها
وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الى آخره ولك ان تقول لان
الرفع اقوى الحركات ٧ فيناسب العمدة (قوله فاعطى الثقل للقليل)
٨ اى مجعولا للقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير (قوله والنصب
خفيف) اوضيف والفضلة ضعيفة فجعل الضيف للضعيف (قوله
ولما لم يبق) الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه
فضلة بواسطة حرف الجر فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة
الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاء العمدة التي هي الفعل وليس عمدة
اما انه بواسطة فلان اتصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان
العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف في
ظاهره واما عمل الفعل في محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله
ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه
علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم
بتقدير الحرف كقلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور
المسند اليه كمر يزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول
معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو
في الاصل للعطف وغير مختص باحد القيلين يعني الاسم والفعل وكان
الايدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدها
منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى (قوله العامل)
احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم العرب بل تعريفه ايضا اليه لان
العامل المذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما اخره عن الاعراب
لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء
ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان العرب مادة
والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وتأخير عن
المادة والصورة ظاهر واما تأخير عن الغاية فلا نهامذكورة تبعا لانسباق
بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم
اذا كان المعاني المقصورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي

٧ قوله فيناسب
العمدة لكونه
الاقوى (سيالكوتى)
٨ قوله اى مجعولا
للقليل يعنى جعل
الا عطاء المتعدى بلا
واسطة الى المفعول
الثاني متغنيا باللام
بتضمين معنى الجمل
للدلالة على ان اعطاء
الثقل للقليل اعنى
الفاعل الذى هو
واحد بطريق الجمل
والوضع فلا ينافى
حصوله في غيره
لاجل المشابهة
(سيالكوتى)

٦ قوله يراد بها
الغير الاعرابية
سواء كانت بنائية
كحيث واين وجير
او غير بنائية كحركات
الاوائل والواسط
اه (سيالكوتى)

ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلية فعلا
او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه مقتضى او الشبه التام بالاسم
وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد النقض
بالباء في محبك زيد (قوله ما به يقوم) تقديم الجار والمجرور للاهتمام
لا للحصر اذ لا دخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه
على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى
المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اي ماعدته
آلة لتأثير المتكلم اذا اعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال
فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما بعدونه آلة فيفوت الغرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور
للمعرب لان العامل مأخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفي ضبطه المدون
وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى
المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة
اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم
في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول
فلأن للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم
تلفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلأن حق العلامة من
حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة له لتعرف او لا ثم يعرف
ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل
ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه
لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب
ولما ثبت ذلك لزم ان يتمتع انعقاد علامة العاملية والمعمولية بين شيئين
بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والالزم ان يكون حق كل منهما التقدم
على الآخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما
عامل في الآخر نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ فان
ايمان حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه
ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين

مختلفين (قوله اي يحصل) فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالقيام كما
يقضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك
لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل (قوله اي معنى من المعاني
المعتورة) انما قيد المعنى به لان اقتضاه الاعراب ليس بحسب ذاته بل
باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه (قوله اذ به حصل معنى
الفاعلية) لان له استدعاء الاسناد اليه (قوله اذ به حصل معنى المفعولية)
اي بالفعل الذي في رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل
والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلا بمجهوعهما (قوله وفي مررت
بزيد الباء عامل) اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله
النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كقلام
زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا
لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف جار
نسبا منسيا ولذا يكسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه
واليه مال الشيخ الرضى (قوله فالمفرد) لما ذكر الاعراب وانواعه
وكان لكل واحد من انواعه اقسام وتلك الاقسام محال ان يذكر عقيبها
تلك الاقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها (قوله الذي لم يكن متنى ولا
مجموعا) المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المتنى والمجموع والمراد هنا
الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة
وما الحق بالمتنى والمجموع لانهما داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب
بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهمة او ان الاسماء
الستة وبعض ما الحق بالمتنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله
جميع الافراد لاشموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه
مع ان ذكر المنصرف حيث لاخراج غير المنصرف الذي لم يضاف ولم يعرف
باللام اصلا لا لاجرا غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانها
غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما
بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتب بذلك ولا يصرح

بقيد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة
وغير المنصرف لا يكاد يخصص فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور
كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء
بحالها كالاكتفاء بما لا يخصص مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا
(قوله والجمع المكسر المنصرف) انما لم يقل فالفرد والجمع المكسر
المنصرفان لانه قصد نوع تلقب ٣ ولانه يلزم الفصل بين الصفة
وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر اولتوهم التلقب كما قيل وهو
بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأتي عن ذلك
ولو لم يأت عن توهم التلقب لم يأت عن توهم المشاكلة في المذكور
فيكون ٤ من قيل قوله تعالى ﴿وساءت مرتقا﴾ في مقابلة وحسنت
مرتقا (قوله الذي لم يكن الواحد فيه سالما) الاظهر ان يقال الذي
لم يكن ماحقا بآخر واحد واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل
سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه (قوله احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة) لحقتها ولانها ابعاض
للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توها ولوسلم فذلك يقتضي
الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة (قوله والفتحة نصبا) قال
قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قيل العطف على معمولي عاملين
مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازة المصنف انتهى وذلك لان
الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا
والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان
اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان
ملاحظته كافية في كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عاملا ما هو عامل
في الظرف المستقر (قوله ويحمل النصب على الحالية والمصدرية)
قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة
حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء
كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى

(ان)

ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا
على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع
والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت
تلك الملابس من قيل بملابسة العام للخاص افادت ذلك (قوله جمع
المؤنث السالم) قدمه على غير المنصرف لانه لا يخطأه عن اقسام الاسم المعرب
لشبهه بالتفصيل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه
اكثر خلافا ٣ للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات
مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا
بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني ٤ باعتبار الجزء الاول
ومقابل للثاني ٥ باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرها على ترتيب ذكر
مقابليهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة
للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي
سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذى اللام
عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد
فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده
(قوله وهو ما يكون بالالف والتاء) سواء كان واحدا مؤنثا او مذكرا
كسبحات جمع سبحة ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب
الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر
سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحات يخرج
نحو ثياب جمع ثبة وكما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو
صفة او معطوف وهو ماعلى صيغته لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف
(قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة) اي اذا خلى وطبعه كان
كذلك (قوله فاعراب هذه الاسماء الستة) اي لا يخصصها بل بعمومها
اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه
فخاصه ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة
المشتركة سواء بها فيصح ان يؤول ابوك الى آخره بالصفة التي اشتهرت بها

٣ قوله لانه قصد
نوع تلقب اي
قصد أن يجعل كل
واحد من الحليين
للاعراب بالحركات
الثلاث مائة او مئرا
باسم مختص
(سيالكوتى)

٤ قوله فيكون من
قيل قوله تعالى
﴿وساءت مرتقا﴾
الحق ان معناه موضع
الارتقاء في النار
لانه عبارة عن نصب
المرفق تحت الخد
للاسترادة ولا
استراحة في النار
الا انه عبر عن مقام
الكفار بالمرتفق
لوقوعه في مقابلة
قوله تعالى في
حق اهل الجنة
﴿وحسنت مرتقا﴾
(سيالكوتى)

٣ قوله للاصل اي لما
هو الاصل في الاعراب
من جميع الوجوه
وهو المفرد المنصرف
(سيالكوتى)
٤ قوله باعتبار الجزء
الاول متعلق بقوله
مقابل ومناسب على
سبيل التنازع اي
مقابل للمفرد المنصرف
باعتبار الجزء الاول
اعنى الجمع ومناسب
للجمع المكسر باعتبار
ايضا (سيالكوتى)
٥ قوله باعتبار الجزء
الثاني اي باعتبار السالم
سواء تانيا تاسعا باعتبار
كون المضاف اليه
من تمة المضاف وكان
مجموع جمع المؤنث
السالم جزأ اول
(سيالكوتى)

وهي كونها اسماء ستة وفيه مامر من تزييف كون اللفظ موضوعا
لنفسه (قوله بالواو رفعا) الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية
وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول
الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغناء عنه (قوله اذ مصغراتها) اي
ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر (قوله معربة بالحركات)
لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن فعيل وحرف العلة المحمول
اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة (قوله ومضافة) فيه تغير لنظم
المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو الى آخره وذلك اما لانه
جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه
وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم
على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره ٢ اولان للممازج تغير النظم لنكتة
كالغاية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى
ان قوله مضافة يجوز أن يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام
او المقدر في نظم الكلام (قوله ولم يكتب في هذا الشرط بالمثال لثلا
يتوهم) تفصيله ان خصوصية المضاف الى المذكور غير معتبرة
والقصد الى تقي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتج
الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المتني
والمجموع بصيغة الواحد كذلك (قوله لثلا يكون بينهما وبين الآحاد)
ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها
وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف حركتين
او اكثر فكرهوا ان يستند المتني والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى (قوله لمشايتها المتني) في كون معانيها
منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غد ليظهر ذلك التعدد خصوصا
ذلك بحال الاضافة (قوله ولو وجود حرف صالح) فاستراحوا
من كلفة اجتلاب حروف اجنية مع ان اللام في اربعة منها كأنها مجلوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات
المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم

٢ قوله اولان للممازج
تغير النظم يعني
ان الشارح مزج
عبارة المتن بعبارة
واعتبره من كلام
نفسه حيث زاد الواو
العاطفة قبل قوله
مضافة وعطفه على
عبارة نفسه اعني
موحدة وللممازج
تغير الممزوج لانه
اعتبره كلام نفسه
(سالكوتي)

في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب
عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم
العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات
من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب
لا يكون من نسخ الكلمة ٤ فهي بدل يفيد مالم يفده المبدل منه وهو
الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام
البديل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب
من نسخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المتني والمجموع وله ان يقول ان
علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني
(قوله وهو كلا) وهو ليس بمتني لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع
ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ﴾
آتت اكلمها وللزوم الالف في الاحوال الثلاث حل اضافته الى المظهر
ولجواز امالته فان المتني لا يمال والفاء بدل من الواو لا بدال التاء منها
في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي بدل من الياء
لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان هـ من ذوات
الياء (قوله وكذا كاتا) على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا
كاللام في كلا وانما جيء بالفاء للتأنيث بعد التاء لان الياء لم تتمحض للتأنيث
فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا
لم يفتح ما قبلها ولم يتقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست
لحض التأنيث وكذا الالف لانها بتغير الاعراب جاز الجمع بينهما
والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز
توسيطها ردة للمصنف حيث قال انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث
لا تكون وبطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكاتا متني اما لفظا
ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تقريق المتني الا في الشعر
كقولك كلا زيد وعمرو (قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون

٤ السخ بكسر
السين المهملة والنون
والحاء المعجمة
الاصل وأسنخ
الاسنان اصولها
كذا في الصحاح
(سالكوتي)

هـ قوله من ذوات
الياء اي من الالفاظ
التي فيها منقلبة عن
الياء (سالكوتي)

معرفة (قوله) واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمثبوعه في الإعراب ثم اطرده ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلالنا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا (قوله وانسان) قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر ٢ مذرو ان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذكرى ثم تنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنائيان وذلك لان معنى ثناله استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى المثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد انسان ان اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالتأنيان طرفا الجبل المثنى فالمثنى في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه (قوله وهو اولو جمع ذولا عن لفظه) فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لاعتن لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقاته ٣ واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعد منه من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع (قوله وهو علامة التثنية والجمع) قال الشيخ الرضى جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف بخفة لقلة عدد المثنى والواو بتثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانتموا وهما وهما وكما وكما (قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية) الخ اولان كلاما من المثنى والمجموع متقدم لاحالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة السددة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجبر والنصب في المثنى والمجموع والجبر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجبر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع (قوله وفرقوا) قال الشيخ الرضى تركت فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم استتالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستتالها قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع

٢ مذرو ان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الاليتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدا مذكرى على ما زعم ابو عبيدة لقالوا في التثنية مذكر يان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال (سيالكوتى)

٣ قوله واما ذوو اورده باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفردة (سيالكوتى)

بغيره وبطلان السمي لوقلت الياء لضمه ما قبلها وواو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونها بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وتقل الكسرة وفي الجمع بتقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب (قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق) اى في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعروف بلام العهد بما اراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بما قبله فعلى هذا يكون قوله التقدير الى آخره بيانا لمحل القسمين لالهما كما قيل (قوله ولما كان التقديرى اقل) سهل الضبط اشارة الى اولا والا كان المناسب تأخير عن اللفظى لان من حق العلامة الظهور (قوله اى في الاسم المعرب) اشارة الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في معنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستتقال في الامثلة ولفوات الملازمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان في قوله واللفظى فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظى اصل لاجل ما هو مقياس للتعذر او الاستتقال ولا يخفى فساد (قوله الذى تعذر الاعراب فيه) فيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل (قوله الذى في آخره) اى في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد (قوله الف مقصورة) سميت بها لانهما ضد الممدودة اولانها ممنوعة من الحركات مطلقا والقصر المنع والاول اولى بذليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحقيقه في ميم غلامى (قوله او محذوفة) وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف وخلفاء امر هذا القسم وظهور مقابله

مثل باول وترك الثاني (قوله كعصا وغلامي) خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو او ما تعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله اوصفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ماتعذر او بياناه وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل (قوله فان الالف) ٧ مادامت الفا (قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة) لم يقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولي ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لان غلامى معرب ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا بشرط سيذكر ان شاء الله تعالى (قوله فانه لما اشتغل) الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها (قوله فاذهب اليه) الى آخره تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لاعلى الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملازمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز أن تكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها بقاء سببها مع أن الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الملازمة أكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز أن تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتى الثانية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا

٧ قوله مادامت الفا
فيد بذلك لان الالف
اذا انقلب همزة يقبل
الحركة كما في قائل
وبائع (سيالكوتى)

على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحتقنها فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مسند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية والجمع مسند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى (قوله اي في حالتي الرفع والجرح) يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقلال المقدر والمعنى كاستقلال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجرحه له ولك ان تجعل مصدرا اي استقلال رفع وجرا وحالا مما اضيف اليه الاستقلال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجزورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا في قوله مطلقا (قوله لاستقلال الضمة والكسرة على الياء) المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف الياء وتقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستقل الحركتان كظني وكسرى (قوله ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض) مرفوعا او منصوبا لاعلى قوله قاض اذ لو قصد حينئذ بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لاقادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والتون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتاج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واضرابها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها (قوله فان اصله مسلموى) قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمى بعد الاعلال متعذر وقوله مستقل كما في عما لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمى ما قبله من الاستقلال لان اعرابه بالواو ونقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة (قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديرية) وذلك لامتناع ان يكون الياء المتقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابا ن لفظي وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرية (قوله

فان الياء المدغمة ايضا ياء) باقية على سكونها (قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال الثلاث) او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولا في مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كما في قوله تعالى ﴿والمقيمى الصلوة﴾ على قراءة النصب وانما لم يقل ولا في آخره لثلاثا ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعله انما لم يعد المصنف لانه يصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديرى الثابت للاسم في حدة ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامى ومسلمى لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرية في حالة الرفع كما في مسلمى وللم يعد من التقديرى بطل قوله واللفظى فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخل في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهى فمى وان كانت قليلة نعم بقى الاشكال في الاعلام التى يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركات الحكاية وكذا في المثنى المحكى ٣ اذا جوز الحكاية فيه (قوله واكتفى بتعريفه) انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه غلتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا مثل ما سبق في تعريف المعرب وعدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتوين وغير المنصرف بانه الذى يسلب عنه الجز والتوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح وذلك لاستلزام توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعراب بالحروف مثالا عنهما (قوله غير المنصرف) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاستماله على زيادة على الاعراب اعنى علامته وهى التوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف (قوله ما اى اسم معرب) جعل ماموصوفة لاموصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولثلاثا يلزم تعريف الخبر وتنكير المتبدا لان غيرا لا يكتب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى وهو مفهوم محصل لم يلاحظ

٣ قوله اذا جوز الحكاية فيه ومنه قول من قال دعنى من تمران فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا حكمتا بانها في التقدير (سيالكوتى)

فيه معنى المقابلة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر ٢ انه اسم جنس ٣ لا علم جنس لانه علم ضرورى ولا ضرورة هنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المرفوع وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بشئ يستدعى جملة موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف (قال فيه غلتان) فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعى يستدعى حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة ونفى ذلك على ان صاحب المفصل تى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سبيان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده (قوله واستجماع شرائطهما) انما قال ذلك لثلاثا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين ٤ بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاخر واحركم في انه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تأثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السبين واما في الآخرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السبين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتوين للضرورة او تناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لمؤث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتوين عليه اجيب عن الاول بما سيجى في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثانى بان يمنع وجود السبين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالاتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير

٢ قوله انه اسم جنس واسم الجنس لصدقه على كثيرين في حكم النكرة (سيالكوتى)

٣ قوله لا علم جنس لذلك بان يقدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلومته للسامع (سيالكوتى)

٤ مع صدق التعريف عليهما نحو

أخرى ٤ أو أن يقول أن تنون المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر أو أن يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم (قال من تسع) مينة بقوله وهي عدل إلى آخره فلا حاجة إذن إلى تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيهما استقراراً (قوله من علل تسع) ٦ أو من تسع علل والاول اوفق بقوله أو واحدة منها ٧ وبما في اول البيت اعنى قوله موانع الصرف تسع (قوله اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين) وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله

موانع الصرف تسع كما اجتمعت ثنتان منها فاللصريف تصويب الخ هذه الايات لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة أو حكماً (قوله لمجرد المحافظة) فحذرت عن التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجميع ليس متأخراً عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب (قال والنون) فيه مساهلة اذ العلة بمجموع الالف والنون (قوله منصوب على انه حال) أو صفة موصوف محذوف أو منصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتج الى تعيين المراد ويجوز أن يكون مرفوعاً على انه صفة للنون لان اللام للمهد الذهنى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي أو بدل محذوف محذوف اى نون زائدة او خير مبتدأ محذوف اى هي زائدة والجملة مترضة (قوله اذ المعنى وينسج التنون الصرف) وذلك لان قوله عدل إلى آخره تعداد للموانع لانه خير مبتدأ محذوف اى تلك التسع هذه أو بدل من تسع أو بيان لها فالعامل هو المنسج المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز أن يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى هو والارض جميعاً قبضته (قوله وقوله الف) الخ الجملة حال من

صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة أو صفة (قوله ولو جعل الالف فاعلا) الخ الفرق بين بين ما اذا جعل ظرفاً للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية (قوله يعنى ان ذكر العلل) الخ من فسر التقريب بالاقرب فاعله فهم من المباعدة المفهومة من حل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعدياً يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل (قوله او بقول بان كل واحد) الخ الا يظهر أن يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر أن اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه (قوله وقال بعضهم اثنتان) لعله اراد ضم النشر والانسان الحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علماً ولا يخفى انها لا تتناول نحو افعل ٧ علما بل نحو اعلم ايضاً اما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفاً لا معنى له فلا فائدة في ايراده (قوله وقال بعضهم احد عشر) هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو أحمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علماً سواء كانت للالحاق كارتطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واما الف اللاحق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت تمتنع من التاء ولعل المصنف لم يعتبرها لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصل ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين (قوله اشارة الى قسمي التانيث) الخ يعنى ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة (قوله من حيث اشتماله على علتين) الخ انما قال ذلك لان

٧ في الصحاح الافعل على وزن افعل الرعدة ولا يبنى منه فعل يقال اخذه افعل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفه في النكرة انتهى فانه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه (سيالكوتى)

٤ قوله أو أن يقول عطف على أن يمنع أي المصنف رحمه الله وكذا قوله أو أن يحذف على ما يظهر من حاشية المولى عبد الحكيم وإن كان في طبعه غلط اه
٦ قوله أو من تسع علل أي على حذف الصفة قوله والاول اوفق لتعين حذف الموصوف فيه اه
٧ قوله وبما في اول البيت الخ لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة العلل (سيالكوتى)

الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المساق الى الفهم (قال ان لا كسر فيه ولا تنوين) انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضم والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثي وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم (قوله لان لكل علة فرعية) اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجع وانها لا تختص فيما ذكر ككون الاسم متى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه (قوله فاذا وقع في اسم علتان) الخ لم يمتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلة خفي ولم تكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنتين (قوله في شبه الفعل) اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولذا يعرب المضارع بتطاوله على الاسم واذا شابه بوجه بعيد ككونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل يترع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او يترعان معا (قوله فنع منه الاعراب) وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين او لا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضى الى الثاني تعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل فخذوا صورة

الكسر التي لا تدخل الفعل ٧ وقال المصنف انما يتبعه لان الكسر يلزم التنوين يعني ان اى موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض (قوله لان العدل فرع المدول عنه) لان الاصل بقاء الاسم على حاله (قوله والوصف فرع الموصوف) لتوقف معناه على ما يقوم به (قوله لانك تقول قائم) الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى ٨ هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء ٩ والمذكر هو هذا لاذك فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير والتانيث (قوله لانك تقول رجل ثم الرجل) يعني ان التعريف طار على التكثير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه كان مجهولا لساكن التعريف فرعا للتكثير معنى (قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه) منهم من قال ان منهما للصراف المضارعتين لالفي التانيث الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولي الحرفين في كل مدة والثانية حرفا شديدا بحرف العلة ولا يخفى ان لا بد حينئذ من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به (قوله لان اصل كل نوع) الخ يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع (قال ويجوز صرفه) لا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية (قوله اى لا يمتنع) الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقتد بحجاب الوجود فلذا فسر بقوله لا يمتنع (قوله

٧ ولذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربى و يضربى وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر وهو الجرف في صورة الفتحة يدخله (سالكوتى)

٨ بمعنى كونه راجعا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ (سالكوتى)

والالزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها (سالكوتى)

اي جملة في حكم المنصرف) فان ما لا يترتب عليه غاية في حكم العدم
وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي ه اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف
والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف
كما بيناه بعيد جدا (قوله فكقوله صبت) الخ الصب ريختن آب قال
قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله تعالى عنها
في مرثية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واوتله
ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليها
وفي حاشيتها جمع غالية * بوى خوش * انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة
* برمرده ستايش كردن و كريستن * يقال ريثه ورثوته ايضا التربة * خاك *
المدى غاية والمعنى ما الذي اواى شئ وقع على من شم تربة احمد في ان
لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الفسالية (قوله فكقوله اعد)
الخ يجوز الكسر في ان وحينئذ يكون الجملة استينافية والفتح وحينئذ
يكون منصوبا بترفع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور
امرهما (قوله قلب الاحتراز) الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة
ماعدته الشعراء ضرورة (قوله لان رعاية التاسب بين الكلمات
امرهم) في السجع وغيره ولهذا يقال هنأى الشئ ومرأى والاصل
أمرأتى عند من لم يثبت مرأتى وقال الله تعالى (والفجر) ثم قال (يسر)
ويمال سجي لموافقته قلى (قوله لتاسب المنصرف الذى يليه)
قد ينصرف لتاسب المنصرف الذى لم يله كقوله تعالى (قوارير)
على قراءة التوين فانه صرف لتاسب او اخر الآى فانها كالقوافي
يعتبر توافقها ونجانها واما اذا قرئ بالالف فليس نسا فيها استشهد به
لجواز أن لا يكون الالف بدلا من التوين بل ان يكون للاطلاق
كما في قوله تعالى (الظنون) اعلم ان غير الفصح في نفسه قد ينضم
اليه امر فصيح قصير فصيحاً فان سلا سلا في نفسه غير فصيح واغلا
حسه وجمله فصيحاً وكذا يبدى الخلق بحسنه قوله تعالى (يعيده) والا فالتنة
الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار أن الركب
قد حاروا بضم الراء في يا حار فقال الكاتب يا سيدى يا حار بالكسر افصح

ه اى في الشرح وهو
رجوع الضمير الى
الحكم وحمل الصرف
على المعنى اللغوى
(سبالكوتى)

قامره بما امره به اولاً واراد به ان التاسب يحسنه (قوله مثال لجموع
غير المنصرف الذى صرف والمنصرف) والا لكان الانب الاكتفاء
بلا سلا (قال وما يقوم مقامهما) اللائق تقديمه على الحكم لانه بصدد بيان
ما بينهما في حد غير المنصرف (قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة
متهى الجموع) اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى الوزن فيمتنع
عن جمع التكسير * اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى
ان قوة قيامه مقام السيين لكونها نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب
الى انها لتكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والا كثرون
ذهبوا الى انها لكونه لانظير له في الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذا
واما نحو الترامى ٣ فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هو ازن لقليلة
من قيس فنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن
عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة او الالف الذى هو بدل
عن الاخرى وياه النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تنهاى بفتح التاء
في المنسوب الى تنهم بمعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهري انه منسوب
الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة وانما لم يعتد ياه النسبة
عارضة في نحو عوارى جمع عارية ٤ منسوب الى العار لانها ثبتت في واحدة
وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل
يمان لانه منسوب الى جزئه الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب
الى ثمانية نسبة المعداد الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثاني
هو المعداد ليس الا فاذن الالف التى فيها غير الف المنسوب اليه
تقدرا لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك الياء غير الياء واما
سراويل فاعجمى او عربى مفرد شاذا او جمع تقديره واما نحووا كلب
واحمال وان لم يأت لهما نظير في الآحاد فلا اعتبار فيهما انهما جمعا
قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر
الآحاد فصارا كأنهما باقسان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمعجى
افعل في الواحد نحو اذرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كدائن

٣ اى المصدر
المنقوصة من باب
التفاعل (سبالكوتى)

٤ بالتشديد منسوبة
الى العار لان طلبها
عار وعيب
(سبالكوتى)

ولا بآجر وآتك لانهما اعجميان ولان آتك يحتمل ان يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية فالكلمة جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم انتهى السوار * ياره دست * ٦ وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى في قراءة ﴿فلولا التي عليه اسورة من ذهب﴾ نعم * چهارباي * واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراخ (قوله او حكما كالجموع) الخ انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وتانيها انه جمع مثله وقد اشار اليه قدس سره في الحاشية وثالثها انه تمتع من الجمع مرة اخرى (قوله والمدودة) الهمزة في المدودة منقلبت عن الالف وهي للتأنيث دون الالف التي قبلها ولما لم يفارق احدهما الاخرى نسا الى التأنيث تغليا (قوله فانها ليست لازمة للكلمة) اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كجارية وتجارة (قال فالعدل) الفاء لتفسير العدل واخوانه اي بيان نفس مفهوم السبب او شرط تأثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن نيته (قوله مصدر مبنى للمفعول) فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم لانه لا يدل على ماهو مسبب للمنع الاضمتا لان السبب ماقام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو هنا المعدولة لاقام بالمتكلم (قوله اي خروج الاسم) اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه (قوله عن صيفته) كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معين من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متساوية للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه

٦ ياره دست بالياء
المساء التحشائية
والراء لفظ فارسي
معناه دست برنج
(سيالكوتى)

خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف اذ ليس لفي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ (قوله فخرجت عنه المفصلات القياسية) كالمقام قيل لم تدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات حينئذ تأمل (قوله واما المفصلات الشاذة) كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايث فيئس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق يسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسي (قوله بل انما جمع القوس والتاب ابتداء على اقوس وانيب) ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقوس وانيب لنسا اليهما (قوله واعلم انا نعم قطعا) الخ ٢ كان وجهه ان نظر النحاة في تبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخوانه وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية والوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالتاني هو العدل الحقيقي اي العدل المنسوب الى ماهو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديرى اي العدل المنسوب الى ماهو مقدر ليس تابنا في الخارج (قوله فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديرى) الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار

٢ قوله كان وجهه
اي وجه الترتيب
المستفاد من بيان
الشارح رحمه الله
بين الامور الثلاثة
اعنى وجدان هذه
الامثلة غير مصروفة
واعتبار العدل
فيها والتفتيش
عن حال اصولها
(سيالكوتى)

ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلاث ثلاثة ثلاثة ثبت ان ثلاث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت او لا للعدل في نظر النجاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض (قوله قبل هذا قوله تحقيقا) الخ وصف بحال المتعلق واما على المشهور فنعماء خروج تحقيق اي خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا (قل ثلاث ومثلث) صفة بعد صفة لخروج او خبر محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلاث (قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا) الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قال الشيخ الرضوي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقل ان اصله (قوله الى رابع) اراد بالي تعيين الحد والا فالأظهر الواو بدل الى (قوله وفيما ورائها الى عشر ومشر خلاف والصواب مجيئها) قال الشيخ الرضوي جاء فعال من عشرة في قول الكمي والمبرد والكوفيون يقيسون الى التسعة نحو خاس وخمس وسداس ومسدس والتناع مقفود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسادسي والسابع والثاني والتاسعي (قوله والسبب) الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه

عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية (قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة) اعلم ان ثلاثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لماله الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيماله الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي (قوله وآخر اسم التفضيل) بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر اخرى اخرىان اخرىان واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل فضلي فضليان فضليات وفضل (قوله لان معناه في الاصل اشد تأخرا) اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاءني زيد وآخر اي رجل آخر لاحرار آخر او امرأة اخرى (قوله وقياس اسم التفضيل) الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا يتم القياس وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضوي من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة لكن عدل عما كان حقه ليقر به عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولو كان المعدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلاثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لاندعى المعدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير (قوله وقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام) يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجما وتذكيرا وتأنينا كما هو شأن المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيلا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صار بالقلبة علما نحو النجم اولا نحو قمص

فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كاس حاله الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الاس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالي النصب والجر فبني عندهم وكضحي اذا اردت به فحى يومك عند الجوهرى والقياس يقتضى ان يكون صباح ومساء معينان كاس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا (قوله) وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من (يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتكثير لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف ٣ وعدول ظواهر المثني والجمع والمؤنث عن الظاهر الواحد المذكور ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصارييف الاخر لان تقدير من لا يوجب المعدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق المعدول في جميع التصارييف لان للام دخلا في صورته الحكيمة وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى لعدم احتياج اخر واواخر اليه وعدم منع الصرف في البواقي (قوله) لانها توجب (الخ الحصر بمنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا (قوله) او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكراراً للاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعاً للاول ولذا قال الشيخ الرضى يدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو الاعلالة او بداهة سابع (قوله) وقياس فعلاء اقل ان كانت صفة (الخ عليه الاكثر) واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكراً مجموعاً على فعل ايضاً وجمع مجموع على اجمعون لا على جمع (قوله) وان كانت اسماً ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعا لو كان اسماً لكان اجمع ايضاً كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس (قوله) والاخر

٣ قوله وعدول
ظواهر المثني عطف
على المطابقة اي ينبو
عن القول بكونه
معدولاً عن آخر
من لزوم عدول
ظواهر المثني
(سيبالكوتى)

٤ الاحرف استثناء
من السابق والعلالة
بالضم بقية جرى
الفرس والبداهة
بضم الباء اول جرى
الفرس والسابع
الفرس السريع
السير وهو من بيت
شعر معناه كنا في
حرب قد انقطع فيها
جميع الافراس عن
السير ولم يبق لها
جرى الاعلالة
او بداهة الفرس
السريع السير اه
(من السيلكوتى)

الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر احراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كساور وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه جمعي كفضلي واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل في الاصل فعني قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر لفظاً ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعا كحمر اه كما يصح حسناء وخشناء في حسن وخشن لجرد أنهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسماً كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى (قوله) وعلى ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بها (قوله) كيف ولو اعتبر جمعهما (يعني ان اقوسا وانينا لو كانا مغيري اقواس وانياب لم يصح نبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لاسيل الى الاول اذا لم يجمع ليس المغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ (قال او تقديرا كحمر) قال الشيخ الرضى ما حاصله راجع الى ان فعل ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا ككسر وعرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر وجمع وان كان صفة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كخشع في مبالغة خاشع اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بنحو يافسق وهي في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لا تمتع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساواتهما لما هما لمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان

النقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث فان جمع شرطين
ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العملية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت
استعماله متصرفا كادد اب قليلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون
فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل
فيه كقمت لانه ثبت قائم وعدم قم قبل العملية فهو معدول عن قائم
اسم جنس واذا اختلف احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على
هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العملية جمع عامر وزفر قبل العملية
بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمتا بانهما معدولان عن
فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط
الاول ينفي ما قاله الشارح قدس سره من ان المعدول عنه في العدل
التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه
فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
علما والظاهر ان الحق هو هذا (قوله فانهم اعتبروا العدل) على
زعم بعض النحاة (قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء)
اي لينضم الي من سبها لتزال وزنا مناسبتها عدلا فحصل البناء
وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبي كلام وسحاب
وانما عنوا ببناءها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء
مضحكة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا
والثقل يستدعي الحقة والبناء اخف من الاعراب (قوله ولهذا يقال
ذكر باب قطام هنا ليس في محله) فكأنه ذكر استطرادا وفيه اشارة
الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات (قوله
فلا يكون مما نحن فيه) وهو غير المتصرف (قال الوصف) الانسب
تفسيره خلفاءه (قوله وهو كون الاسم دالا) فسر به لا بالدال لانه
هو السبب لنسب الصرف (قوله على ذات مبهمه) لم يتعين الا ببعض
الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة من صفات
مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمه بل تدل على تلك
الذوات المعينة فان الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل

على ماء كثير لا على ذات مالها كثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر
يدل على ذات معينة متصفة بالحجارة مع انه وصف مثلا اذير مصغر ادور
جمع دار يدل على ادور متصفة بالحجارة مع انه وصف ولذا كان غير منصرف
بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن
فما اوتله احدي الزوائد الاربع فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات
مبهمه لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بما قيس اليه ذلك
البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة
بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعائهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر (قوله سواء كانت هذه الدلالة) القرينة على التعنيم قوله
شرطه (قوله لا العرضي لمرضيته) فانه في معرض الزوال فكأنه لم يثبت
والسبب الراجع الاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال
الشيخ الرضي لم يحم لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز أن يكون انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل بقوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة
ليست طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر
واربع للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه اذا
جاز أن لا يعتد بالوزن الاصل في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن
الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء
ما قيل من ان المانع قبول تاء التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير
لان قولك اربعة رجال او زيد بن باعتبار الجماعة انتهى والتذكير
مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء
في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المصنف
ه التاء القاذحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك
(قال شرطه ان يكون) الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار
التضادين كخاتم وكأنه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية
وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتمدة عليه انتهى اي لتفرع

الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعاً له صح نسبة الدلالة عليه بغير شبهة ان اشتغال الاصل على الفرع كاشتغال الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضاقاً والتقدير في زمان الاصل (قوله فلا تضره) الفاء للتفريع (قوله ومعنى الغلبة) اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الى آخره ذهب الشيخ الرضوي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذا لم يضر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضاً وان خرج عن كونه وصفاً لفظاً لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقيده الحية والقيود بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراخ اسود * مار بزر كسيه * وارقم * ماريه * وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه يصدد تعين الذات ولا مدخل في ذلك لتقيدها بصفة (قال فلذلك) الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يفتى احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضنف فهو عطف على صرف بلا اشكال (قال صرف) نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه (قال وامتع اسود) اي صرف اسود او امتع اسود من الصرف (قال منع افنى) * مار بزر ك * (قوله اشتقاقه من الجدل) الجدل محكم بافتن رسن را * (قال للطائر) قالوا هو الشقراق * وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء قال في الصراخ اخيل * نام مرغى كه اورا بفال بد آرند * (قوله لاشتقاقه

٤ بكسر الشين
المعجمة وفتحها
وكسر القاف
وتشديد الراء
المهملة وقاف
(سيالكوتى)

(من)

من الخصال) خال * نقطة سياه كه بر اندام باشد ونشان خيلان جماعت * (قوله لا في الاصل ولا في الحال) اما الاول فظاهر أنه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك اللفاظ الا انواعاً مخصوصة من غير ملاحظة حيث وقوة وخال وان كانت في نفسها متصفة بتلك الاوصاف (قال التانيث بالتاء) هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخيرين قطعاً بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملقوطة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعمد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملقوطة وان لم تكن متمحضة (قوله فانه لا شرط له) للزوم الالف (قوله ليصير التانيث لازماً) اي بعد ما لم يكن لازماً لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسماً كانت تلك الكلمة اوصفة كحمارة وحنة وقد يحى على خلاف اصله وحينئذ تكون لازمة للكلمة ٢ كحجرة لكن لم يعتبروا هذا للزوم (قوله لان الاعلام محفوفة عن التصرف بقدر الامكان) اعتناء بشانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيها هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فرجما تصرف العرب فيها بالنقص وتفسير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل وجبرال وجبرين وذلك لتسري تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مساواتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالقلب به ما شئت فكأنها ليست اعلاماً فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم (قوله والتانيث المنسوى) اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير

٢ قوله كحجرة فان
دخول التاء فيها
لا معنى من المعاني
بل هو ثابت لفظي
وهي لازمة كذا
في الرضوي
(سيالكوتى)

عبد الغفور

(٥)

الالف للزومها (قوله اي كالتأنيث اللفظي بالتاء) قيل لان المقدر
عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (قوله شرط لوجوب
منع الصرف) مستلزم له (قال او تحرك الاوسط) اي بالفعل
فدار كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل (قوله ليخرج الكلمة
بنقل احد الامور الثلاثة) ان قلت هذا النقل يوجب تحتم تأثير كل من
العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كايهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تأثير
التأنيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولان
المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث
لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشارح (قوله علمين لبلدين) اشار
بقوله لبلدين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم
تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتأويل
المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان اذا عرفت
هذا فقول ان كان الاستعمال معلوما فذلك وان لم يكن معلوما فلك فيه
الوجهان وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي (قوله تمتع
صرفها) او تمتع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز
(قوله قال فشرطها الزيادة على الثلاثة) وهنا شروط تركها احدها
ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا
عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل لمذكر
وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد عن التاء منها
صفة المذكر وتانيها ان لا يكون تانيته محتاجا الى تأويل غير لازم
كرجال فان تانيته بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع
وتاليها ان لا يقلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى
استعماله مذكرا ومؤنثا فتساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله
مؤنثا فمع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمع الصرف واجب
والسر في اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور في الاول بتسمية طارئة وفي
الثاني بعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية مائلا ومعارض فلم يبق
التأنيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه

ترك الشروط (قوله لان الحرف الرابع) فيما هو على اربعة احرف
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجمله الحرف الاخير في الزائد
على الثلاثة سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثبة
ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلا هي وان كانت بمعنى وسط
الحوض فمحذوفة العين واصلا نوب (قوله اي التعريف) يجوز ايضا
ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة وان تعتبر الحيثية اي المعرفة من
حيث انها معرفة (قال ان تكون علمية) قيل لم يقل شرطها علمية
لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد
علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية علمية
ما فيه التأنيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام
ان قلت لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار
لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لزيادة قوله في العجمة
(قوله بان تكون حاصلة في ضمنه) الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول
الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية
لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقيق العلمية
(قوله يجعل غير المنصرف منصرفا) او في حكم المنصرف (قوله
فلم يسبق التعريف العلمي) هذا مبني على ان السبب الآخر في اجمع
واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام
المقدرة كما ذهب اليه جمع (قوله وانما جعل المعرفة سببا) قيل فلي هذا
جري في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي
بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تأثير التعريف مشروطا بتحقيقه
في ضمن العلمية ٢ او بنبوته في العلم ٣ راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما
الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير (قوله
لان فرعية التعريف للتكثير اظهر) لان الفرعية لمقابلة التكثير
والتعريف يذكر في مقابلة التكثير لا العلمية (قوله وهي كون اللفظ
مما وضعه غير العرب) لا غير (قوله كان في العجم اسم جنس) بمعنى
الجيد في لغة الروم (قوله سمي به احد رواة القراء) سمي به رواية

٢ قوله وهي العلمية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام او الضافة (سيالكوتي)

٣ قوله فامتعا معها اي امتعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام في الضافة اعلام للمع معنى الوصف باعتبار الاصل (سيالكوتي)

٤ قوله او غره اي غري الزمخشري وجوب منع صرف ماء وجور فاذا كانت المعجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة في جواز الصرف في نحو نوح ولا يخفى اندفاعه في نحو نوح

عيسى (قوله وانما جعلت شرطاً) الخ يحقق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المعجمة في الاعجمي يقتضى ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه او لامع العلمية ٢ وهي منافية للام والاضافة ٣ فامتعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التوين رعاية لحق المعجمة حين امكنت فيتبع الكسر التوين على ما هو عادة وبقي الاسم قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرود عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وتخفيف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربايجان في كركان واذربايجان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لامع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات (قال ونحرك الاوسط) ذهب سيوييه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام المعجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه (قوله وهذا اختيار المصنف) ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكأنه قاس المعجمة على التانيث المعنوي او ٤ غره تختم منع ماء وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضى ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من كلامهم (قوله لانه امر معنوي) اي ليس له علامة لفظية (قال وشتر) قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بملك اسم ابي نوح النبي عليه السلام لكان اسلم (قوله لان غرضه التنيث على ما هو الحق عنده) يجوز ان يقال لان غرضه التنيث على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يشازع فيه

بمخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة (قال الجمع) اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام سبين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره (قال صيغة متني الجمع) متني مصدر مبني مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمر (قوله وبعد الالف حرفان) او لهما مكسور او ثلثة او لهما مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكالات (قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين) اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعللة المستفادة من قوله لهذا (قوله لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير) فتصير لازمة فيصح ان يرفع اصيلا وهو الصرف (قال بغير هاء) البناء للملازمة والتغير بمعنى التني والمعنى بلاهاء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يغير المال وهو خبر آخر لشرطه اوصفة لقوله صيغة (قوله منقلبة عن تاء التانيث) الخ فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بمخلافه (قوله جمع فارحة) لافارده كما قيل لان فاعلا اذا كانت صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفارده الحاذق ويقال للبغل والحمار فارده بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق ■ مراد زيرك ■ ويقال للفرس رائع ايضا (قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعة في جمع اشعي لانها بدل من ياء النسبة بمخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جوارب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضى الوضع مع التاء (قوله

٢ قوله وهي العلمية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام او الضافة (سيالكوتي)

٣ قوله فامتعا معها اي امتعت اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام في الضافة اعلام للمع معنى الوصف باعتبار الاصل (سيالكوتي)

٤ قوله او غره اي غري الزمخشري وجوب منع صرف ماء وجور فاذا كانت المعجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة في جواز الصرف في نحو نوح ولا يخفى اندفاعه في نحو نوح (سيالكوتي)

ولاحاجة الى اخراج نحو مدائي) زيادة ولا يسه النسبة كما قيل
مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف (قوله فانه مفرد
محض) لا يصح الا معاملة المفرد بخلاف فرائضة فانه جمع محض
لا يصح الا معاملة الجمع (قوله جمع فرزین او فرزان) هو معرب
(قال واما فرائضة فنصرف) قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا
للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجال
وانما لم يقل فنصرف لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته اولان
المراد نحو فرائضة اولان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا
يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
تنوينه للمناسبة ومشكلة المسمى مع انه يجوز أن لا يكون منونا (قال
وحضاجر علما للضبع) ليس منصوبا باعنى لان المنصوب به لا يخلو
وقلما يخلو عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني
بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز أن يتقدم
معمول ماضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز
فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لافيا عطف على
المدخول لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التكثير ايضا
وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون
الجملة اعترضية لاحالية ليدخل الكلام عن ذلك الابهام (قوله بل للجمعية
الاصلية) الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها
ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال
الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الاشخاص برجال فلم يأت بشيء
لان نوع الابهام منافية للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي
للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز أن يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم
كما يجوز أن يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا
حرمة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضع هي الاتي والضبعان
هو المذكور والجمع ضباعين كسرحان وسراجين انتهى قال في الصراح

حضاجر كفتار وضع كفتار وضبعان بالكسر كفتار وضبعانه ماده
وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال (قوله والالكان بعد
التكثير منصرفا) الملازمة بمنوعة لجواز أن يكون مثل احمر علما اذا نكر
قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم للجنس
شامل للضبع للجنس هو الضبع انتهى هذا التأويل بناء على تسليم
تأنيث الضبع وقد عرفت ما فيه (قوله لثلاثتهم ان الجمعية كالوصف)
ولا يمكن اعتبار الجمعية المطابقة (قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال)
او مذهب الاكثر (قال اعجمي) خبر محذوف (قال حمل على موازنه)
لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف ٣ آجر
المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس
بمنوعا من الصرف كالكلب والجر (قوله لكنه من قبيله حكما) الخ اعتذار
عن انه لم يمدح الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب
على سبيل الاحتمال لا على القطع قل المصنف في شرحه يلزم هؤلاء
ان يقولوا الجمع وما شابه الجمع وقد قال بعضهم بذلك (قل تقديرا) اي
قدر تقديرا (قوله فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة) هذه
عبارة السيد قدس سره انما قال كأنه لان السروالة لم تجب بمعنى
قطعة من السراويل بل جاءت بمعنى قطعة الخرقه فيكون المفرد مفروضا
وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل
مختص بالازار فلا يصح أن يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل
ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ
فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز أن يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع
لامن اقطاع الازار ان قيل قل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجز نعم
جاء في الاشخاص كدائن اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق
الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع
عليه كما يقال ثوب سراويل جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب
اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذاصح الاجراء صح الاطلاق (قال واذا صرف) لما كان عدم الصرف

٣ قوله آجر المعرب
مخففا آجر فارسي
معرب قد يشدد
راؤه وقد يخفف
كذا في الصحاح
(سيالكوتى)

طالب والصرف متلو با كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعا ان للمشكلة (قال فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر هو أن سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصايح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي ٦ او بالدور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فنظر الى التقدير منه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه (قوله اي كل جمع منقوص) وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة واعيل مصفرا لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لحقتها (قوله اي في حالتي الرفع والجر) اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المائلة المستفادة من الكاف (قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) ولان الاعلال سببه قوى وهو الاستقبال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة (قوله على وزن سلام) فصار مثل فرازة المشبهة بكراهية (قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال) يفهم منه ان من جملة غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمناء بعيد لكن من قال ان التوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جوارى بالتوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها واثبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستتقال ثم جوار بتعويض التوين عن الحركة ليحذف النقل بحذف الياء لساكنين (قوله وفي لغة بعض العرب اثبات الياء) وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبدالله مولى محبته * ولكن عبدالله مولى مواليا ويجوز أن يجعل الياء للمتكلم والاصل ٣ موالى بتشديد الياء حذف

٦ قوله او بالدور الخ اي يمكن ان يدفع بان سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجيء غيره اصلا والتأخر كالمعذور فكأنه لا نظير لمفرد المصايح في العربية (سيالكوتى)

٣ قوله موالى بتشديد الياء كان الاصل موال فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التوين وعادت الياء المحذوفة واجتمع الياءان فادغمت احداهما في الاخرى فصار موالى بالتشديد (سيالكوتى)

الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو (قوله وهو ضير زرة كلمتين او اكثر كلة واحدة) ولا شبهة في ان التركيب الذى يناسب ان يعمد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف ههنا لامطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقال ٢ فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجهول صكلمة واحدة لا يكون الا علما لانا نقول لانسلم الحصر لجواز أن ينقل او لا الى معنى جنسى او ينقل او لا الى معنى علمى ثم ينقل الى معنى جنسى كما اذا نكر ذلك العلم ٣ ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوته ٤ لا اشتراطه (قوله من غير حرفية جزء) ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبهما فلم يعمد من جنس التركيب الذى يناسب ان يعمد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتاج الى نفيه بوجه (قوله ليأمن من الزوال) والانحلال اولي لتحقيق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع (قوله فيحصل له قوة) ٥ اي لزوم (قال وان لا يكون باضافة ولا باسناد) الياء للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المتقول عنه ومعناها باعتبار المتقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمى لامتناع اعتبار حكمه (قوله لان الاضافة) الخ اولان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثانى على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول باعراب الحكاية (قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه) اي اذا كان في طبع شئ اقتضاء امر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضافه سببا في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافى في حكم كلمة واحدة (قوله من قيل المبيات) عند جماعة منهم المصنف ومن قيل العربات الحكية عند جمع ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا (قوله كأنه اكنى) انما قال كأنه لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمنه حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز

٢ قوله فاذن الخ اي اذا كان المعروف التركيب الذى يوجد في الاسماء (سيالكوتى) ٣ قوله ولو سلم اي لو سلم الحصر فنقول العلمية شرط لتحقيق التركيب وثبوته فلا يقتضى وجود فرد آخر سوى العلم (سيالكوتى) ٤ قوله لا اشتراطه اي ليس العلمية تقيدا له بالشرط حتى يقتضى وجوده بدونها (سيالكوتى) ٥ قوله اي لزوم اي ليس المراد بالقوة معناها المتبادر اعنى مقابلة الضعف اذ التركيب لا يقبلها (سيالكوتى)

التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب آخر هو أن المصنف وافقهم في منع الصرف (قوله من غير ان يقصد) بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال (قال الالف والتون) قيل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف او لانه الحكم عليه بقوله ان كانا الى آخره (قوله لانهما من الحروف الزوائد) بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصاله جاز صرفه كحسان لجواز أن يكون من الحسن كما جاز أن يكون من الحسن وينع حينئذ (قوله لمضارعهما لالتى التانيث) في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجه الشبه لان الوجوه الاخرى تساوى الوزنين صدرا كسكران وحرء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالذكر كما ان الزائدتين في نحو حرء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حرء كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع صرف عمران وعثمان ه مع عدمها (قوله اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهما انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنا في القرعية التي تؤثران بسببها (قوله واما مشابهيتهما لالتى التانيث) اى في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من قرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابه فان كان الاولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكونه سبب غير اصلى لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مقابلة لفرعية المشبه به (قوله والراجع هو القول الثاني) لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر (قوله لا الاسم الشامل) ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية (قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد) او مجموع

٤ قوله تساوى
الوزنين اقرأه مصدرا
لافعلا واعطف
عليه الكونين
الآتيتين فهن
الوجوه الاخرى
ومعنى تساوى
الوزنين صدرا اتحاد
اولهما في فتح
فكوناه (مصححه)

٥ قوله مع عدمها
اى تلك الوجوه
لاختلاف الصور
باختلاف حركة الفاء
وعدم المؤنث لهما
(سالكوتى)

(وتثنية)

وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما (قوله او شرط ذلك الاسم) فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول (قال فشرطه العلمية) منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لاسبب لانهما كالتي التانيث يقومان مقام عتين (قوله اوليتبع التاء) اوليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب (قال كعمران) وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث ٣ حينئذ مع التاء (قال اوفى صفة) فيه انه عطف باوعلى عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والتون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان التردد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردا لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان اول التوزيع (قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى) الخ هذه عند اكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلاية فالمدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلاية كان الواجب عندهم امتناع صرف رحن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكد مبنى على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى (قوله لانه صفة خاصة لله تعالى) الخ لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لافى الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلاية فعلى اكثر من فعلاية فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكفي (قال وندمان) لما كان

٣ قوله حينئذ
اى حين الضم مع
التاء نحو عريان
وعريانة بخلاف
المفتوح فان مؤنثه
يجئ مع التاء كندمان
وبدونها كسكران
(سالكوتى)

المراد بتدمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر
 هنا الا لمشكلة المسمى (قوله) وهو كون الاسم على وزن يعد من
 اوزان الفعل (سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة
 في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لاعلى زيادة النسبة والا لم يحتاج الى
 قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق
 لاعلى الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الاقباله زيادة
 اختصاص بالفعل (قوله بالفعل بمعنى) الخ في اكثر نسخ المتن به
 والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او بالعكس
 وذا اعرب ٢ كما هو المشهور (قوله وكذلك بذر) من بذر المال اى
 اسرف (قوله وخضم) من خضم الشيء اكله بجميعه (قوله
 وشلم علما) مر تجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس
 (قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول) وزن فعل مجهولا من الخواص
 لم يات في اسماء الاجناس الا دتل لدويبة وقيل العرب قد تنقل الفعل
 الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام **وان الله**
تعالى نهاكم عن قيل وقال فيجوز أن يكون منقولا من دتل بمعنى
 اسرع واما دتل علما لقليلة فيجوز أن يكون منقولا منه ومن دال
 بمعنى شئ شيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس
 شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرمم بمعنى الاستفادان
 (قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة) ذهب يونس الى
 ان ٣ الوزن المشترك بين القيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تأنيده اذا كان
 منقولا من الفعل كقوله **انا ابن جلا وطلاع التسايا** * ولولا ذلك
 لتون جلا ويرد بانه ان كان علما فحكى مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن
 علما فهو صفة مقدراى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف
 الامور (قال اويكون) انما لم يقل بدله او يقلب كما قاله النحاة لان
 فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يحكى
 في الاسماء الاحتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة
 زيادة مؤونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول

٢ اى ابن واوضح

٣ وضع المشترك من
القيلتين. (نسخه)

لعله لم يجد فيه ما يحتز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما
 يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة
 الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
 قياسية في جميع الافعال المتصرفه فصارت لاطرادها في جميع الافعال
 دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل (قوله غير مختص) خصه به بقرينة
 المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتأنيذ والظاهر ان اولمغ الخلو وان
 النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فتراقهما في شمر واحمر واجتمعا
 في نحو يزيد ويشكر ونحو استخراج معلوما ومجهولا وامرا ٣ واستبرق
 اعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل (قوله اى اول وزن الفعل) الخ
 لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير
 الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود (قوله زيادة حرف او حرف
 زائد) على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بى
 وهو شائع وكذا على الثانى لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف
 الزائد العموم من وجه ويصح نسبة الباء الى الخاص بى وبالعكس
 اولان المراد في موضع اوله (قوله من حروف اتين) لو غير ذلك الحرف
 لم يضر كهراق وهراق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف
 في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى
 او بالادغام كاشد او بالردة الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين
 او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم
 او الوقف الجارى مجراء لا يكون في الاسماء فتقول في يقل من لم يقل واخش
 اسمين جاء يقول واخشى (قوله غير قابل اى حال كونه) الخ حل
 من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل
 لا يقبل التاء اصلا (قوله ولو قال غير قابل للتاء) كانه اراد غير قابل للتاء
 بحسب الوضع فلا يرد التقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء
 (قال ومن ثم امتع احمر وانصرف بعمل) قيل في جعل وجود الشرط علة
 للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع
 بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف بعمل

٣ قوله واستبرق
اعجمي جملة معترضة
بين المعطوف
والمعطوف عليه
(سيالكوتى)

ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور (قوله بالنسبة المحضة او مع شرطية) لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والتون ليس بالتحقق السبب فيه وهو المشابهة باللف التائيد المدودة (قوله بواحد من الجماعة) اى بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة (قوله فانه اريد به المسمى بزيد) والا لم يصح توصيفه بآخر لانه نكرة (قال لماتين) اى لدليل ظهر بالالتزام (قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظائر ذلك ما يقال في توجيه طرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المصنف قوله المعدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه و غرابة الاسلوب (قوله كافي عمر واحد) اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع المعدل في اسم لم يوضع الاعلما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحد او لا كاصع ويزيد واختلفوا في تأثيرها مع المعدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان المعدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للمعدل الاصلى واليه مال الشيخ الرضى قائلا ان المعدل امر لفظي وهو باق واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيوييه اعتبارا للمعدل الاصلى ومنصرفه عند الكوفيين (قال وهما متضادان) دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للمعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التكرير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معها لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودها (قوله على اوزان مخصوصة) هي اوزان ثلاث ومثلث واخر وسحرو اس عند تميم وقطام ايضا عندهم (قوله اى لا يوجد شيء من الامر الدائر) يعنى ان المستثنى

ع قوله و غرابة
الاسلوب سوق
الكلام على وجه
لا يكون مبتدلا يتفر
عند السماع وليس
فيه تمقيد لفظيا ولا
مضويا حتى يخل
بالفصاحة
(سيالكوتى)

منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين فيها للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما مردها بين مجموع السبيين واحدهما او مفهوما مساويا له اعنى ما يجمعه العلمية المؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصر في احدها لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد (قوله لم يبق فيه سبب) وان كانت الاربعة مجتمعة كما في آذر بيجان (قوله وايضا قد عرفت) به يتدفع النقض بآخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من (قوله ولما كان قول التلميذ اظهر) الخ يبعد أن يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم حينئذ جعل قول سيوييه اصلا مع انه منافي للقاعدة الحقة عنده وامتناع النصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتغال بعيد (قال في مثل احمر علما) حال من احمر لانه مفعول للمماثلة (قوله وكذلك افعل التفضيل) وكذلك ثلاث (قوله لضعف معنى الوصفية فيه) بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء (قوله حتى صار افعل اسما) اى صار ملحقا به كالفعل (قال اعتبارا) يجوز أن يكون مصدرا لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية) بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت (قوله وفيه بحث) الخ ان قيل جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد (قوله واما الاخفش) قال الرضى قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافة في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف (قوله وهذا القول اظهر) لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر (قال لما يلزم) علة للنفي لا للمتي (قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم) يعنى انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والادوات فالتقابل بينهما بالعرض (قال في حكم واحد) اى في شان

اثر واحد وتحصيله (قوله وهو منع صرف لفظ واحد) معنا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالتويع ولا في منع صرف احمر في حالى الوصفية والعلمية لتعدد المنع (قوله قلنا تقدير احد الضدين) الخ بل نقول ليس في هذا المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلها وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكرهوا ان يكون في عالم اللفظ ما يندر في عالم العين اذ لا يكون فيه في بادى النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادى النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد ٤ كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي (قوله لكنه شبه به) فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق (قوله اى باب غير المنصرف) يعنى ان اللام للمهد (قوله اى بصورة الكسر) يعنى انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر يلاتاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء (قوله اعنى اللام او الاضافة) دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انها مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي (قوله وحيث ضعف) الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التووين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا منع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتووين المقدر (قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة) فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن (قوله كالصافات) قال قدس سره في الحاشية

٤ قوله كالكيفيات الخ اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة التى تتركب منها المواليد الثلاثة اى المعادن والنبات والحيوان (سيالكوتى)

الصافى من الخليل الذى يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلًا عن الصحاح (قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) ٢ دلالة الجمع على الجنس ٣ لا على فرد ٤ فعلى هذا التفسير تكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام لاستقراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال وانواعه زفع ونصب وجر وفيه تأمل (قوله لان التعريف انما يكون للماهية) فن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيد وتذكيره بالنظر الى خبره اعنى ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقتها له كما يجوز مطابقتها للمرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واحكام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد (قال على علم الفاعلية) لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ما اخذه فاذا اخذ المأخذ في تعريفه صار من قيل اخذ المرفوع في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصاله الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف (قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها) اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصفة المعلوم للنسبة فالمرفوع فرع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او ملابسة المطرودة عليه للطارى او المراد بالاشتمال هو هذه الملابسة (قوله اذ معنى الرفع المحلى انه في محل) الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وجنثا لاشبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او لا اعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون

٢ قوله دلالة الجمع على الجنس مع التعدد فكأن المرجع مذکور معنى (سيالكوتى)
٣ قوله لا على فرد ٤ كىلا يلزم الوقوع فيها هرب منه وهو التعرض للفرد في التعريف (سيالكوتى)
٤ قوله فعلى هذا التفسير اى تفسيره هو بالمرفوع واما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد او لرعاية الخبر فيكون جملة هو ما اشتمل خبرا عن المرفوعات (سيالكوتى)

٥ اى تعريف الشئ

بنفسه

محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتغال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا (قوله وكيف يختص الرفع) لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للمهد كما ذكرناه

انفا (قوله اي من المرفوع) فان الكلام موقوف له ومن ابتدائية اتصالية ويأتي عنه قوله ومنها المتبدأ (قوله او بما اشتمل) لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التأويل ٤ ويوافقه قوله ومنها المتبدأ (قوله لانه جزء الجملة الفعلية) ولانه لا يحذف ٦ بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي رأى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينتسخ بالعامل وفيه انه قد ينتسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد (قوله التي هي اصل الجمل) لاشتغالها على ما هو موضوع للاسناد (قوله ولان عامله اقوى) لانه موجود محسوس بخلاف عامل المتبدأ فانه عديم معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعة اقوى من المتبدأ ولا يعارضه ما ذكر في المتبدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله (قوله لانه باق) ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كانه (قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم) اولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكال (قوله الا بالمشق) حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل (قال اسند اليه) الاسناد ههنا بمعنى النسبة ٧ ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت ٨ او مفروضة (قوله بقريضة ذكر التوايع بعدها) لا يخفى بعدها عن التعريف (قال او شبهه) اول التويع لالشك او التشكيك (قوله اي ما يشبهه في العمل) اوفى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة (قال وقدم) (الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او) (قوله لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة) لانه مقرر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لرفع توهم الدخول واليه مال المصنف في شرح الايضاح (قوله والمراد تقديمه

٤ كالمذكور والقسم الاول والقياس (سالكوتي)
٦ قوله بدون المسند في بعض النسخ بصفة المفعول من الاسناد وفي بعضها بلفظ المصدر الميمي من الداء بدون سد شيء مسد (سالكوتي)
٧ قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل في التعريف فاعل المصدر او الصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر (سالكوتي)
٨ قوله او مفروضة ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء (سالكوتي)

عليه وجوبا) لانه الفرد الكامل (قوله المراد وجوب تقديم نوعه) بقريضة انه يصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسرف في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا تقلب الغرض ونقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدلوا باننا لو جعلنا زيدا في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم يحتاج الى الاضمار وتغيير محل الموجود أهون من اثبات المبدوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته (قوله اي اسنادا واقعا) اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسند او صفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك (قوله على طريقة قيام الفعل) اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته وشكله (قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام نبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام نبوت شيء لامر نبوتا يماثل القيام ويشاكلة في المعنى اوفى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضها (قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يتم فاعله) وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول (قوله كصاحب المفصل) والشيخ عبد القاهر فانهما ما لا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين (قال وزيد قائم ابوه) قيل لو قال ابوه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم (قال

والأصل ان يلى) هو في اللغة ما يبنى عليه شيء وفي العرف المساعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت لم آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الأصل لما الى قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اوليته بل يبنى عليه بعض الاحكام كما بينه بقوله فلذلك جاز الى آخره ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى (قوله في الفاعل) وكذا الأصل فيما هو بمعنى ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة (قوله اي ما يبنى ان يكون الفاعل عليه) الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضى قرينه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بمعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بمعارض مسخن (قال ان يلى الفعل) لم يقل ان يلى مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمحل لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به (قوله لشدة احتياج الفعل اليه) لان النسبة الى الفاعل مقوم لدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة الى الفاعل ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدلالاتها على النسبة كانت جزأ للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزئه (قوله يدل على ذلك) دلالة ان كان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون ونضربين (قال فلذلك) اللام للتعليل فيفيد ان كون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والقسم اما للتفريع فتفيد ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالأصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الأصل المذكور لكنه لا يتوقف

عليه ثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه (قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة) تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو حينئذ في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قيل وضع السبب موضع المسبب (قوله خلافا للاخفش وابن جني) يسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضى الاولى تجوز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجوز ضرورة للضرورة اذ لو لم يضر لم يضر اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهلون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار هنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واطهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضى الفاء الاولى في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملحق (قوله جزى ربه) الخ الجملة دعائية والمراد بالكلام العساويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوى عواء ٢ اذا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفؤل بان الدعاء قد اجيب (قال لفظا) تميز اي اذا انتفى لفظ الاعراب (قوله في ضمن الامثلة) فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات (قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة) او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر (قوله فلا يرد) مع ان التعيين بعد التخصيص شائع (قوله نحو ضربت موسى حبل) فان القرينة في اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى (قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما) الخ اي بعد الا الواقعة

٢ في التاج العواء يضم العين بانك كردن سك وكرك وشغال من حد ضرب اه (سبا لكوتى)

بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتاعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سبذ كره قدس سره
(قوله فلتحترز عن الالتباس) المحل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المحل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تحل بالمقصود (قوله فلما فاة الاتصال الانفصال) اي للزوم خلاف المفروض
(قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الازيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له (قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا) كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعه او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكأنه قدس سره حمل كلامه على ماهو المتفق عليه او مال الى ماذهب اليه الجماعة (قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا لا عمرا زيد) كما ذهب اليه جماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى ﴿وما نريك اتبعك الا الذين هم ارادنا بادي الرأي﴾ ٩ اي ما نراك اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم ارادنا في بادي الرأي اي بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل (قال واذا اتصل به) وكذا اذا اتصل بصفة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هنداً رجلاً ضرب غلامها (قال وجب تأخيرها) لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل (قال لقيام قرينة) مقام الفعل في الدلالة على

٩ قوله اي ما نراك
الح فالذين وبادي
الرأي مستثيان
مفرغان من الفاعل
والظرف المحذوفين
بداة واحدة
(سيالكوتى)

ماهو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح ٣ لا باعث
(قوله لان تقدير الخبر) الح ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على
السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود
في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى
بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد
في الحكم وزيد قائم يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال
معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لفاعل
ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لاعن الفعل
والاهم تقديم السؤال عنه (قوله زيد مرفوع) والاصل على زيد
لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العازف
الرومي قدس سره ان يزيد منادى يحذف حرف النداء والجملة الندائية
معتضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط
لما وقفا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك
لانك في رخاء ونعمة (قوله بقرينة السؤال المقدر) المدلول عليه
بلفظ المبني للمفعول فانه منشا للالتباس والتردد وهو منشا للسؤال فزل
السبب منزلة السبب (قال لخصومة) اللام للاجل كما هو الظاهر وحيث
يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت وحيث يحتمل
خصومته وخصومة غيره (قوله متعلق بضارع) وان لم يعتمد على
شيء لان الجار يكتفى برائحة من الفعل لا ببيك المقدر لان هذا البكاء
بكاء فوته لا بكاء اخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء (قوله ومختبط
مما تطيح) حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر
هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره (قوله والمختبط السائل من غير
وسيلة) اي ٤ بغير علة وسابقة حتى يقال اختبطني فلان واصله من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (قوله والطوائع جمع مطيحة)
على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات
على القياس ويجوز أن يكون جمع طائع للنسبة مثل ماء دافق ٥ يقال

٣ قوله لا باعث
فان الباعث على
الحذف التكات
التي ذكرها علماء
المعاني من ضيق
المقام والاختصار
وعدم التصريح
بالذكر والتنيه على
فطنة السامع
والاحترار عن
العبث في الظاهر
الى غير ذلك
(سيالكوتى)
٤ قوله بغير علة
بضم العين وسكون
اللام والقاف شجر
يبقى في الشاء تعلق به
الابل فتستغنى به
حتى يدركها الربيع
ويقال له سابقة في
هذا الامر اي سبق
كذافي شمس العلوم
(سيالكوتى)
٥ اي ذو دفق فان
الداقق هو الرجل
دون الماء
(سيالكوتى)

طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب (قوله كذا وقع جمع ملقحة) من الالقاح
 آستن كردن يقال رباح لواقع اى للسحاب ولا يقال ملقحات (قوله وما
 مصدرية) لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطواغ من الاموال
 (قوله وما يتعلق بمخبط) قال قدس سره في الحاشية وتعلقه ببيكه
 المقدر بما ياباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين
 سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطواغ يزيد
 بما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان وايضا الطواغ بصيغة
 الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه (قوله اى في كل موضع
 حذف الفعل ثم فر رفع الابهام) فائدة ذلك ان التفسير بعد
 الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدي
 معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها
 مع خبرها تصير في قوة ثبت المقدور وذلك فيما بعد لو خاصة نحو ولو ان
 ٢ ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
 لسهل على ويحتمل ان يكون للتمنى وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن
 دونه واصله ان رجلا شريفا لطمتة امة (قوله محذوف الجملة)
 انما تقدر الجملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف
 غير مستقل بالمفهومية (قال واذا تنازع الفعلان) ٣ من قيل مجاذبنا
 الثوب (قوله واقتصر على الفعل) يجوز ان يراد بالفعلين المعاملان
 على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع (قوله في اكثر
 من الفعلين) نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحت على ابراهيم
 وحينئذ يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول
 هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين (قوله اقتصارا على اقل
 مراتب التنازع) واولها (قوله معمول للفعل الاول) اتفاقا
 فلا يجري النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر
 بعضهم او لم يعتبر (قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني) او هو طالب والاسم
 مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع
 (قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه) لوقوعه

٢ ذات السوار
 كناية عن الحرة
 لانه قلما يلبس
 الاماء السوار اه
 ٣ قوله من قيل
 مجاذبنا الثوب يعني
 ان تنازع ومجادب
 متعديان الى واحد
 بعد ان كان كل منهما
 متعبدا الى اثنين في
 بناء فاعل كما تقول
 نازعته الثوب
 وجاذبته الثوب
 على ما يفهم من
 حاشية عبد الحكيم
 اه (مصححه)

(بخصوصه)

بخصوصه او بعمومه طرفا لتسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل
 حبيبي وحبيبتها منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجيه
 اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقيق
 بمرتين اذلا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله
 ولا حل التصور الذي هو مبدأ للتحقق (قوله ويصح ان يكون هو مع
 وقوعه في ذلك الموضع) اى لا يابى من حيث انه واقع في ذلك الموضع
 ان يكون معمول لا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حبيبي
 وحبيبتها منطلقين الزيدان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمول لا للفعل
 الثاني بل يابى عن ذلك تتيه المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
 وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى
 عن وقوعه معمول لا لغير ذلك الفعل ٣ فظهر الفرق بينهما ٤ (قوله لانه
 حرف لا يصح اضماره) اى استتاره ٦ كاستتار الضمير هكذا قاله وفيه ان
 الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو او كان
 الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانطباق ان يقال
 لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بامله
 او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا جزأ له واما بطريق الانفصال فلانه
 في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين
 الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا
 بال حذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين
 في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ماضرت
 الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور
 الضمير كاف في عدم صحة التعميم (قوله ومراد المصنف بالتنازع) الخ
 لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق
 على رأى البصرية فاحتج الى الاستثناء ويوافقه على ماى الكوفية
 فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكر المفعول فلتسيم البحث
 (قوله فلماذا خصه بالاسم الظاهر) ان قلت حكم الاسم الظاهر
 الواقع بعد لاحكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل

٣ لان المتصل لا
 يكون معمول الا لما
 يتصل به اه
 ٤ اى بين منطلقا
 وبين الضمير المتصل
 حيث يتصور النزاع
 في الاول دون الثاني
 ٦ قوله اى استتاره
 لما كان الاضمار يطلق
 في الاصطلاح على
 اراد الضمير بارزا
 كان او مستترا ولا
 يصح ارادته ههنا
 لان اراده بارزا مع
 الامكن ولا يتوقف
 ذلك على ان يصح
 اضمار الايضاح له
 على المعنى اللغوي
 اعنى الاستتار اه
 (يا لكوتى)

المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب باننا ندعى المهمة لا الكلية لصحة
المهمة على تقدير اطلاق الاسم (قوله) واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم (الخ قال الشيخ الرضى
يلزم البصريين في هذا المقام اى في مقام ماضرب واكرم الا انا والا يزيد
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف
الا اضمار اذ لا يستعمل الا كذلك (قال فقد يكون) الظاهر بحسب
اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وحينئذ يكون
الجزاء قوله فان عملت او المقدر الذى هو جاز اعمال كل منهما او فيختار
كافى بعض النسخ (قوله) وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور
لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد الظاهر وتنكيره ايضا
(قال مختلفين) حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر
في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع
الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد
قائما في ان العامل فيه ٨ فعل توهمي (قوله لقربه) اى لقرب الطالب
الى المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع
عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوثق بجواب الشرط
عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان آتيتي
لا كرمك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتي القريب والبعيد
وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر
(قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) اعلم
ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة
كافى ضمير الشأن وضمير نعم رجلا ٩ وربه رجلا فلان نزاع في جواز الاضمار
قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجحا وان لم يكن منحصرا فيه
بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع
وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجحا فلا تزول
الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف

٨ قوله فعل توهمي
لا فعل محقق بل
متوهم من اسم جامد
(سيالكوتى)

٩ قوله وربه رجلا
الضمير المجرور هنا
مبهم لا مرجع له
ورجلا تمييز يفسره
فان ربه وان كانت
مختصة بالنكرة الا
انها قد تدخل على
ضمير الغيبة على
مانص عليه المصنف
في مبحث الحروف
ويلزم هذا الضمير
الافراد والتذكير
عند البصريين
ويلزم تفسيره باسم
مؤخر عنه مطابق
للمعنى المراد نحو ربه
رجلا او امرأة
او رجلا او نساء اه
(مصححه)

الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة
وان لم يكن نصا فيه (قوله) وللزوم التكرار بالذكر) وليس من باب
التكرار اظهار المفعول في نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا
لاختلاف اللفظ افرادا وتنشئة (قال دون الحذف) ٤ ظرف
لاضمرت (قوله) لانه لا يجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة قد
اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ماضرب
واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند
سيويه وفي نحو اضربن واكرم القوم ٥ يحذف الواو والياء في الاول
والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول
فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لالفاظ ولا تقديرا
واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا
والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب
التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت
زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول
لزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ماضرب واكرم الا زيد فالاقرب
ان يتنذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد
المستثنى وزيه ومن تزيى بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم
وابصر فبانه ليس بما ذهب اليه الجمهور وبانه في زى المفعول للزوم
الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان
الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لصد
جزئه مدة الكل (قال خلافا للكسائي) اصله يخالف قوله الاضمار
قول الكسائي خلافا (قال وجاز) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول
القراء (قوله روى عنه تشريك الراقعين) فيلزم توارد العلتين على
معلول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة
المؤثرات الحقيقية عندهم (قوله) ورواية المتن غير مشهورة عنه)
قال الشيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره
قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار

٤ قوله ظرف اى
باعتبار الاصل فان
معنى دون المكان
القريب من الشيء
نحو جلست دونك
وان كان ههنا
مستعملا بمعنى
التجاوز حالا من
فاعل اضمرت اى
متجاوزا عن الحذف
(سيالكوتى)
٥ اكرموا القوم
(نسخه)

الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جاز أنه جاز اتصال الفاعل
 خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه اوبان تقول جاز اعمال
 الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا
 اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك (قال ان استغنى عنه) ٢ شرط استغنى
 عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه (قوله) لانه لا يجوز حذف احد مفعولى
 باب حبت (لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسان
 والمعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد
 واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما
 في الظاهر مفعول برأيه ومنه قوله تعالى ولا يحسبن الذين بالياء يخلون
 بما آتيهم الله من فضله هو خير لهم اي بخلافهم هو خير لهم (قوله)
 لئلا يلزم الاضرار قبل الذكر في الفضلة (اعترض عليه بان العلة
 المجوزة للاضرار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق
 هنا مع ان امتناع الاضرار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضى عدم الاضرار
 مطلقا لجواز الاضرار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر
 بالاجنبي وهو قبيح (قال على المذهب المختار) او الوجه المختار على اتفاق
 الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا
 كتابيه على اعمال الثاني والالزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح
 (قال الا ان يمنع مانع) اي اضرمت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع
 (قوله) وهو انه لو اضر مفردا خالف المفعول الاول) وتأويل المفعول
 الاول بكل واحد بعيد (قوله) ولو اضر مثنى خالف المرجع (قال
 الشيخ الرضى جاز مخالفة الضمير للرجع ٣ اذا لم تلبس المخالفة بينهما
 قل الله تعالى وان كانت واحدة وقوله فان كن نساء ٤ والضمير للاولاد
 فيجوز حسبي وحسبتهما اباهما الزيدان منطلقا وفي التفريع بحث للفرق
 بين بين الاصل والفرع (قوله) ولا ينبغي انه لا يتصور التنازع (الح
 ميني على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد بما لا يعبأ به) (قوله)
 ولما استدل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز أن يكون من باب اعمال
 الاول والالزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول

٢ قوله شرط
 استغنى الخ على رأى
 البصريين واما عند
 الكوفيين فالمقدم
 هو الجزاء
 (سبالكوتى)

٣ قوله اذا لم تلبس
 من التلبس اه
 ٤ قوله والضمير
 للاولاد اي في كن
 وكانت للاولاد ففي
 كانت ارجاع ضمير
 المفرد الى الجمع
 (سبالكوتى)

لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن (قال لادنى معيشة) المعيشة
 زندكافى وانجه بدان زندكافى كتند والمراد هو هذا (قال وقول
 امرى القيس) صرح باسمه تنبها على قوة الاستشهاد وضرورة
 الجواب عنه وقوله كفاى بدل اوبيان لقول (قوله) على تقدير توجه
 كل من كفاى (الح ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاى
 واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم
 هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط
 ولا الاخير ان للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع ان
 واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نقي السى مستلزم
 لنفي الطلب ان قلت السى الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
 ونفى الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسى هنا الطلب مطلقا
 لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ (قوله) لاستلزامه
 عدم السى (وجعل نقيض الشرط جزاء له) (قوله) ونبوت طلبه المناق
 لكل منهما) اما منافاته لعدم السى فلما مر من ان المراد من السى الطلب
 واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية (قوله) فعلى
 هذا ينبغي ان يكون (ان قلت يلزم حيث عدم صحة الاستدراك بقوله
 ولكننا اسى قلنا لانسلم انه معطوف على الجزاء لجواز أن تكون الجملة
 حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب
 في الزمان الماضى قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة
 الآتية المجد المؤثل ولوسلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف
 المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك
 انه لما قال طلبت المجد كان لتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض
 الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب
 ما يفتنى فدفعه بقوله ولكننا اسى الى آخره لكن يجوز أن يناقش
 في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الآتى وهو مقيد
 بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا (قوله) لشد
 اتصاله بالفاعل (لقيامه مقام الفاعل واشترائه معه في الاحكام) (قال

كل مفعول) فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فاعله اقحم ٣ للاشعار بالطرء (قال حذف فاعله) بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد التقص بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف (قال واقيم هو) اكد الضمير المستكن لثلاثتهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير (قوله الى فعل اى الماضى المجهول) يعنى انه اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اى الى فعل ونحوه (قال ولا يقع) اى لا يصح وقوعه لانه لا يقع فى الاستعمال والا كان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى منه ايضا لم يقع فى الاستعمال مقام الفاعل (قال المفعول الثانى) نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع فى ان يكون المسند الى امر مسندا اليه لشيء آخر نعم لا يجوز أن يكون مسندا اليه لذلك الامر (قال والمفعول له والمفعول معه كذلك) لعله لم يكتف بمطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع فى المفعول الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة فى رد من جوز قيامهما مقام الفاعل (قوله باللام) قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه (قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية) لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبئ ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بل قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان

٣ قوله للاشعار بالطرء اى للتنصيص على احاطة الحد بجميع افراد الحدود هكذا يفهم مما افاده الشارح فى تعريف التوابع اهر (مصححه)

كذلك لكان معمولاً للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر فى جواب السؤال عن اللية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتأديب (قال تعين) خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة فى قوله تعالى ﴿لولا نزل عليه القرآن﴾ بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ﴿ليجزى قوم بما كانوا يكسبون﴾ وقراءة عاصم ﴿وكذلك تنجي المؤمنين﴾ على اضمار المصدر ٦ (قوله لشدة شبهه بالفاعل) قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذ دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقى متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالأظهر أن يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع وجود ماهوله ان قلت باى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ماهو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محليين للافعال وهى مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى يعرفا بها كاتا شبيهين بالحمل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير يريد سير شديد فى قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضى فعل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب فى الدار فان النسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر فعنى ضرب فى الدار ان الدار مضروب فيها لانها مضروبة مجازا قلنا هذا النقل فى المفعول بلا واسطة واما فى المفعول بالواسطة فلانقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقى لا مجازى بقى هنا شيان احدهما ان ما ذكرته يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ماهوله فينبئ ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر يزيد يوم الجمعة والتصريح بخلافه وثانيهما ان

٦ اى تنجي المؤمنين تنجية (سيالكوتى)

نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام
 الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا (قوله اذلا فائدة
 فيه) والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها
 ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل
 عليهما فعلي هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سيذكره (قوله
 شبهه بالمفاعيل) بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه
 في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه (قال
 وان لم يكن فالجميع سواء) قيل لو قال والبواقي سواء ٩ لكان اخصر
 واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
 وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود
 المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لمحالها على
 تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برده من قال ان البواقي
 على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برده من قال ان المفعول به
 اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الى آخره (قوله اي جميع
 ماسوى المفعول به) وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد
 والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متغيرا
 لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية
 لحالة الفاعل اعني الرفع منته ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة
 (قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل) لا يخفى ان هذا القيد
 مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز
 وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم
 ان يكون لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى (قوله لان فيه معنى
 الفاعلية) لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت
 اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم (قوله واما عند
 عدمه) الخ ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه
 قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير وان دل على انه مفعول ثان لكن
 لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام

٩ قوله لكان اخصر
 لعدم ذكر الشرائط
 واظهر للاحتياج
 الى تفسير الجميع بما
 سوى المفعول به
 مما يصح بناؤه
 (سيالكوتى)

الفاعل امكن ان تقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحتز عن خوف اللبس
 (قال ومنها مبتدأ) عطف على قوله فنه الفاعل (قوله او من جملة
 المرفوع) بيان لحاصل المعنى لان من للتبويض ويحتمل ان يريد التبويض
 بتقدير المضاف اى من جملة افراده (قوله على ما هو الاصل فيهما)
 اى في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان
 مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة فلهذا لم يكن قائم في أقام ابوه
 زيد مبتدأ ٢ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ
 خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر
 مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة (قوله واشتراكهما في العامل المنوي)
 وهو ٣ ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ
 او اسناد شئ اليه (قال هو) قيل اى بصيغة الفصل الدالة على
 الحصر هنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام
 التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة
 صورة التصريح على صورة الاكتفاء اولانه اراد التصريح بالحصر
 ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة
 الفصل تقييد حصر المسند لاحصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتأكيد
 الحصر لان المسند اليه اذا عرفت باللام يفيد حصره على المسند
 ولو سلم انها لاصل الحصر فقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف
 فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ
 الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى
 ان الحصر حينئذ ليس للرد (قال الاسم) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة
 كما تقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة
 مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد (قوله او تقديرا) او تأويلا
 وذلك فيما يصح اسم موضعه (قوله نحو وان تصوموا) وسواء عليهم
 ما نذرتهم ام لم تنذروهم (قال المجرد) قيل انما يصح لفظ التجريد مع انه
 يقتضى سبق الوجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
 كقولك ضيق فم الركبة (قال اللفظية) من قيل نسبة الجزئى الى

٢ قوله لاحتمال بمعنى
 التحمل او الجواز
 المقابل للامتناع
 الجامع للوجوب
 (سيالكوتى)
 ٣ قوله ههنا انما قال
 ههنا لان العامل
 المنوي في المضارع
 تجرده عن الناصب
 والجازم او وقوعه
 موقع الاسم
 (سيالكوتى)

النكلي (قوله اي الذي لم يوجد فيد عامل لفظي اصلا) يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس متفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقريئة المقام واما القول بان العبارة ان حلت على المعدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكسد التثني بقوله اصلا ردنا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واضرا به لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك درهم وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ (قوله وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى) وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا هو مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكيميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ويجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما او لا فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لثني الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لابل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع (قوله وثاني قسمي المبتدأ) قد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنوي لان لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين (قال او الصفة) لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء واعتراض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في أقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا ينبغي ان التعريف لا يدل

على ذلك (قوله جارية مجراها كقرشي) فانه في قوة منسوب الى قرشي (قال الواقعة بعد حرف التثني او الف الاستفهام) الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام (قوله ومحوه) فذكر الالف للاتصال ولا ينبغي ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف (قوله كهل) الخ واين ومتى وكيف وكما واين التمثيل بهل وماذا كرهناه ظاهرا واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة سالمة لان تكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما (قوله او ما يجري مجراه) بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز (قوله لم يحجز تثنيته) على اللغة المشهورة (قوله ككون الصفة مبتدأ) الخ قيل لم لم يحتجوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل أقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قام فلم لم يجوزوا وتأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جمل زيد في أقائم زيد فاعلا خلافا لاصل وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جملة مبتدأ خلافا لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ والتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشوش والتباس (قوله اي هو الاسم المجرد) ولك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الى آخره لانه اذا ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالحق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء

ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يمتد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم (قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب (قوله اي ماوقع به الاسناد) قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء (قوله ولك ان تقول المراد به المستند) الى المبتدأ بقرينة انها ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان (قوله او يجعل الباء بمعنى الى) قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشبه بالاسناد اليه المذكور في تعريف المبتدأ وحينئذ يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قدينا وجه عدم الاحتياج اليه (قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ) كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مستند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد (قوله اي تجريد الاسم) ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لامؤثرات والعدم الخالص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا (قوله ليسند الى شيء)

كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعد (قوله فعني الابتداء عامل في المبتدأ والخبر) لطلبه لهما على السواء (قوله وقال آخرون) هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضوي وهناك قولان آخران فكأنه قدس سره لم يعتد بهما (قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا) فلا يرد النقض بقولك المطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرود عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل (قال ومن ثم) اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان (قال جاز في داره زيد) انما لم يقل في داره رجل اذ لاحد ان يناقش في اصاله تقديمه لوجوب تأخيرهم اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوزوه الاخش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في اكفائه درج الميت (قال وقد يكون المبتدأ نكرة) انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب للاصل الذي مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخيرين وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبنى ابتداء ما على المبنى عليه كما يظهر عند التفصيل (قوله والمطلوب المهم) القول بان الحكم على الطبيعة الاستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظاهر (قال بوجه ما) لفظة ما زائدة اوصفة لما كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت

٤ فان الاسماء
المعدودة مجردة
عن العوامل اللفظية
لكن لا للاسناد
(سيالكوني)

بمثل ولابد مؤمن الى آخره لان لفظة ما تنبئ عن عدم الانحصار (قوله)
 يقل اشتراكها (واحتمالاتها او يرتفع) (قوله) وحيث وصف بالمؤمن
 تخصيص بالصفة (التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص
 النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان
 مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان
 ناطق وباعم منه اعنى جسا ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص
 الراجع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت
 اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اى باب هو قلنا من باب
 التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم
 فيه اظهر من عموم ثمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه
 ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة
 الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان
 الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل
 رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء
 من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة
 الموصوفة تم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح (قوله) فان
 المتكلم بهذا الكلام يعلم) فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم
 كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند
 المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متب في مثل ارجل في الدار
 فينبغي ان يتمتع الابتداء به مع انه صحيح (قوله) فتعين وتخصصت
 يعنى ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليدها
 فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل
 لبعض من الجملة شيئا ليس لساثر امثاله (قوله) فانه لا تعدد في جميع
 الافراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة
 فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد (قوله) نحو ثمرة خير من جرادة)
 فان فيه معنى العموم لان الطبيعة الثمرية تقتضى التفضل على الطبيعة
 الجرادية فيم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد

قوله المدود على
 صيغة اسم المفعول
 من التدويد كرم
 اقتادن در طعام
 (سياتكون)

آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار
 الاندراج في الجنس فيم الكل او لان العبارة لما تدل على خصوص
 فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما
 قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي (قوله) لتخصيصه بما يتخصص به
 الفاعل) لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفا
 (قوله) اذ يستعمل في موضع ما امر ذا ناب الاشر) يعنى ان الكلام
 محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت (قوله) وما يتخصص
 به الفاعل قبل ذكره) قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان
 الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يتفر عن
 اصفاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام
 كذلك لا يتفر عن الاصفاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة
 بالافهام (قوله) قد يكون خيرا) لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه
 فشر (قوله) فيقدر وصف) فيجوز حينئذ ان يكون من باب التخصيص
 بالصفة ولك ان تقول ان التووين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير (قوله)
 علم جزما) بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدا
 ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من
 قسى المبتدا ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته (قوله) لتخصيصه
 بنسبته الى المتكلم) فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل
 لك ويلي لك لان الويل هو الهلاك ٢ ولا ويلك لك ٣ لعدم الفائدة بل
 معناه الهلاك لك ٤ والقول بان المراد بالويل ٥ دعاء الشر اطلاقا لاسم
 المسبب على السبب فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد فالاولى ان يقال
 تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار
 والمجرور لتقديم الالهم وللتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب
 الوهم الى اللعنة (قوله) اذ اصله سلمت سلاما) قيل فيه انه لا يجوز ان يكون
 بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كبحت من سبحان الله
 فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قولى سلام عليك فاذن يكون معنى
 سلام عليك قولى سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما

٢ ولا يمكن ان يكون
 هلاك شخص لا آخر
 اه
 ٣ اى لعدم الفائدة
 في هذا الدعاء لان
 هلاكه يكون له البتة
 اه
 ٤ فلا يكون فيه نسبة
 الى المتكلم اه
 ٥ اى القول في صحيح
 النسبة الى المتكلم
 في ويل لك اه
 (سياتكون)

فالأصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم ٦ بل بالغائب ان قلت
يرد على اختياره ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله
قلنا التقدير بحسب الأصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف
الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد على تزييفه انا
لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك
بيان او بدل او مفعول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار
الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح
لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا
المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم
اخذ المفسر في المفسر في دور وهو في المفسر محتاج الى التفسير مرة
اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك
وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه
قلت سلمك الله اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ
في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت
بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه (قوله) وعدل الى الرفع
لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث (قوله)
اي سلام من قبل في التفسير تأمل (قوله) مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفائدة الضابط في تجوز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح
الاخبار وان كان الخبر عنه نكرة وان كان عالما بها يصح الاخبار وان كان
الخبر عنه معرفة (قوله) وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه
وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ وهل من
مزيد ﴿وقوله فيوم لنا يوم علينا﴾ غير ذلك مما لا يبعد وارجاعها الى الخصصات
المذكورة تكلف (قوله) ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالفرد
قد عرفت ان الخبر المعروف يجوز ان يكون مطلقا للخبر كما هو الظاهر
فقوله والخبر قد يكون جملة للإشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا (قال)
والخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكأنه تبع جمهور النحاة
في ان الانشائية ولو كانت قسمة صح ان تكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا

(تمسكين)

تمسكين بما لا طائل نحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان
الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله
الابتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم
ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه
ه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك (قوله) ولم يذكر الظرفية لم يذكر
الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور
والجزاء اسمية او فعلية ٦ ولو بالآخرة (قوله) والجملة مستقلة لاشتغالها
على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا للفائدة
اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن
محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابط فان الشيء
كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا او ذما وغير
ذلك (قوله) فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا
مؤولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي
والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله
تأكيد للخبر ٧ قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على
ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك
هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان
معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة
على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير (قال
من عائد) خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالضاف
(قوله) كاللام في نعم الرجل لانه للمهد (قوله) ووضع المظهر موضع
المضمير ان كان في معرض التخييم جاز قياسا والافند سيويه يجوز
في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى ﴿ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق اجر من احسن
عملا﴾ اى لانضيق اجرهم (قوله) وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ قيل
لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك
مقولى زيد قائم (قوله) اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسى اذا كان
الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان

٦ قوله بل بالغائب
اى ذاته تعالى المعبر
عنه بلفظة الجلالة
(سيالكوتى)

٦ قوله واستحقاقه
الخ عطف تفسيري
لكونه مقولا في حقه
لدفع ما يتوهم من ان
التاويل بمقول في
حقه يستدعى تقدم
هذا القول في حقه
فلا يصح زيدا اضربه
الا بعد تقدم اضربه
(سيالكوتى)
٦ قوله بالآخرة اى
بالتقدير كما في قوله
تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلثة ايام اى
فعلية صيام ثلثة ايام
او فيجب في الصحاح
جاء فلان بالآخرة بفتح
الخاء اى اخيرا
(سيالكوتى)
٧ لا للمبتدأ والالزم
الفصل بين المؤكد
والمؤكد (سيالكوتى)

جزئته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان
المتبداً الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفاً باللام
نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله * ولقد امرت
على اللثيم بسبني * ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذي في الخبر فالعامل
فيه الخبر وحينئذ ينبغي ان يقدر منه مؤخرًا ثلاثاً يحتاج الى القول بجواز
تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفاً وسامعياً ان كان غير ذلك
وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره
في الحاشية الكرية * دوازه شتر دواز مذهب انتهى الكرية اثنا عشر وسقا
والوسق ستون صاعاً والصاع اربعة امداد والمدة المن (قال وما وقع
ظرفاً) او جارياً مجزاً وهو الجار والمجرور لانه يوافق في الاحكام ولهذا
جعل بعضهم الظرف اسماً لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحاً
فيجوز أن يراد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح (قوله اي الخبر
الذي وقع ظرف زمان او مكان) ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان
ظرف الزمان لا يقع جارياً على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها
بالجثة ايضاً قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقاً
متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم
بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال ان الزمان
لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة اذ الازمنة الجزئية
ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها
بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفاً الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة
ظرفاً لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز أن يكون السامع
جاهلاً بكونها معها مثلاً فيقولك الزمان في الخريف سامعاً لم يعرف
كونه في الخريف * وثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو أن ظرف الزمان
ان كان خبراً عن معنى باعتبار حدوده فان استغرق ذلك المعنى جميع
الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة رفع غالباً نحو الصوم يوم والسير
شهر لانه باستقراؤه اياه كأنه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز
نصبه وجره بنى خلافاً للكوفيين فان في عندهم للتمييز وان كان معرفة

اعلم ان ظرف
المكان يقع خبراً عن
الجثة اي عن اسم
العين نحو زيد عندك
وعن اسم المعنى نحو
القتال عندك واما
ظرف الزمان فيقع
خبراً عن المعنى منصوباً
او مجروراً بنى نحو
القتال يوم الجمعة
او في يوم الجمعة ولا
يقع خبراً عن الجثة
الا ان افاد بان كان
المتبداً عاماً والزمان
خاصاً كتحسن في شهر
كذا او كان اسم
العين مثل اسم المعنى
في وقوعه وقتاً دون
وقت كقولهم الليلة
الهلال والربط
شهرى ربيع والورد
في ايار فان لم يقدم يقع
نحو زيد اليوم هذا
عند قوم من البصريين
منهم ابن مالك صاحب
الافية حيث قال
(ولا يكون اسم

زمان خبراً عن جثة وان يفد فاجراً) واما جمهورهم فيمنعون ذلك ولا يستنون (لم)
ويحملون ما ورد من ذلك على الشذوذ ويؤولون كما يعلم من شرح الافية اه (مصححه)

لم يكن الرفع غالباً كالاول وان لم يستغرق فالأغلب نصبه او جره
بالاتفاق واما قوله تعالى (الحج اشهر معلومات) فلنا كيد امر الحج
ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر
* وثالثها ما قاله وهو أن ظرف المكان اذا كان خبراً عن اسم عين
فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفاً
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب منى مكان
قريب او انت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح
* ورابعها ما قاله ايضاً وهو أن كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب
رفعه اذا كان متصرفاً او موقفاً محدوداً واخبرت به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ ومنزلك منى ليلة
على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سرى ليلة
ومنى متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة هذا القدر واما انتصاب نحو دارى
خلفك او من خلفك فرسخين وميلاً ويوماً وليلة فعلى التمييز
عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان
لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدرية اي بعد فرسخين (قال فالأكثر) الفاء
لتضمن المتبداً معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة
(قال على انه) اي كائنون واقعون عليه (قال مقدر اي مؤول بجملة)
جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره
لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه
ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب باب اي ابا والمعنى
ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه جملة اي مفروضة
انه جملة لثباته عن الجملة او ان الباء للاتصاف والمعنى ان الظرف
مفروض ملتبساً بجملة ويجوز أن يكون التقدير بمعنى الاتصاف يقال
قدرت هذا بذاك اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق
الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات ما في الشرح (قوله بتقدير الفعل)
وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالباً كالحصول والكون لدلالة

ولا يميز العدد فقوله عندى شبر من ارض وقفي من بر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندى عشرون
من درهم صرح به في الافية اه (مصححه)

من ظرف الزمان
او المكان ما يستعمل
ظرفاً وغير ظرف
كيوم ومكان فان كل
واحد منهما يستعمل
ظرفاً نحو سرت يوماً
وجلست مكاناً
ويستعمل مبتدأً نحو
يوم الجمعة يوم مبارك
ومكانك حسن
وقاعلاً نحو جاء
يوم الجمعة وارتفع
مكانك وغير المتصرف
هو مالا يستعمل الا
ظرفاً او شبهه كحر
اليوم وعند ولدن
والمراد بشبه الظرفية
انه لا يخرج عن الظرفية
الا باستعماله مجروراً
بمن نحو خرجت من
عند زيداه من شرح
الافية لابن عقيل
(كنه المصحح)
قوله نحو زيد طيب
باب اي ابا لا اعرف
لذلك نقلاً نعم يجوز
جر التمييز بمن ان لم
يكن فاعلاً في المعنى

الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انشاق الذهن اليها بحسب المقام ٦ ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا﴾ عنده فمعناه ساكنا غير متحرك (قوله لا بد له من متعلق) اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان في في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الاظرفا ومظروفا اما الظرف فدخلها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نسلم ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الابتأويل (قوله والاصل في العمل هو الفعل) وللقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ٧ ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل (قوله والاصل في الخبر الافراد) ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى الافراد (قوله وجاز تأخيره للاتساع) وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات (قوله لكنه قد يجب) الاحكام الخمسة كما تكون في الشرع تكون في النحو وغيره (قال مشتملا) اشتغال الدال على مدلوله سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو ازيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك (قوله على معنى وجبه صدر الكلام) اي صدر داله او صدر نفسه مسامحة (قوله كالاستفهام) وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولا م الابتداء والشرط ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتي في درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضي التصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز أن يحجى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيحجى بعده من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه (قوله وهذا مذهب سيويوه) للإشارة الى انه

المختار لم يمثل المصنف بالمثل المتفق عليه نحو من جاءك (قوله وذهب بعض النحاة) بل غير سيويوه قيل لان من زيد معناه التجار او الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى متنوعة لصحة الاخبار بالكس في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط يزيد (قوله لكونه معرفة) ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيها ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيويوه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او فعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه (قال او كانا معرفتين) الضابط في جعل احدهما مبتدأ والاخرى خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى نجعله خبرا (قوله ولا قرينة) فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو خيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه (قال او متساويين) قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لقوات التفضيل (قال او كان الخبر فعلا له) فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو ما قاما الزيد ان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة حينئذ الى لفظة له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احتراز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم جزئه المتقدم عليه ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتغاله على النفي او معلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرر

٦ قوله ولا يجوز اظهار ذلك العامل وقد اظهر شذوذا كقوله (لك العزان مولاك عزوان يهن) فانت لذي بجوحة الهون كاشن) كما في شرح ابن عقيل على الالفية اه (قوله مصححه)

٧ لان الصلة لا تكون الاجلة وكذا المبتدأ النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء في خبره لا تكون صفته الاجلة اه (من السالكوتي)

٩ قوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه أي لعابه مثل لعاب الافاعي جمع أفعى آخره (واري الجنى شارته أيدي عواسل) قاله في وصف القلم والمقصود تشبيه مداد قلم المدوح بالسهم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة لاري العسل والجنى ما يجتني ويؤخذ طريا شارته اي جتته واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة اذ لم يمسه الايدي من اجتناه كذا في شرح المفتاح الشريف (سيالكوتي) المطلوب في المقام (سيالكوتي)

العلم بحال ما بعد الا او معناها (قوله او بالبدل) من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الاصل (قال واذا تضمن الخبر المفرد) اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب قنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل (قوله كالاستفهام) قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لمكان النفي نحو ما قائم زيد (قوله لتصدره في جملة) اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى (قوله تبعية يمتنع معها تقديمه) انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور (قال في المبتدأ نفسه) اما اذا كان في صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف (قوله مثل تعلق الجزء بالكل) انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدأ (قال او خبرا عن ان) بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها (قوله اذ في تأخير خوف لبس) دون تقديمه فانه حينئذ متعين لان يكون خبرا عن المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز أن يكون مما في حيز ان المكسورة معنى لصدارتها ولا بما في حيز أن المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها اولان المكسورة معهما والثاني باطل

لانها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول (قوله بالمكسورة) لجواز أن يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها (قوله لا مكان الدهول عن الفتحة) وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة (قوله او في الكتابة) لم يعمد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعمد بالزيادة نحو عمرو (قال وقد يتعدد) لفظة قد للتقليل او التحقيق (قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا) ذلك التعدد اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك ما عالم وجاهل وحينئذ يجب العطف وتوجيهه ان يعطف او لا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديرا فكأنك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز أن يجعله بما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد الخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين (قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد) لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحوضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعنين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير * ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير * قلنا جاز اذا لم تستد الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند ثنية المبتدأ وجمعه وتأنينه قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال * اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز أن تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا اطلق فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز أن تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء

وصف الجزء على الكل وحيد يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ
 قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدأ افراداً وتثنية وجمعا
 وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز أن تكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفاً
 ولان الضمير يجوز أن يكون راجعاً الى الابعاض المستفادة من الكل
 لا الى نفسه فيكون من قيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان
 كذلك لزم أن يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد
 الابعاض (قوله اي من) قال قدس سره في الحاشية المزجاة بين
 الخلاوة والخوض (قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى) ان قلت
 لهذه الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلاً مثل هذا ٣ جائع نائع
 قال ابن الاعرابي قلنا انه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد
 الخبر (قوله وجوز العطف) باعتبار تقدم العطف على ما حققناه
 (قوله ولا يبعد) الخ يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل (قال معنى
 الشرط) الاضافة بيانية اولامية (قوله وهو سببية الاول للثاني)
 قال الشيخ الرضوي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني
 للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى ﴿وما يكم
 من نعمة فمن الله﴾ لكن الشارح قدس سره فسر بما يوافق كلام المتن
 في بحث كالمجازاة (قوله اول الحكم به) فان الجمل الخبرية كثيراً ما تورد
 ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها (قوله فلا يرد نحو فما يكم
 من نعمة فمن الله) توجيه الورود أن كون النعمة ملصقة بهم ليس سبباً
 لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالمعكس لان كونها
 من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم اسناد
 اللصوق الى ايجاد الله النعمة واعطائه اما استاده الى كونه صادراً منه
 ومعلوم لا به فغير معلوم (قوله في شبه المبتدأ الشرط) لما كان المبتدأ
 دخيلاً في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز
 كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها الماضي لكنه قليل وفي جواز
 كون الظرف صلة او صفة له (قال وذلك الاسم الموصول) قيل
 تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك

٣ قوله جائع نائع
 على ان يكون النائع
 اتباع الجائع واما
 على ما زعم بعضهم
 من ان التسوع
 العطش فهو من قيل
 تعدد الخبر لفظاً
 ومعنى مثل زيد عالم
 عاقل يجوز فيه
 الامر ان من غير
 اولوية
 (سيالكوتى)

لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن
 وما ٢ من هذا الباب ولاحد أن يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس
 يكون للحصر ٣ لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام
 الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقاً ولو سلم
 ٤ فنقول الكرم محمول على التمثيل فكأنه قال كالاسم الموصول والحق ٥
 ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب
 الحق ان المراد بتضمن المبتدأ لمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن
 بواسطة كلمات الشرط كما ينبغي حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى
 المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول
 الفاء ولا يخفى ان مواد النقص ليست مندرجة في ذلك تأمل يظهر
 (قال بفعل) او ما في قوته كاسمى الفاعل والمفعول الواقعين صلة
 للام الموصولة (قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
 الموصوف به) لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
 (قال او النكرة الموصوفة بهما) ينبغي ان يقول به لان المعائد الى
 المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد (قال الذي يأتي) الاغلب
 في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال
 ايضاً وهو غير نادر (قال او في الدار) ليست لفظاً او للترديد بل
 للتخيير بين العبارتين (قوله فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه
 فانه ملاقيكم) ان قيل الموصول ليس عاماً اذ لا يريد أن كل موت تفرون
 منه يلقاكم اذ رب موت فر من الشخص فالاقاء كالموت بالقتل فالمراد
 الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبهاً باسماء
 الشرط في العموم والابهام فتكون الفاء فيه زائدة او يكون الموصول خبراً
 قلنا قال الشيخ الرضوي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما
 ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم (قوله لان صحة دخوله
 عليه) ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط
 ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول التواسخ مطلقاً عليه وانما جاز
 دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام (قوله والشرط والجزاء من قيل الاخبار)

٢ قوله من هذا

الباب اي من باب

المبتدأ المتضمن لمعنى

الشرط

٣ قوله لا التعريف

باسم الاشارة فلا

يكون تعريف ذلك

مفيداً للحصر

٤ قوله فنقول الكلام

محمول على التمثيل

والكاف محذوف كما

في قولنا زيد الاسد

(سيالكوتى)

٥ قوله والحق ان

التعريف اي تعريف

اسم الاشارة اذا

اشيرت به الى الجنس

بمعونة كونه مقام

ضبط المبتدأ يقتضي

حصره في الاسم

الموصول والموصوف

المذكورين واللام

يحصل الضبط

٦ قوله فتكون الفاء

فيه اي في فاه

ملاقيكم اه

(سيالكوتى)

هذا مبنى على انقضاء الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان
الجزاء قد يكون انشاء (قوله) لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية (لا بد
وان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر) (قوله) قيل بعضهم الذي الحق
ان بهما هو سيويه) نقل عن المصنف انه قال في الايضاح منع سيويه
من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد
استشهد سيويه في كتابه بعد قوله (الذين ينفقون اموالهم) بقوله (قل ان
الموت) واما الفقه فيبعد منه وقوعه ٦ في مخالفة الواضحات (قوله) فوالله
ما فارقتكم قابلا لكم) القلاء بالمد والفتح * دشمني ودشمن داشتن * (قال
لقيام قرينة) اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وداع والدواعي
مذكورة في علم البلاغة (قوله) وقد يجب حذفه) قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد يحول على
حذف الخبر اى اهل الحمد هو والقول بان الخصوص بالمدح او الذم
خبر عما لا يتعد به (قوله) يعلم) الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله
في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان
في الاقتسان وتغير المؤلف زيادة تنبيه وايضاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يعتنى به
زيادة اعتناء فكأنه اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم
او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يبين انه في الاصل
وصف ثم غير (قوله) في مقول المستهل المبصر) الخ قيل الاستهلال
* ما نو ديدن وبانك كردن * وكلاهما مستقيم (قال الهلال) * ما نو
تاسه شب * وبعده القمر (قوله) لان مقصود المستهل تعيين شيء) الخ
لاتعيين الهلال بالاشارة (قوله) ولثلاثتهم نصب الهلال برأيت او ارى)
وذلك لان الاصل في المفردات الوقف (قال خرجت فاذا السبع)
الفاء للمطف حمل على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب
الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة السبع لازمة
لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها (قوله) على المذهب
الصحيح) انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر

٦ قوله في مخالفة
الواضحات يعنى محي
الفاء في خبر ان واضح
لكثرة وقوعه في
القرآن المجيد وكلام
الشعراء فيبعد منه
وقوعه في مخالفة
الواضحات
(سيالكوتى)

عن السبع ٢ وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب ٣ وجمله بد لا تعسف
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى في وقت خروجي
حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجنة
وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى ففاجأت
وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به
لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت يتزل منزلة اللازم ولو قيل ان
الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأت
لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز أن يقال معناه ففاجأت وجود
السبع زمان الخروج (قال فيما التزم) يقال الزمته الشيء فالتزمت اى
قبل ملازمته (قوله) اى في التركيب) الاظهر بحسب اللفظ ان يقال
اى في خبر واللازم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير في موضعه
وغيره راجع الى الخبر وانما قلب بحسب الظاهر لان الذهن ينساق
من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغنى غناء الضمير (قوله) وذلك
في اربعة ابواب) لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان
متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب
الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي فليس هو
من باب حذف الخبر والتزام غيره مسدود (قوله) فلا يجب حذفه)
لعدم دلالة لولا عليه ولودل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب
(قوله) ولولا الشعر) الخ ٤ الازراء خوار مندى نمودن * (قوله) هذا
على مذهب البصريين) فان لولا عندهم كلمة غير ملتزمة من كلمتين كما يترأى اى
واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لولا الامتناعية
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو
شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظة
لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب
(قوله) وقال القراء لولا هي الراقعة) لاختصاصها بالاسماء كسائر
العوامل ولا يخفى قصوره (قوله) منسوب الى الفاعل) الخ قال الرضى
بدل منسوب مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو

٢ قوله وفيه انه
لا يطرد الخ اذ لا معنى
لقولك فبالمكان
السبع بالباب
(سيالكوتى)
٣ قوله وجمله بد لا
تعسف اى جعل
بالباب بد لا من اذا
تعسف اما معنى
فلنعدم انسياق الذهن
اليه واما لفظا فلانه
يكون بد لا باعادة
الجار ولا جار في
المبدل منه لفظا
(سيالكوتى)
٤ قوله الازراء
خوار مندى نمودن
لا يظهر لا دخال
الباء فائدة والاظهر
ما في التاج وخوار
داشتن ويعدى بالباء
في القاموس ازرى
باخيه ادخل عليه عيبا
(سيالكوتى)

تضاربنا (قوله وبعدة حال) مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح (قوله واكثر شرابي السويق ملتوتا) السويق بست قال قدس سره في الحاشية ٣ لت السويق لتأمله ٤ صحاح (قوله واخطب ما يكون الامير قائما) اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضى حيث قال يجوز رفع الحال السادة مد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لاعن المصدر الصريح فلا تقول ضربى زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشیوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة (قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويحیی بطلانه وان كان عامله حاصلًا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد ثبت على هذا وجه آخر (قوله ثم حذف اذا مع شرطه) سمي مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى (واذا قيل لهم لا تفسدوا) (قوله وفيه تكلفات كثيرة) قال قدس سره في الحاشية وهي من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن الدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهرا في معنى

٣ قوله لت السويق من حد نصرو كذا بل (سيالكوتى) ٤ قوله صحاح في آخر الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره معنى اللت منه (سيالكوتى)

الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه ٤ لان مثل هذا المنصوب ٥ لم يسمع مع كثرته الانكارة ولو كان خبر السمع تعريفه مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لهما لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليست الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضى اللزوم (قوله وتقييد المبتدأ المقصود عموم) اتفاقا وذلك ٦ لان اسم الجنس المعرف باللام ٧ اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح ٨ (قوله وذهب الاخفش) يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك يمتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته (قوله اي ضربى زيدا ضربه قائما) اي ما ضربى اياه الا هذا الضرب المقيّد (قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له) كما في القسم الثاني من المبتدأ (قوله لكونه بمعنى الفعل) يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه (قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما) لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة (قوله ونالها كل مبتدأ) الخ قال الشيخ الرضى الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى يتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا (قال وكل رجل وضيعته) قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى الصنعة كار ويشه كردن صراخه ان قلت لا يجوز رجوع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ٩ ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيهه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة أمور ٢ حذف المؤكد وجواز الرفع

٤ أى عن معنى الناقصة الى التامة

(سيالكوتى)

٥ أى الذى يحى

بعد المصدر المضبوط

بالضوابط المذكورة

٦ أى كون المقصود

عموم المبتدأ ثابت

٧ او بالاضافة فمعنى

ضربى زيدا قائما

جميع افراد الضرب

الواقع من التكلم

على زيد حاصل قائما

(سيالكوتى)

٨ من ارادة بعض

ما يقع عليه دون

بعض (سيالكوتى)

٩ اذ ليس واحد

من الرجال مقرونا

بضيعة كل رجل

(سيالكوتى)

٢ قوله حذف المؤكد

على صيغة اسم الفاعل

وذا لا يجوز كما سيحى

لفوات الغرض من

التأكيّد

(سيالكوتى)

والنصب في ضيعته كما في جنت انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يحجب اياها عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة (قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته) كما تقول زيد قائم وعمر واما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولا يجوز ان يحمل المعطوف سادسا مسد الخبر لانه من تمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وضيعته سادسة الخبر ويكفي في النيابة حيثية واحدة (قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به) ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعيين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره (قوله لعمر ك لافعلن كذا) قد يستعمل لعمر ك في قسم السؤال نحو لعمر ك لافعلن (قوله اي من المرفوعات) اشار به الى ان قوله خبر ان واخوانها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل واما لم يقل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة (قوله اي اشباهها) استعير الاخوات للاشياء والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات (قوله لا بالابتداء) كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عمليين (قوله لانهما لما شابهتا) ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما (قال بعد دخول احد هذه الحروف) زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل واحد من افراد المرف ان قلت المرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانهما ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخوانها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير

(المضاف)

المضاف اي خبر باب ان واخوانها او يحتمل قوله ان واخوانها مجازا عن هذا المعنى واما لم يحتمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخباران واخوانها بصيغة الجمع (قوله لا يراثر اثر فيهما لفظا او معنى) اما لفظا فبالعمل واما معنى ٢ فلانسحاب معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف (قوله بمثل يقوم) ويجوز المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملقاة (قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيد) اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه (قوله ولا يجوز ان يقال ان ان زيدا) لان الاستفهام ينافي التحقيق (قال الا في تقديمه) حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشب به والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعيد (قوله والاصل ان يتقدم) كما مر في قوله والاصل ان يلى (قال الا اذا كان طرفا) استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان طرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه طرفا (قوله وذلك لتوسمهم) وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الطرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراهما لما سبته لاطرف اذ كل طرف في التقدير جار ومجرور (قال خبر لاني الجنس) اذا دخلت على النكرة واما عملت عمل ان لانها تشابه ان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظر على النظر وقيل لان لاقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض (قوله انما عدل) قال المصنف ليس تمثيل النخاعة بل ارجل ظريف حسنا لان ظريف في الظاهر صفة اسم لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا

٢ الانسحاب كشيد
شدن كذا في التاج
(سيالكوتى)

لا يوصف الا بمنسوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم
واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان
(قوله على ما هو الظاهر) انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على
المحل (قوله لان الظرافة لا تنقيد بالظرف ونحوه) من الحال بدون سباجة
(قوله لئلا يلزم الكذب) وانما يلزم الكذب حينئذ لان المجموع خبر واحد
حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل اني كون غلام رجل جامعا
للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القيل ٤ ليس الا
اذا امتنع الاقتصار على احدهما ٥ ولا يمتنع الاقتصار هنا على فيها ٦
قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك (قوله لدلالة النفي
عليه) لان النفي يقتضي نفيا ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل
على امر شامل اولان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا
رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود او غيره (قوله اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ) قال الاندلسي لا ادري من اين هذا الثقل
والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة
فمعد بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز (قوله او المراد)
الاصح هو الاول (قوله فيقولون معنى قولهم) الخ فيكون حينئذ
لا من اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه
الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول
(قوله واما بنو تميم) الخ وذلك لدخولهما على القيلتين للاسم
والفعل (قوله اي عمل ليس) المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين
بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة
اجراء حكمهما عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب
لعمل ليس (قوله قليل) او على خلاف القياس (قوله على مورد
السمع) قالوا وهو الشعر (قوله من صد) قال قدس سره في الحاشية
الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها ٧ للحرب اي من
اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراضها عنها (قوله اي
لا برح لي) لقائل ان يقول هب ان لا يلبس لثي الجنس لكن لم لا يجوز

٤ اي جعل الخبر
المتعدد خبرا واحدا
بتأويل المجموع

٥ كافي قوله وهي اسم
وفعل وحرف

٦ وان كان يمتنع
الاقتصار على
ظريف للزوم
الكذب (سيالكوتي)

٧ قوله للحرب
المذكورة في الابيات
السابقة يصف
الشاعر نفسه
بالشجاعة في الحرب
اذا فراق اقران ولا
براح في موضع الحال
المؤكد كما يقول أنا
فلان بطلا شجاعا كذا
في بعض الشروح
(سيالكوتي)

ان يكون براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ التكررة ولا حاجة
لاسم لا الى التخصيص ٢ فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص
بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك
ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى التكررة في سياق غير الموجب
للعوم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما وليس اومع الاستفهام
او النفي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل
بل رجلان هذا اذا لم ينتصب الاسم اما اذا انتصب او افتتح فانه حينئذ
نص في العموم فلا نقول لا رجل بل رجلان (قوله ولا يجوز ان يكون
لثي الجنس) قال الشيخ الرضى الظاهر ان لا لا تعمل عمل ليس لا شاذا
ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال
لا في لبراح لثي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه
يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة
(قوله والمراد يعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا) اي من حيث ٣
انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات
(قوله او حكما) كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بشيء ملحق به ومن عداده
(قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه) اي لصحة اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة
لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور
لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره وينجى على الاول ان المذكور
نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المتبينين
وعلى الثاني ان المصدر حينئذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به
لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر
وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا
بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال
انه ليس مفعولا بحسب النسبة كما قاله القراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح
وهو اسم قرن بفعل لفائدة ولم يستد اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتنزيهه عن القيود التي تقيد بها

٢ قوله فانه كاسم ليس
بمعنى ان اسم ليس
لشبهه بالفاعل يجوز
وقوعه تكرة محضة
وكذا اسم لا
(سيالكوتي)

٣ الخ والقرينة على
اعتبار الحيثية ما تقرر
عندهم ان قيد الحيثية
معتبر في تعريفات
الامور التي تختلف
بحسب الاعتبار
كالكليات الخمس
والحقيقة والحجاز
(سيالكوتي)

غيره من جنسه ولا يخفى انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود
فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد قدس سره في حواشي الرضى
بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة
وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذ
من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيرا كان او تأثرا ولا نعنى بكونه
مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس
سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ (قوله بخلاف المفاعيل
الاربعة) حصر النحاة المفاعيل فى الخمسة وقال الشيخ الرضى يجوز
ان يجعل الحال داخلة فى المفاعيل فقال الحال مفعول مع قيد مضمونه
اذ المجيء فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبا
ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأنتهم آثروا التخفيف
فى التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل او لا
وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مهيئة لهيئة فاعله
او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع
معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا عني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات
وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها
تبعا (قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى لا يصح اطلاق
المفعول اللغوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول العرفى على الخمسة ان قلت
من ضرورات صدق المقيّد صدق المطلق فكيف يصح القول
بصدق المقيّد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيّدات معنى
يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما فى زيد حسن الغلام (قال اسم ما فعله
فاعل) حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول
(قوله بحيث يصح اسناده اليه) اى على تقدير ان كان مثبتا وسواء كان
بطريق النقي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا
(قوله لا ان يكون مؤثرا فيه) كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول
الامثلة الآتية (قوله وانما زيد لفظ الاسم) قيل انما زيد ليخرج

٤ لان المقيّد هو
المطلق مع القيد
(سيالكوتى)

(ضربت)

ضربت الثانى فى ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال
ما فعله كان فى قوة اسم ما فعله وبانه ان اريد ٤ بفعل ضربت قوله
والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله فى ظاهر
اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم
٦ ولو سلم تناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد به
فعل مضمونه الذى هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل
مضمونه لا يضح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمنى وهم
لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يجرون صفات
المدلولات المطابقة على دوالها كما يقال ان ضربا فى ضربت ضربا بما
فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل
متأول للقول قطعا والا يخرج مثل قلت قولنا ولفظ ضربت باعتبار انه
مقول ليس اسما لان اللفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد
الشرىف قدس سره فاحتج الى اخراجه بقيد الاسم (قوله لان ما فعله
الفاعل هو المعنى) لقائل ان يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون
صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما فى سائر حدود المفاعيل
(قوله ويدخل فيه المصادر كلها) وغيرها مما فى حكمها كالويل بمعنى
الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث ٧ الجارى على الفعل وانما سمي به
لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لا خذمه منه على
مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق
على المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد
لا يكون مصدرا وحينئذ اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ٨ ضربته انواعا ورأيت الفأ (قوله وهو
اعم) يعنى ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار
كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما
معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذى
فيه معنى الفعل (قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه) الخ
لم يرد اشتغال مفعول الفعل على مفهوم الاسم والا لم يخرج مثل جلست

٤ قوله بفعل على
صفة المصدر اى ان
اريد بفعل ضربت
المستفاد من قوله
لانه شئ فعله المتكلم
اه

٦ قوله بل يقابله
حيث يسمون الجملة
الواقعة بعد القول
مقول القول لا مفعوله
(سيالكوتى)

٦ قوله وان سلم تناول
بان يحمل الفعل على
خلاف المصطلح

٧ قوله الجارى على
الفعل اى يكون له

فعل يصح ان يكون
جاريا عليه ومذكورا

بعده فيخرج نحو
الويل بما لا فعل له

٨ قوله ضربته انواعا
الخ فان الضرب

والروية يصدق على
انواع الضرب ومرات

الروية
(سيالكوتى)

جلسة وضربت شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم ه وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى حيث دخول المثاليين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقة في التحقق لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو التأديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال قيد الاتحاد ايضا يخرج كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لاننا نقول قيد الاتحاد من تمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله (قال للتأكيد) اي لتأكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتأكيد الاسناد والزمان ايضا ٦ فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان مساحة وفائدة دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام (قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل) المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد (قوله ان دل على بعض انواعه) او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقري او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو (قوله ان دل على عدده) ٧ اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء

قوله وانه ذكر
وفي نسخة السيلكوتي
وذكر انه قالوا
للحال وفي بعض
النسخ وانه ذكر
فهو للمطغ على
قوله ان تحقق الفعل
اه (مصححه)

٦ قوله فلو قيل الخ
الصواب فاقيل في
الرضى لكنهم سموه
تأكيدا للفعل توسعا
(سالكوتي)

٧ قوله اي وحدته
فان الواحد عدد
عند العامة
(سالكوتي)

كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواط اي ضربت ضربين او ضربوا بسوط وهو مجاز عن الضرب بملاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ او بدونه نحو رأيت الف الف رؤية ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رأيت رؤية الف الف (قوله لانه دال) الخ هكذا قيل والظاهر في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز ثنية اخويه وجمعهما لارادة الفرد منهما (قوله او العدد) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تحلل ما يقابله فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا (قال وقد يكون) قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قايل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه ٣ او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى ﴿قد نرى قلب وجهك﴾ (قال بغير لفظه) وحيث كان ابلغ واوكد مما كان بلفظه (قوله اي مغايرا للفظ فعله) وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثاله ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو يدرسه اي الدرس واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربتي فضربت ذاك (قال مثل قدمت جلوسا) قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم (قوله نحو انبت الله نباتا) فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب ٤ لانه مغير انبات ه (قوله وسيبويه يقدر له عاملا) الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل ٦ قوله تعالى ﴿لا يضررونه شيئا﴾ اي ضرا قليلا (قال كقولك لمن قدم خير مقدم) وحيث يكون خيرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وحيث يكون دعاء

٣ قوله او للتكثير
مجازا بملاقة التضاد
ويراد بالكثرة حيثند
ما يقابل الوحدة
وله كما في قوله تعالى قد
نرى قال الزمخشري
معناه كثير الرؤية
اي كثيرا ما نرى تردد
وجهك في السماء
تطلعا لتزول الوحي
تحويل القبة من بيت
المقدس الى الكعبة
لكونها قبة آباءه
(سالكوتي)

٤ اي من باب المفعول
المطلق بغير لفظه
محذوف الزوائد
فهو مصدر من لفظ
الفعل (سالكوتي)
٦ اي فيما لا فعل له
نحو حلفت يميني
(سالكوتي)

(قوله له حكم ما اضيف اليه) لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه
 (قوله اي سماعيا موقوفا) يعني ان العلم بوجود حذفه ليس الا
 من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق
 الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسيا ٣ استدلالا قيل سماعا مصدر
 فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على
 حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة
 للحذف (قال مثل سقيا) الخ كلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا
 كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا ٤ (قال وجدعا) دعاء عليه بالذل
 وتقيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات
 فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضى لكان اظهر (قوله وبعضهم
 بان وجوب الحذف) الخ قال الشيخ الرضى الذي ارى ان هذه المصادر
 وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها
 بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب
 وذلك مثل صيغة الله وكتاب الله وسبحان الله وليك وسعديك وسحقاله
 اي بعداله وحدا لك واما انتصاب مثل قولهم حدثت حمدا فليس
 على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز
 ان تكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله
 تعالى (وقد مكروا مكرمهم) (قال منها) لم يقل هي كذا وكذا لان
 المواضع لا تحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو
 أقعدوا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو أقعدوا والناس قيام (قال
 ما وقع مثبتا) الخ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا
 لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول
 الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافه
 استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام ٥ وان ارادوا زيادة المبالغة
 جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الاسير وزيد سير سير لينمحي
 عن الكلام معنى الحدث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال
 عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب

٣ قوله استدلالا
 عطف بيان لقياسي
 اشار به الى ان
 القياس حينئذ بمعنى
 الاستدلال

(سيالكوتي)

٤ فان الاخبار عن
 الحد ايضا حد

(سيالكوتي)

٥ لدلالته على الزمان
 المستقبل الذي هو
 مستمر (سيالكوتي)

(حذف)

حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك (قوله فانه لو اريد تفيه)
 الخ وذلك لفوات الحصر الذي قصد به وجوب الحذف وكذا الحال
 اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي (قال داخل) قيل صفة نفي والظاهر
 ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي (قال على اسم) مبتدأ او منسوخ
 ابتدأوه بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفي على الاسم المذكور ليس
 بشرط لجواز أن يكون في نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدته الاسير البريد
 انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوبا بكان
 او وجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر
 خبرا عنه (قال لا يكون خبرا عنه) بلا تأويل او مبالغة (قوله لانه
 لو كان خبرا عنه) الخ ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا
 المفعول قد يكون مرفوعا ٧ ان قلت فيقوت فائدة تدوين علم الاعراب
 قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يقوت ولا يخفى انه لو اعتبر هذه
 الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن
 ما ذكره قدس سره انبى بالمقام (قوله اي في موضع الخبر) لا يخفى ان
 العبارة لا تفيد هذا القيد الابتكاري (قوله نحو دكت) الدكة شكتة شدة
 (قوله وانما جمع بين الضابطين) لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد
 الاسيرا سيرا وحينئذ ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب (قال الاسير
 البريد) البريد بك (قال ومنها ما وقع تفصيلا) انما وجب حذف
 الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه
 الى غايته التي هي المصادر وقيامها مقام عواملها (قال لاثر مضمون
 جملة) انشائية او خبرية ٨ نحو زيد يكتب فقراءة بعد او بيما وبشترى
 طعاما فاما بيما واما اكلا وانما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر
 يصح صحة او يفتن اغتاما لا يخرج نحو له سفر سفرا قريبا او سفرا
 بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه
 (قال متقدمة) بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل نحو
 اما تمنون منا او تقدون فداء شدوا (قوله مصدرها) اي المصدر
 المفهوم منها (قوله وبآثره غرضه) اي غايته وانما سمي غاية الشيء

٧ لقيامه مقام الفاعل
 على ما مر اه

٨ قوله نحو زيد
 يكتب فقراءة بعد
 او بيما مثال للجملة
 الخبرية على حذف قوله
 تعالى في الانشائية
 (فشدوا الوفاق فاما
 منا بعد واما فداء)
 اه (مصححه)

أثر لانها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر (قوله أي لان يشبه به امر) أي لان يشبه بما ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عاداتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لاسم عن المناقشة (قوله عن نحو لزوم صوت ٧ صوت حسن) قال سيويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالا لان في وصفه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تأكيداً لفظياً لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ الرضى لا منع عندي من ان يكون تأكيداً واذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ٨ ويجوز النصب على حذف الموصوف (قال علاجا) ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزوم زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج (قال مشتملة على اسم) انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبها تدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيويه هذه الدلالة تفنى غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعاً بوقوعه (قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار) قال الشيخ الرضى الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نفيه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل خلوها بما لا بد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف

(العامل)

٧ فقله صوت حسن بدل من قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التأكيد اللفظي نظرا الى الجزء الاول ان جوز في غير المسند من التكرار ويحتمل النصب نظرا الى الجزء الثاني وان نصبت كان مفعولا مطلقا اما للمصدر المذكور او لفعل مقدر اي صوت صوت حسن ٨ اي جعله تابعا على انه صفة (سيالكوتى)

العامل (قال فاذا له صوت صوت حمار) جاز انتصابه على احد تأويل الوصف كما سذكره وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف واما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجوز التعريف بان يقول صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل واما على انه جامد مأول بالمشق اي منكر فاذا عرفت كان بدلا او عطف بيان لا غير ٢ (قوله من صلات) الى آخره يعنى ان صوتا ٣ جاء مصدرا بمعنى التصويت يعنى ٤ بانك كردن فلاحاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز ٥ وانه استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت (قال وصراخ) الخ بانك كردن قيل هو اسم استعمال المصدر (قال ما وقع مضمون جملة) حال او خبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى (قال لا يحتمل لها غيرها) اي لاحتمال للجملة من المصادر غيره فتحتمل مصدر ميمى وغيره مفعوله (قال نحوه على الف درهم) له خبر وعلى متعلق به او بالعكس ٥ ولكل وجه لفظى ومعنوى ومن هذا القيل ٦ قول الحبيب الله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلاة ومنه ايضا ان زيدا قائم قسما لان قسما بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام (قوله اي اعترفت اعترافا) قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة فى هذا القسم وما يقابله عاملة لتأديتها معنى الفعل (قال ويسمى) اي هذه التسمية من المتأخرين (قوله لانه انما يؤكده نفسه وذاته) كما يؤكده ضربا فى ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكده هنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفى مسئلتنا يؤكده مضمون الجملة الاسمية (قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره) احتراز به عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد (قوله من حق يحق اذا ثبت) يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان على يقين فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من احتمالات الجملة

(عبد الغفور)

(٩)

٢ اي لا يكون وصفا عند غير الخليل لعدم المطابقة بينهما من جهة التعريف والتكثير الا عند الخليل لما عرفت آنفا (قريمى)

٣ جاء فى عرف الاستعمال مصدرا (قريمى)

٤ اي الصحيحه كردن (قريمى)

٥ اي على فيه وله متعلق به فتقدير المثال على الف درهم وعلى الثانى له ثابت على الف درهم ولئلا قولين (قريمى)

٦ اي ولما وقع مضمون جملة لا احتمالا لها غيره قول الحبيب الخ (قريمى)

كما ان الباطل والكذب من احتمالاتها ويجوز أن يكون ٢ صفة مصدر محذوف أي قولا حقا كما قاله الشيخ الرضى من إن جميع الامثلة الواردة للمؤكد بغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ﴿ذلك عيسى ابن مريم قول الحق﴾ ٣ ونحو لافعله البتة أي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدولي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة أي جزمت بأن تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للمهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة ٤ (قال ويسمى) هذا ايضا من المتأخرين (قوله ويحتمل) اليه ذهب المصنف وزيف لقوات حسن التقابل لان اللام في تأكيد نفسه للصلة لا للاجل اللهم الا ان يصرف الكلام عن الظاهر وتجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي الى آخره (قوله اصله الب) لآلي من التلية لانها مأخوذة من ليك (قوله حذف الفعل) الى آخره كل ذلك ٥ ليفرغ الحجب بالسرعة من التلية فيفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتله (قوله ويجوز) قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه با كدئ او ليس بشئ لبقاء يائه مضافا الى المظهر (قال المفعول به) قال المصنف انما سمى لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال (قوله ولم يذكر) أي الاسم ولك ان تقول لاحاجة اليه لانهم يحرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية (قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به) نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع

٢ أي لفظ حق
(قريبى)
٣ مثال لصريح القول
(قريبى)

٤ أي مقول ذلك
المتكلم (قريبى)

٥ حذف الفعل
واقامة المصدر مقامه
ورده الى الثلاثي
وحذف حرف الجر
واضافه اليه
(قريبى)

فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج التثنية ظاهر ٢ لا يقال يتقضى التعريف بعمره في اشترك زيد وعمره ٣ لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمره فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو بما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع (قوله ولا يقولون في مررت بزيد) الى آخره لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضى (قوله فان المفعول المطلق عين فعله) فيه تأمل ٤ (قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد) لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تأمل (قوله فلا يرد) لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع (قال وقد يتقدم المفعول به) وكذا سائر المقاعيل سوى المفعول منه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للمطف وموضعها اثناء الكلام (قوله واما وجوبا فيما تضمن) وكذا فما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعالى ﴿فاما اليتيم فلا تقهر﴾ (قوله كوقوعه في حيزان) وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موزن بكونه مهما فيتأخران في الظاهر (قوله تخصيصها بالذكر) الى آخره ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضى الحصر (قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء) الخ اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك أي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخيث ونحو مررت بزيد المسكين (قال ونحو امرا ونفسه) الواو اما للمطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه (قوله واقتصدوا خيرا لكم) أي بما اتم فيه والقرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شئ ثم جئ بما لا ينهى عنه بل هو بما يؤمر به انبثق الذهن الى نحو اقتصدوا آيت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه

٢ لانها ليست بما
لا يتعلق الفعل الا
بها لان الفعل
يتعلق بدونها
(قريبى)
٣ وجه توهم
الانتقاض ان اشتراك
زيد لا يتعلق بدون
عمرو لان الاشتراك
لا يتصور الا بين
اثنتين فصاعدا
(قريبى)
٤ لان مفهوم
المفعول المطلق
ليس عين مفهوم
فعله بل هو جزؤه
لان الحدث جزء
مدلول الفعل
لا عينه وهو ظاهر
ويمكن ان يقال ان
فيه تقدير المضاق
أي عين جزء مدلول
فعله (قريبى)

ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك
الفعل في جميع الاستعمالات نحو حبك خيرا لك اي حبك ما فعلت
من هذا الامر وأيت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تنح واقصد مكانا
اوسع لك ومن هذا القيل عند الزحشرى وانه امر قاصدا اي وسطا
واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول
بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
العلامة التفازاني قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن
الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز
ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحثية لا يستدعي وجوب حذف
امر (قال وسهلا) عطف مثال على مثال (قوله او اهلا لا اجانب)
اي كما جاز ان يكون صفة لمكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص
في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكأنك قلت أتيت اهلك واقاربك
(قوله وطئت) الوطى كوفتن راء قال قدس سره في الحاشية السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض (قوله بوجهه او بقلبه) فيه
انه يخرج نحو يا الله قيل نداء تعالى مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلاح
النداء ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤل
الاجابة (قوله مثل ياسماء ويا جبال) الخ ولك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب
التخيل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ (قوله منزلة من له صلاحية
النداء) لسرعة امتثال الامر (قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم) الخ
هو الجزولي ويؤيده قولهم في المرائي لا تبع اي لا تهلك كأنهم
من ضنتهم بالميت تصوروه حيا ففكرهوا موته فقالوا لا تبع اي لا تمتد
ولا هلك (قوله فالاولى ادخاله) مع ان فيه ضم نشر (قال مناسب
ادعو) الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي
(قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما
قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا

٢ اي الاستعارة
التخييلية (قريبي)
٣ لسرعة امتثال
الامر (قريبي)

(عن)

عن طلب اقباله (قوله او للمنادي) بان يكون حالا من ضمير اقباله
(قوله وناصبه الفعل المقدر) وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء
حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام
(قوله وعند المبرد بحرف النداء لنداء مد الفعل) فيه ان القول بانه
سادة مد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة الفعل اليه مجازا
والظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز (قوله وقال ابو علي) الى آخره
رد بان الهزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين
وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لم بدون
النادي لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها
جوز فيها ما لا يجوز في غيرها ٢ الا ترى الى الترخيم ٣ وعن الثاني ٤ بانه
قد يستتر نحواف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يمرض للجملة ما لا يستقل
به كلاما كالجملة القمية والشرطية (قوله ويبنى على ما يرفع به)
اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض تعريف الحكم بالعلم
الموصوف بآين مضاف الى علم آخر لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
(قوله لقلتها) باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
بخلاف محال النصب فانها ثلثة او لقلتها ٦ بحسب التحقيق والاستعمال وفيه
خدشة (قوله ولطلب الاختصار) اذ بالقياس الى ما علم يتعين مواضع
النصب من غير حاجة الى تفصيلها (قوله على الضمة) لفظا او تقديرا
كما في المقصور والمنقوص والمبنى قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت
وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادي
المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر * سلام الله يا مطر
عليها * وليس عليك يا مطر السلام (قوله التي يرفع بها المنادي
في غير صورة النداء) يعني انه من قيل ارضت هذه المرأة هذا الشاب
(قوله او الفعل مستد) عطف بحسب المعنى اذ كأنه قال الفعل
مستد الى ضمير المنادي او الفعل مستد الى الجار والمجرور (قوله
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام) لان الكلام مسوق
ليان المنادي لكنه ٧ خال عن التكلف الذي في رجوع الضمير الى المنادي

٢ من كون اسم
الفعل اقل من حرفين
(قريبي)

٣ يعني ان الترخيم
لا يجوز في الغير الا
في المنادي لكثرة

الاستعمال (قريبي)
٤ اي السؤال الثاني
(قريبي)

٥ اي ضمير المتكلم
قد يستتر في اسم الفعل
٦ لان الشروع

في الكثير بعد الفراغ
من القليل يناسب
الكثير والقليل

بحسب الذكر
لا يجب التحقيق
٧

رجع الضمير
الى الاسم
(قريبي)

(قوله أي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف) يعني أن المفرد مقابل للمضاف لكن أريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف أيضا أما إخراج المنادى المجرور باللام أو المفتوح بالالف بتلك الأداة فبعد (قوله وهو كل اسم لا يتم معناه) الخ قال الشيخ الرضوي ما حاصله يرجع إلى أن شبه المضاف اسم مجيء بعده أمر من تمامه وذلك الأمر ثلثة ضروب أما معمول له نحو يا طالما جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وأما معطوف على ذلك الاسم على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمرا إذا سميت شخصا بذلك المجموع أو لم يكن علما ٢ نحو ثلثة وثلثين لأن المجموع اسم لعدد معين كاربعة وهو كخمسة عشر إلا أنه لم يتركب وإنما قيد المعطوف بما ذكر ٣ إذ لو لم يكن مشابها للمضاف لجاز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل ويا امرأة وأما نعت له فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط أن يكون ذلك النعت جملة أو ظرفا نحو قولك يا حبايا لا تمجل وقوله شعر ■ إلا يا نخلة من ذات عرق * وإنما اشترط ذلك إذ لو كان النعت مفردا وضعا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما إذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة أو الظرف وصفا له لأن الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي تفويت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء ألا ترى إلى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم مضطرون إلى جعل المتعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز أن يجعل حالا إذ ليس المعنى على تقييد النداء ٤ (قال معرفة) قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتى التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف إلى المعرفة لانا نقول صورة الإضافة ليست نصا في التعريف مع أن محل الدخول مختلف (قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية) اعلم أن الأسماء المظهرة مما لا خطاب فيها أذهى كلها غيب إلا أنه

٢ أي لشيء واحد
نحو يا ثلاثة وثلاثين
رجلا لأن المجموع
اسم جنس لعدد
معين كالاربعة
(قريبي)
٣ وهو قوله على
أن يكون المعطوف
(قريبي)
٤ مع أن الحال للقييد
(قريبي)

(للمسرى)

للمسرى إليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمير الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وإنما عدلوا عن الأصل إلى الظاهر لئلا يتسارع إلى فهم كل واحد من الحضار أنه ٢ هو المخاطب والمدعو (قوله وكونه مثلها أفراد أو تعريفا) إنما اعتبرها ليتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والتكرة الغير المعينة ٣ (قوله وإنما قلنا ذلك) الخ أن قلت مشابه الشيء لا يلزم أن يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة هنا بمعنى المناسبة والمناسب للناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعاً ولو بواسطة ولو قيل أن المشابهة بمعناها فقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل مابه الامتياز وجعله كأنه هو الكاف الاسمية وإذا ثبت أنه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه (قال ويا زيدا ويا زيدا) أن قيل العلم إذا تثنى أو جمع لزم فيه اللام بدلا من تعريفه الزائل بالتكثير فكيف يصح هذان المثالان أجيب عنه بأن لفظة يا قائمة مقام اللام (قال ويخفف بالام) خص لفظة يا بالاستغانة (قوله وهي لام التخصيص) مقوية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار (قوله دلالة على أنه مخصوص) هذه الدلالة لا بد أن يكون لأمر يعنى به وذلك الأمر المعنى به يجوز أن يكون إغانة أو تعجبا أو تهديدا إلى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء إلا مع أحد الثلثة (قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له) واللام في له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا الله من ألم الفراق وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام أي استغيت بالله من ألم الفراق (قوله لأن علة بنائه) الخ أن قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبنى أجيب عنه بأن علة بنائه في غاية الضعف وبأنه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا خارجا عن الأفراد وفيه أن البدل يبنى مع بعده وأن الأفراد هنا في مقابلة الإضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد أن يجاب بأن حرف النداء واللام إذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كافي تنازع الفعلين (قوله واجب عنه بأن) إلى آخره أو بأن قوله مثل يا عبد الله إلى آخره من تنمة

٢ أي كل واحد منها
هو المخاطب والحد
نحو معنى يلزم الاشتباه
في الخطاب (قريبي)
٣ أي بناء التكرة
المضمير المعينة
(قريبي)

القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قابل (قال ولا لام)
 قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان
 وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو او ياء او الف (قال ياطالما جبلا)
 فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله ٢ وان اعتبر لم يكن مضارعا
 للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور
 والمقدر لكن بقي شيء وهو أن طالما جبلا جاز أن يكون معرفة ولهذا
 يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال
 ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه (قوله)
 وهذا توقيت لنصب رجلا) اي يقال يارجلا بالنصب حال كون
 رجل لغير معين لا حال كون رجل معين (قوله) مثل يا حسنا وجهه
 ظريفا (قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا
 في كونه نكرة لم يقصده معين فانه لو قصده معين يقال يا حسنا وجهه
 الظريف انتهى) اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف
 وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال
 يا حليما لا يجعل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه كره وصف
 الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء (قال وتوابع
 المنادى المبني) لم يقيد ٣ بكونه غير المبهم الذي جئ به للمتوسط اعتمادا
 على ما سيذكره (قوله لان توابع المنادى المرب) غير البدل
 والمعطوف الآتي حكمهما (قوله تابعة للفظه فقط) سواء كان منصوبا
 او مجرورا نحو يا يزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في اعجبي
 ضرب زيد وعمرا (قوله) وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به (هذا القيد
 مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا
 لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف باین اذا كان مفتوحا ولك ان تقول
 ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويبني على ما يرفع به فلا حاجة
 ح الى التقييد (قوله او مشبها بالمضاف) الظاهر أنه لا حاجة في ادراجه
 في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه
 عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه (قوله) فانهما لما انتفت فيهما) فاعتبر

٢ وان اعتبر الخ اي
 ان اعتبر الاعتماد
 الى الموصوف المقدر
 لم يكن ذلك الموصوف
 مشابها للمضاف لانه
 منادى مفرد معرفة
 اللهم الا ان يفرق
 بين المنعوت المذكور
 والمقدر ويقال
 المنعوت المقدر لا
 يخرج عن كونه
 مضارعا للمضاف
 كالمذكور لانعدامه
 في الظاهر

(قريبي)
 ٣ اي المصنف بكونه
 اي المنادى (قريبي)

(حكم)

حكم المفرد ٢ ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف
 اذا كانتا منادى (قوله) ويازيد الحسن وجهه) ويا هؤلاء المشرون
 رجلا (قوله اي المعنوي) صرح في شرح المفصل به (قوله لان
 التأكيد اللفظي) الخ وذلك لان الثاني عين الاول لفظا او معنى فكان
 حرف النداء باشره كما باشر الاول (قوله نحو يا زيد زيد) نص في
 التأكيد وفي جعل ابي على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر
 لانهما يفيدان ما لا يفيد الاول واذا وصفت الثاني قابو عمرو يضم الثاني
 على انه توصيف لفظي موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية
 كما في قوله تعالى ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ ولا يجوز أن يكون صفة
 لان العلم لا يوصف به (قال والصفة) قال الاصمعي لا يوصف المنادى
 المضموم لشبهه بالمضمر وارتقاء العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على
 الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام (قال
 وعطف اليان) ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل
 عنده (قوله والمعطوف بحرف المتمتع دخول يا عليه) لم يقل والمعطوف
 المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع
 دخول يا عليه وليخرج نحو يا محمد والله لتعين الرفع ٣ (قال ترفع)
 ولا تبني الصفة كما في لا رجل ظريف لان التقى متوجه الى الصفة دون
 النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا
 مطردا ولم يظهر أثر هذا لشبهه في المنادى لمكان البناء (قوله)
 الظاهر او المقدر) مثل يا قتي ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة
 كما ذهب اليه الشيخ الرضي والظاهر أن يقال ان لهؤلاء ضمما محليا لان مفردا
 معرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع
 موقعه لكان منصوبا (قال في المعطوف المتمتع دخول يا عليه) يعني
 ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله بخار (قوله مع تجوز
 النصب) لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية (قوله لان المعطوف
 بحرف) الى آخره نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب
 المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبها على الاستقلال ان قلت ينبغي

٢ اي فاذا كان في
 حكم المفرد اعتبر
 فيهما حكم المفرد
 وهو جواز الرفع
 والنصب اذا كانا
 تابعين للمنادى اي
 المبني (قريبي)

٣ في والله وعدم
 جواز النصب
 لاستقلاله بدخول
 يا عليه (قريبي)

ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم تعين هذا الوجه اجيب عنه
بانه اراد التنيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما (قال ان كان كالحسن) قال الشيخ
الرضي كلام المبرد لا يدل على مانسبة اليه لانه قال ان كانت اللام
في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه
ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فكأنه مجرد
عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
في الجنس اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز
ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه
يأتي عنه اذ فسر بما فسر به الشارح قدس سره (قوله اي كاسم
الجنس في جواز نزع اللام عنه) علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل
وخرج منه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم
وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه
ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية
٢ وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد
وعلى محمد وعلى وكذا ان كان اسماله معنى جنسي يقصد به مدح او ذم
كالاسد والكلب ولا خفا في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان
موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها بعض حروف الكلمة وهو
اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لو احد لخصلة
مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة
ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب الاتفاق في هذا القسم يتصور له معنى
جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالزنا
والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن
لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت
معنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن
لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانما لا ندري ما معنى الاشتراء
فيه وهذه الاقسام الثلاثة اعلام غالبية عند سيبويه لكن بحسب
التقدير للحاق انما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها

٢ وقصد مدح
كالاسد او ذم كالكلب
بينهما بالصفة
والمصدر لكنه اي
صحة دخول اللام
على المذكور غير
مطردة (قريبي)

ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة (قوله مثل ياتيم كاهم) نظرا
الى ان تيميا في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كاهم نظرا الى الخطاب العارض
(قال غير ما ذكر) صفة او بدل (قوله اي حل كون كل منهما مطلقا)
وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف (قوله اي العلم المادى المبني
على الضم) فخرج عبدالله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما (قوله
فخففوه بالفتحة) وتحذف الالف خطأ في ابن وابنة وخففوا العلم
الجامع لتلك الصفات في غير النداء يحذف تنوينه والالف خطأ في ابن
(قوله التي هي حركته الاصلية) اي سهل ذلك كون الفتحة حركته
المستحقة في الاصل (قال واذا نودي المرف باللام) فيه ان نداء مثنى
العلم وجمعه المرفين باللام يحذف اللام لا بالتوسيط فيقال
في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان السلام
فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتكثير لا للتعريف فيخرجان بقوله
المعرف بالسلام (قوله اي اذا اريد نداؤه) كثيرا ما يطلق الافعال
الاختيارية ويراد مبدأها عنى الارادة (قوله قيل مثلا) انما قال مثلا
لان قصد نداء المرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل
واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله
يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي او هذا او اين هذا كما قيل
في لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل (قوله بتوسيطاي) هي
موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة
التخفيف للنسابة ويؤيده ٣ كثرة وقوعها موصولة ونكرة ووقوعها
موصوفة وانما لم ينتصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر
صلتها يبنى على الضم (قوله مع هاء التنيه) المشارك لحرف النداء في التنيه
لان النداء ايضا تنبيه فاجبر بقرب هاء التنيه ما فات بيعد حرف النداء
(قوله بتوسيط هذا) ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاق
اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتسابه كما يؤتى
بتابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز
عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف

٣ اي قوله الاخفش
(قريبي)

باب هذا الابدى اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ٢ ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتاع وصف ايها الابدى اللام (قوله بتوسيط الامرين معا) السرفى توسط تلك الامور أن يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم المساهية فلا يقال يا شئ الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينة والوقوف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع به ابهامه بحسب الوضع ليستد الحاجة الى تعيينه ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا لمعرفة باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وصفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة وابدلت مما اضيف اليه هاء التنييه لما عرفت فانها حينئذ مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل مما اضيف اليه التوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذى يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف او لا باسم الاشارة لما فيه من التدرج فى التعيين وتكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق (قال لانه المقصود بالنداء) بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع (قال لانها توابع منادى معرب) اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمر بالرفع والنصب وقد يدفع ٣ ايضا بان التسوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل (قال يا الله) اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص سماء سبحانه باشياء منها قطع همزته فى النداء دون غيره وحذف الجار مع بقاء الاثر فيه وحذف حرف النداء وتعويض اليمين واخر تا تبركا باسمه نحو اللهم وقد يزداد فى آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيويه كما لا يوصف

(الاسماء)

الاسماء المختصة بالنداء سها نحو يا قل ويا نومان اى يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف (قوله وعوضت اللام عنها) ولهذا ٢ لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله شعر * معاذ الاله ان تكون كظية (قوله فلا يقال فى سعة الكلام لاء) قد يقال فى غيرها نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير (قال خاصة) ٣ اى خص خصوصا (قوله من اجلك) الخ وانت بخيلة بالوصل عنى (قوله فى قوله فى الغلامان) آخره ايا كان تبغيانى شرا فى رواية ان تكسبا ناشرا (قال ولك) خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب (قوله اى فى تركيب) او فيما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه (قوله صورة) اما ان الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثانى مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عدى فخاله مجهولة بحسب الظاهر (قوله اما الضم فى الاول) قيل نصب الثانى حينئذ ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان قصد الى المضاف يغير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثانى بدلا واذا كان مرادا كان الثانى عطف بيان (قوله وتيم الثانى تأكيد لفظى) وانما جىء بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لتلا يتكرر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثانى كأنه هو الاول فكأنه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال * ولا للما بهم ابداء دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم (قوله وذلك مذهب سيويه) والتحليل (قوله او مضاف الى عدى) المحذوف لتلا يلزم التقديم والتأخير والفصل (قوله لانه اما تابع مضاف) بالاضافة كما ذهب اليه سيويه وتأكد لفظى والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (قوله او تابع مضاف)

٢ اى لكون اللام موضع الهمزة الثانية (قريشى)

٣ اى خص خاصة اشارة الى ان قول خاصة النصب على المصدرية للفعل المحذوف (قريشى) ٤ لانه ليس بمضاف صورة (قريشى)

٢ عطف على قوله يقتصر يعنى ولكون اى مضاف الوصلة لا يجوز الاقتصار على ايها (قريشى)

٣ اى ما يقال ايضا كما يرفع بتقدير المنادى (قريشى)

بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي (قوله ياتيم تيم عدى لا ابالكم)
قال الجوهرى في لا ابالك هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج
الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهرى هو شتم لاشتم فوقه
اى لست بابن رشيد (قوله فتح الباء) وهو الاصل كما هو المشهور
(قوله وسكونها) وهو الاكثر (قوله اكتفاء بالكسرة) وقد يضم
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الباء للعلم بالمراد ومنه القراءة
الشاذة (رب احكم) بضم الباء (قوله وقلها الفا) روما للخفة ولامتداد
الصوت ورفع المناسبة للتداء قيل هذه لغة طى فانهم يبدلون الباء
الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال فى بقى وفنى بقا وقفا وفى جارية وناصية
جاراة وناصاة (قوله وقد جاء شاذا) الى آخره قال الشيخ الرضى اما فتح يابى
والاصل يابىا فليس بشاذ كما شذ فى يا غلام لاجتماع يابىن (قوله ويكون
النادى) يعنى ان الباء فى قوله بالهاء للملازمة او الظرفية معطوفة على
الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا
معطوفا على الفعلية اى يوقف بالهاء وقفا (قال وبالهاء وقفا) قال
الشيخ الرضى اذا وقتت على يا غلاما فبالهاء لسان الوقف واذا وقتت
على يا غلامى بسكون الباء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على
مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد واذا وقتت على يا غلامى
بفتح الباء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء
الفتح (قوله بابدال الباء بالتاء) لانهما متسايتان فى انهما ترادان فى آخر
الاسم ولما كانت التاء بدلا من الباء غير متمحضة للتأنيث طوالت التاء
لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت
لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث بالمذكر
اجيب عنه بان التاء فى يابىت وياامت للتخفيف كما فى علامة فانهما
مغلطان للتخفيف وبان التاء فى يابىت للحمل على يامت مع ان التاء فى المذكر
غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر (قوله لمناسبة الباء) يعنى
ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون فى المبدل شاذة

من المبدل منه (قوله وقد جاء الضم وعليه) قرئ يابىت بالضم (قوله
لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة) لانه اسم فى آخره تاء التأنيث نحو
تبه (قوله وبالالف عطف على محذوف) اى بغير الالف وبالالف
(قوله فانه غير جائز) قد جمع الفرزدق ٢ بينهما فى قوله هما نفسا فى
من فويهما (قوله اى واقع) يعنى ان الجواز وقوى (قوله فى سعة
الكلام) هذا القيد يتبادر الى الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة
ولك ان لا تقيد بجمل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى
فى السعة لكون المقصود فى النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ
منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان فى حال ندائه اكثر
انتباها لاسمه منه فى غير حال النداء (قوله اى لضرورة شعرية)
اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فصل الترخيم المفهوم من الكلام
لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم
فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على
عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المصنف
ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اى الترخيم فى غيره اثر ضرورة
نحو قوله ديار مية اذى تساعفنا * الاصل مية (قال وهو حذف)
الاظهر ان يتقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود
(قوله اى ترخيم المنادى) الرخوة بالمعجمة كالرخة بالمهملة صينة
ومعنى ويقال كلام رخيم اى رقيق والترخيم التلين والحذف (قوله
اى آخر المنادى) فخرج حذف ياء يا غلامى لانه ليس آخر المنادى
بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة
فى بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها (قوله اى لمجرد التخفيف)
فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف آخره
للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء
الاعراب على حرف العلة اذا حركه وذلك ثقيل وقيل فى اخراجه ان
الترخيم حذف فى التركيب والحذف فى يدحالة الافراد (قوله لالعملة
اخرى) من قال انه حذف فى الآخر بلاعلة او على سبيل الاعتباط اراد هذا

المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلاعلة (قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا) لان ذكر المقيّد مستلزم لذكر المطلق (قوله والضمير المجرور الى الاسم) لان الترخيم لا يوجد في غير الاسم (قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى) ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى (قال ان لا يكون مضافا) لو قال ان يكون مقردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه (قوله او حكما) قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبهة اذها يتحدان حكما (قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاي زيد واما اذا لم يكن علما فيانه ان المضاف من حيث هو مضاف لا يتم بدون المضاف اليه (قوله ولا من الثاني) خلافا للكوفيين نحو قوله * خذوا حظاكم يا آل عكرم * اي آل عكرمة (قوله لانه ليس آخر اجزائه) هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي تراعى حال جزئيه قبل العملية في استقلال كل من الجزئين باعرابه (قوله فامتنع الترخيم فيهما) بعد رعاية اللفظ والمعنى (قال ولا حلة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف مجزئها نحو ياتأبط (قوله ولزيادته على الثالثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم العرب وانما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم العرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يما به (قوله بلاعلة موجبة) انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كمصا (قال واما بناء التانيث) قدكثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق آخره هاء السكت فيقال في ياطلح ياطلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليل ما يوقف على السكون وقد يفنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو * قفى قبل التفرق يا ضباعا * (قال زيادتان) قيل لا بد وان يكونا معنى فخرج نحو عصبب (قال في حكم الواحدة) صفة لزيادتان ومن قيل فلان في السعادة

(قوله في انهما زيادتان معا) وان كان كل واحدة لمعنى يغير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعمران وعثمان وخسران وياه النسبة وشبهها نحو كوفي وكركسي والفا التانيث وهمزة الا لحاق مع الالف التي قبلها (قال وان كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي) لم يقيد الشيخ الرضى به بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعادة فعلى هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء واقترانهما في بصرى ومختار (قوله وهو اعم) انما اعم لان ترخيم مثل مدعوى ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة (قوله في حكم الصحيح في الاصاله) اوفى صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه (قوله او او او اوياء ساكنة) احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشيرف على وزن مدحرج اي مقطوع شريافه وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فسادة فيقطع (قوله حركة ما قبلها من جنسها) فخرج نحو سنور ٢ وعليق ٣ ثبت يتعلق بالشجر (قوله فانه لا يحذف منه) الخ خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا (قوله لان نحو بنون) لم يحذف زيادة بنون جمع ابن لانهما غيرتا بناء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم كشمود (قوله اما في الاول الخ) لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان فيما قبل آخره مدة (قوله وبلت عن النقد) قال قدس سره في الحاشية النقد صفار الغنم انتهى قال في الصراخ نقد بفتحين * نوعي از كوسفند کوتاه دست وبای زشت روى تقدم يكي * يقال له كنك (قوله وفي خمسة عشر) قالوا اذا رخت اثنا عشر واثنا عشرة واثني عشر واثنا عشرة حذف عشر مع الالف والتاء لان عشر بمنزلة التون في انسان

٢ هو بكسر السين
وفتح التون المشددة
على وزن البلور الهرة
(قريبي)
٣ وعليق بضم العين
وفتح العين على وزن
القيبط
(قريبي)

قال المصنف وفيه نظر من جهة الثاني اسم برأسه (قوله يا خمسة) وفي الوقف قلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين وورخت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء (قال فحرف واحد) اي فالحذوف حرف واحد أتى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجديد وهو مستفاد من المضارع لامن الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فتبقي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت (قال وهو في حكم الثابت) ان قيل انما يحملون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعله موجبة وليس الحذف هنا لعله موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالحذوف في يد ودم اجيب عنه بان المحذوف هنا لعله قياسية مطردة فجعلوه كالحذوف للعللة الموجبة (قوله فيبقى الحرف) الى آخره الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حرف لين ٢ منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضى ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة او فتحها وهو ثبت فييبويه يفتح الآخر وغيره يميز الكسرة ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو ياراد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا عمر والقرءاء يرد الى اصل حركته وهو الكسر (قال فيقال) الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او غاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعل كانه قيل يحمل المنادى تابنا بجميع اجزائه او المحذوف تابنا فيقال (قال يا حار ويا ثمو ويا كرو) مثل بثثة امثلة لان التغير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما (قوله وفي يا كروان) قال قدس سره في الخاتمة كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراخ هو طائر يقال له الجباري * وانرا شواظ كوي نيزوي * كراوين جمع كروان بالكسر ايضا جمعت على غير القياس (قوله

٣ وهو التقاء الساكنين
منه اي من الاسم
(قريبي)

فلا جرم قلبت ياء) لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التفادي والادلى والمنادي في حكم المتمكن لعروض بنائه (قال وقد استعملوا صيغة النداء في المنسوب) لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المنسوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لا شرا كهما في امر عام ٢ ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا ٣ يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامرء غير ظاهري لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المنسوب منصوب باعنى او اخص يلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا (قوله يعني يا) لما كانت يا شاعرا صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب (قال المتفجع عليه) التفجع * دردد مندشدن * وصلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في الحمدود عليه او تضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا (قوله بيا اووا) الباء للالصاق بصفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة (قوله بمنازاه) اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعراب من دخوله في المقصور عليه (قال وجازلك) وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا قال الاندلسي يجب مع يا للتلايلتبس بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت بخيرا مع يا ايضا والا لوجب اللاحاق معها (قوله اي آخر المنسوب) وقدي لحق في آخر غير المنسوب (قال فان خفت اللبس) قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاغرابية لا تلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمصنف يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال يا غلامى

٢ ويكون اعرابه الخ
اي اعراب المنسوب
على حسب ما كان
عليه قبل يعني يكون
اعراب المنسوب
بالضم اذا كان مفردا
معرفة نحو يا زيد
وبالنصب اذا كان
مضافا يا عبد الله كما كان
المنادى مضموما اذا
كان مفردا معرفة
نحو يا زيد ومنصوبا اذا
كان مضافا يا عبد الله
(قريبي)
٣ اي ومن كون
اعراب المنسوب
على حسب ما كان
المنادى عليه (قريبي)
٤ اي المعنى المتلصق
بيا اووا (قريبي)

لحصول اللبس بتدبة يا غلام بالضم ٢ (قال واغلامك) لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز تدبة المضاف الى مخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه وللإشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلامك (قال واغلامكموه) قال الشيخ الرضى آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فحذف للساكنين وتزاد الالف واما المدة فان كانت الفاء حذفتها لالف التدبة نحو واغلامكماء خلافا للمصنف فانه يقول استغنى بها عن الف التدبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيا واذا نذبت يا غلامى بسكون الياء فيبويه يقول يا غلاميا لان اصلها عنده الفتح والمصنف يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فانك تكثني بما فيهما من المد نحو واغلامكوه ووا اخا غلامى ووا ضربوا ووا اضربى اذا سمي بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف التدبة بعدها ان شئت واما ميم الجميع فلا يأتي بعدها الف التدبة لئلا يلتبس الجمع بالثني نحو واغلامكموه ووا اخا غلامى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستقلال ردنا لمد التدبة واما الفاء التدبة قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا ماني في المسمى بمن (قوله لياها) ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تيننت كما تين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما نبتت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف (قال الا المعروف) وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل التدبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحووا من قلع باب خيراء واما حكاة الكوفيين من قوله وارجلا مجاء فساد لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر (قتل اولادهم شركاؤهم) وارادة على الشذوذ وكذا

٢ انما جوز الضم فيه
تشيها له بالنداء
المفرد المعرفة ككاتبه
هو في شرح للمتوسط
(قريبي)

ليس كاتصال الموصول بالصلة (قوله لان ندائه لم يكثر) فيه ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من التكرار لان حرف التثنية انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف عما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التكرار (قوله لانه كاسم الجنس) ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء (قوله سواء كان مع بدل) يعنى ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضى من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره (قال نحو يوسف) عبرى وقيل عبرى واعترض عليه بانه لو كان عبريا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين (قوله ولفظة اى اذا وصف بدى اللام) فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء حاز حذفه (قوله والمضاف الى اى معرفة) عطف على قوله لفظه اى (قوله اى صر صبحا) او ادخل في الصباح (قوله قالته امرأة امرى القيس) فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم (قوله قاله شخص) صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة (قال وفي اطرق كرا) الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسرفرو كردن (قوله هي رقية) اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصا صر مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه (قوله والمعنى ان العامة) الخ قيل معناه ان ذكر الجبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي العامة قد اصطبغت (قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتثنية اللام)

في قوله تعالى ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ والمعنى فهم لا يهتدون لأن يسجدوا ويجوز أن يقال أنه بدل من السبيل أي فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز أن يقال أنه بدل من أعمالهم أي وزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا أو تعليل أي زين لهم الشيطان للأن يسجدوا أو فصدهم عن السبيل للأن يسجدوا (قوله أي مفعول) أي به أو مطلق وعلى الأول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس في التعميم مع عدم المحدود وثالثا من المواضع الأربعة لأنه بحسب بعض أفرادها (قوله أي ما أضمر عامله بناء على شرط) يعني أن على بناءة ولك أن تقول يعني أن على صلة للوقوع أي أضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه (قوله) وإنما وجب حذفه لا يرد النقص بقوله تعالى ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية ٢ لم تأت لجرد التفسير بل أتت بها لتبين الجملة الأولى ٣ قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتباً (قال كل اسم) أحق لفظ كل لسان المانعة (قال بعده فعل) مبتداً أو فاعل الظرف (قوله وزيدا أنت ضاربه) لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه أما قبل الاسم المحدود نحو زيد هذا ضارب بها وزيدا ضاربه العبران أو بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على أن يكون عمرو مبتداً وضاربه خبره (قال مشتغل) صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة أو لكل من الأمرين على سبيل التنازع (قال عنه) متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ أو لأن الاشتغال بمعنى الأعراض (قوله أو متعلق ضميره) في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بأن يكون الضمير من تتمه بوجه ما ويتصور ذلك بوجوده منها أن يكون المتعلق مضافاً إلى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالأصالة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه أو بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرا

٢ أي رأيتهم لي
ساجدين لم يأت
لجرد التفسير
(قريبي)
٣ أي رأيت أحد
عشر كوكبا
(قريبي)

وغلامه ومنها أن يكون المتعلق موصولا أو موصوفا لعامل الضمير أو معطوفا عليه موصول عامل الضمير أو موصوفه نحو زيدا لقيت عمرا والذي يضربه أو رجلا يضربه (قال لوسط) التليط * بركا شتن برجزي * (قال أو مناسبه) ليس في أكثر النسخ بل ليس في شيء من كتبه وإنما الحقه غيره ليدخل فيه الأمثلة الأخيرة ويمكن أن يعني بتليطه تليطه بعينه أو بلازمة فلا حاجة في دخولها إلى إلحاق (قوله بالترادف) فيه مساهلة لأن الترادف إنما يكون في المفردات (قوله) وبقيد الفراغ عن العمل (إلى قوله خرج وخرج أيضا اسم بعده فعل أو شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بأن يكون اسم فعل أو مصدرا أو صفة مشبة ٢ أو مصدرا بماله صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا أو بأن يكون صلة ٣ أو صفة مضافا إليه أو واقعا بعد إلا أو مؤكدا بنون التأكيد أو مستندا إلى ضمير متصل راجع إليه نحو زيد أظنه منطلقا أو معطوفا أو واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها إذا كانت زائدة أو غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ فإن التقدير إما يكن شيء حدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء وحققا أن تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وهذا بحث وهو أن زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه إذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى أيضا مانع إذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر * اللهم إلا أن يعتبر صحة المعنى في التسييط حينئذ يكون فيه قيد التليط ضروريا ولم يكن مآل هذا القيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ الرضي (قوله باللزوم) ولو بواسطة كما إذا توالى أسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا أخاه غلامه ضربته أي لا يست زيدا أخت أخاه ضربت غلامه (قوله) ولا يتصور حينئذ التقدير تليط الفعل المناسب باللزوم (وجوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول في زيدا

٢ نحو زيد حسن
وجهه كان نحو زيد
إني أضربه واخواتها
نحو عمرو ويشني
القاء (قريبي)
٣ عطف على قوله
بأن يكون اسم فعل
نحو زيدا أنا الضارب
(قريبي)

ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا يجوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملازمة (قال ينصب بفعل يضره مابعد) لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ماعدا الصورة الاولى يجوز ان يعد مابعد الاسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعني جاوزت وأهنت ولا يست واما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة (قوله في مضان الاضمار) قال قدس سره في الحاشية اى مواقع يظن في بادى النظر انه من قيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع (قال ويختار الرفع) ابتداء به لسلامته عن تكلف تقدير العامل (قال بالابتداء) للتلايتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليشير ٢ الى وجه اختيار الرفع (قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع) اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعى وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد (قوله بسلامته عن الحذف) يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم حينئذ خروج مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجها في الضابطة التى تليها (قال كما) قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تجامع قرينة

٢ وليشير الى عطف على قوله للتلايتوهم وبيان وجه اختيار الرفع ما مر آنفا في السلامة من تكلف تقدير عامله سواء كانت اى التقوية مع وجوبه اى النصب (قريبي)

النصب ويكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكره اما واذا للمفاجأة (قال مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التسايب والتطابق المذكور ان (قوله كالامر والنهي والدعاء) وخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم (قوله فان الرفع يقتضى) او ان الجملة الطلية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل ألا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم (قوله فالمراد بلزوم الاسمية) والمراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا (قوله بسبب عطف جملة) ولو بلكن وبل (قال على جملة فعلية) حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها ٢ فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل ٣ في حكمه واستثنى سيويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن زيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لمجوده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء والظواهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفية والا لزم عطف الخبرية على الانشائية (قوله ولا يقدر معمولها) في عدم تقدير معمول لما بحث (قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام) اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره (قوله فلا يكتفى فيه تقدير الفعل) مع جواز التلطف به والسرى في ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصيغة القديمة فلا ترضى الا بان تماثله ولهذا قيل هل زيد خرج (قال واذا الشرطية) كما ذهب اليه سيويه

٢ عطف هذه الجملة فعلية حكمها وهو وهى ضارب عمرو (قريبي)

٣ وتقدير الكلام هكذا مررت برجل ضارب وعمرو يقتل هذا يقتلها فحذف المفسر بالفتح ويقع هذا يقتلها مفسرا بالكسر (قريبي)

والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع
الجلتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية
في لزوم دخولها على الفعلية (قوله الدالة على المجازاة) لكنها
قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على خطر الوجود ٢ بل قطعي
الحصول (قال وحيث) دون حيثما فان حكمها حكم متى (قال اذ هي
مواقع الفعل) فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال
في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة
المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك ٣ (قال وعند خوف لبس) الخ عطف
على قوله في الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه
فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعها واجب والثاني
عند رجحان البعض ورفعها مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار
بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة
التامة (قوله وهو خلاف المقصود) قال الشيخ الرضوي ما حاصله
يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء
المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المدومة فاذا اريد
بالشيء المخلوق وجعل خلقه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر
وفيه نظر لانا لانسلم تناول الشيء للمعدوم باختصاصه بالموجود كما ذهب
اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود
لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب
وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعلوم كل مخلوق
مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان
المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة
فلو جعل خلقه صفة لم يحصل المقصود (قال ويستوى الامر ان)
في الاختيار (قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه) اي السلامة
من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح
لرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب
الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بدله من عائد اذا كان

٢ الخطر بفتح
الاشراف على الهالك
وقال المصنف الاولى
مطابقة المفسر
بالكسر للمفسر بالفتح
في جهات العمل
(قريبي)

٣ اي في تقدير فعل
رافع فوات التطابق
لكون المفسر بالكسر
ناصبا والمفسر بالفتح
رافعا فيقدر الناصب
لتحصيل المطابقة
(قريبي)

جملة فغرضه من هذا المثال وقد تبع سيويه في ذلك ليس الاتيين
جملة اسمية لصدر فعلية المعجز معطوف عليها او على الخبر (قوله قلنا
هذا باعتبار المنتهى) اذا جعل الجملة خبرا واما اذا جعل الفعل وحده
خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد
عرف كانت الكبرى مفضولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير (قال
بعد حرف الشرط) وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية (قوله
والا) بالتشديد جواز التحليل فيها التخفيف (قوله لوجوب دخولهما
على الفعل) قال الشيخ الرضوي لاشك ان التحضيض والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتثنية معان تليق بالفعل فكان القياس
اختصاص حروفها ٢ بالافعال ٣ الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل
كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها
استعملت في القيلتين ٤ مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما
ولا للنفي وبعضها اختلفت في اختصاصها كالا للعرض وكذا
ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش
ان يكون مبتدأ (قوله فانه وان صدق عليه) الى آخره قال الشيخ الرضوي
ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتقلا عنه بضميره لان معنى
الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع
المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به
حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول
عليه بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفعل مخصوصا
(قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به) الاظهر ان يقال يلابس
زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملازمة الصفة للموصوف وفي الثاني
ملازمة مبتدأ الصفة لموصوفها (قوله مع اتحاد ما اسند اليه) قال الشيخ الرضوي
الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المستقل
به من المفسر ألا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير
من استجارك المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر
موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيدا لم يقم الا هو

٢ اي حروف المعاني
(قريبي)

٣ الا ان بعضها اي
بعض حروف المعاني
بقيت على ذلك
الاصل اي الدخول
على الافعال

(قريبي)
٤ احدهما الفعل
وان ثانيهما الاسم
(قريبي)

ان قام زيد لم يحم الا هو لاستقاض النفي بالا ٢ وكذا في ان زيدا لم تضرب
 الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى
 يابس واذهب ليست كنسبة به الى ذهب لانه منه اليه وزيدا مفعول
 (قال واجب) بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز أن يكون
 مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها
 في شرح المفصل (قال وكذا) خبر او مبتدا وفيه قوله لقوله تعالى
 ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ المستطر ينشئ (قوله بحيث لا يفادر)
 اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة (قوله والظاهر) الى آخره لا يمنع
 الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما
 قبلها نحو قوله تعالى ﴿وربك فكبر﴾ (قوله عن بعضهم) هو عيسى
 ابن عمرو (قال ونحو الزانية والزاني) الواو اما للعطف على كل شيء
 فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو ﴿الزانية والزاني﴾ وقوله الفاء بمعنى الشرط
 تعليل وجلة قوله وجملتان بتقدير المبتدا اي هذه الآية جملتان تعليل
 آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا ﴿كل شيء فعلوه﴾
 وجلة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو ﴿الزانية﴾
 بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة
 لها محل من الاعراب (قوله مرتبط بمعنى الشرط) فتكون الباء صلة
 ويجوز أن تكون للسببية (قال عند المبرد) قيل ظرف لعامل الظرف
 المقدر والظاهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر كما ان قوله عند
 سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر يوافق قوله تعالى ﴿ان الذين
 عند الله الاسلام﴾ (قوله ومثل هذا الفاء) انما قال مثل لان الفاء
 اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى ﴿واما اليتيم
 فلا تقهر﴾ جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله اذ الزانية) توجيه
 المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه
 المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا (قوله مبتدا محذوف
 المضاف) او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال
 في الفصل والباب (قوله ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهاد

(او بالاقرار)

٢ وكذا الخ يريد
 وكذا التقدير في
 ان زيدا لم تضرب
 الا اياه ان تضرب زيدا
 لم تضرب الا اياه زيد
 من هذا المثال واقع
 من تضرب المقدر
 موقع الضمير
 في تضرب المفرد
 بالكسر المفهوم
 في قوله لم تضرب
 الا اياه في المثال بل
 يعمل النصب فيه
 (قريبي)

او بالاقرار (قوله وقيل زائدة) وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
 بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد (قوله اول التفسير) لان اجلدوا
 ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم (قوله وجزء الجملة)
 الى آخره يجوز أن يقال ان ما بعدها التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة
 موقعها لاتعمل فيما قبلها (قوله واختيار النصب) يعني ان الشرطية
 اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم
 وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمله لكان
 معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير وقع اصلا
 فان الشاذ لا يعابه (قوله لضيق الوقت) في كلا قسمي التحذير ضيق
 وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه
 (قوله وفي اصطلاح النحاة معمول) نقل اليه لتعاق التحذير به لكونه
 محذرا او محذرا منه (قوله اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية) اشارة الى
 ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لاثر العامل (قال بتقدير اتق)
 الانسب بالصناعة ٢ ان يقال بانق بدون التقدير (قل تحذيرا بما بعده)
 هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهرا او مضمر والظاهر لا يحىء الا مضافا
 الى المخاطب والمضمر لا يحىء في الاغلب الا مخاطبا وقد يحىء متكلما
 نحو اياي والشر وسيبويه يقدر نحو لا تحذر وغيره يقدر نحو حذر خطابا
 والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضى (قال او ذكر المحذر منه) هذا
 القسم يكون ظاهرا ومضمر سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما
 او مخاطبا او غائبا (قوله على صيغة المجهول) قال الشيخ الرضى في قوله
 او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر في عطفه على قوله معمول بعده
 من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه
 نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض
 النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا اتصالية اي
 ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل
 مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار
 قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله

٢ وجه الانسية
 الخ ولو جعل قوله
 اللفظ بتقدير اتق
 في باب جرد قطيفة
 اي بانق المقدر
 لم يخرج في الانسية
 فتأمل (قريبي)

معطوفا على قوله معمولاً حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور بل جملة معطوفا على فعل مقدر ينساق إليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول وتجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو في الحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متاولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم الحدود وليس الصدر ههنا متاولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى معمول متاولا للقسمين (قوله قلنا نعم) او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعيه او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه (قال مثل اياك والاسد) قال الشيخ الرضى قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يميز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتأخير العامل وجاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا (قوله ولا يخفى) الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التباعد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك قوله ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمنه معنى التباعد تأكيذا ليس في تقدير بعد (قوله) لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد) لان معنى الاتقاء به هيزيدن لا بهيزانيدن (قوله فالصواب ان يقال) يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه (قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك) فيه تأمل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس

الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى (قوله لان حذف حرف الجر) الى آخره لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها في تأويل اسم فلما طال لفظا ماهو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر (قال ولا تقول اياك الاسد) اما قول الشاعر فاياك المراء فانه قل ضرورة الشعر اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك او احذر اولان المراء في تأويل ان تمارى (قوله فلم يثبت الا نادرا) قال ابو على في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت (قال المفعول فيه) اى ومنه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين (قال مافعل فيه) اى فى مساء او فى نفه مساحة او اسم مافعل فيه (قوله اى حدث) وهو الفعل القوى (قال مذكور) اى مؤذى (قوله تضمننا) الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامى وما له ملح الى معنى (قوله اذا كان العامل مصدرا) او بمعناه (قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) الى آخره فيه تأمل اذ لو اريد من قوله مافعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجدى الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في ثم يصير قريبا من اعتبارها (قوله ولا يخفى) الى آخره قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شئ ولم يقصده الاحتراز عما يخرج القيد الصريح (قال من زمان او مكان) قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلامة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اى في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم (قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه) اشارة الى ان قوله من زمان

ليس قيذا احترازيا بناء ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بنى مفعولا فيه (قوله مبهما كان الزمان او محدودا) اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدا ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة (قال وظروف المكان ان كان المكان مبهما) جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين (قال وفسر المبهم بالجهات) هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم ففهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا تعرف بالاضافة كما لا تعرف مثل بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان وتدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكيف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير المسوحة كالفرسخ والميل منصوبة (قال وحمل عليه عند) ينبغي ان يذكر امر المقادير المسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضى ينبغي ان تحمل على الجهات الست لمشابتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهائه كتحويل الخلف قداما واليمين شمالا (قال ولفظ مكان) بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضى اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص (قال وما بعد دخلت)

وكذا سكنت ونزلت (قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم) فيكون في صلة له كما ان عن صلة لصدء الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضى على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في غير المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعل من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة (قوله والتفصيل فيه) الخ ما يختار رقه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال لبس المفسر بالصفة في كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اى معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه (قال ما فعل لاجله فعل) اى ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقيق (قوله الا ان يراد بذكره معه) الخ لا يقال ٢ يخرج مفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل ٣ لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف (قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب) ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادها بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التأديب اعنى التأديب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة للتأديب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية ٤ ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة (قال وقعدت عن الحرب جينا) ٥ قيل ولو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اى احسن بمقام المنازعة للزجاج واطهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبه على عدم دقته والاكتفاء بظاهر الامر (قوله والقائل) الخ والقول بكون المفعول له مفهوما مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج (قال خلافا للزجاج) وخلافا للجرمى فانه عنده حال فيلزم ٦ التذكير (قال فانه عنده مصدر) لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفتيلا وبيانا له كما في ضربت تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا (قوله وجبت في القعود عن الحرب جينا) فيه

يخرج ٣ قوله لان التحقيق علة لا يقال والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف في افضاء معنى الفعل الى الاسم لا في تغيير معنى الفعل كالهزمة والتضعيف اذ اللام فيه لم يغير معنى كما لا يخفى (قريبي) ٤ ومشاركته الحدث الخ والفعل ينتصب الحدث فكذا ما يشاركه (قريبي) ٥ قيل ولو قال الخ يعنى الفاضل الهندي قال لو قال المصنف حاربته شجاعة مكان قعدت عن الحرب جينا لكان هذا القول احسن (قريبي) ٦ اى فيلزم المفعول له التذكير ويحتمل ان يكون هذا اعتراضا للجرمى قدبر (قريبي)

ان القعود مغاير بالذات للجنب فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجنب اثر الكيفية ٢ القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية ٣ وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر (قوله او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جنب) الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوطا فاقول ٩ بانه على هذا التقدير ٥ مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء (قوله ورد قول الزجاج) وردة المصنف ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه (قوله ولم يكتب بارجاع ضمير الفاعل) ٧ قيل انما وضع المظهر موضع المضمير اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية (قوله اي اتحاد فاعله وفاعل عامله) قال الشيخ الرضوي بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس عليه اللعنة والمعطى النظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي استتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق (قال ومقارنا له) اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بالنصب اي تصديقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التكرار كما ان الغالب في الجورور التعريف (قوله او يكون زمان وجود احدهما) بان يكون آخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك (قوله لانه بهذه الشرائط) قال المصنف انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تنجي جامعة للشرائط

٢ اثر الكيفية وهي الجنب (قريبي)
٣ وهو اي الاثر الاقدام مخالفة من قبل الزجاج (قريبي)
٩ فاقول بانه على هذا التقدير اي على التقدير الثاني (قريبي)

٥ مصدر الخ لاعلى التقدير الاول لان التأديب مثلا حينئذ ليس تابعا عن الشيء (قريبي)

٧ قيل القائل الفاضل الهندي حيث قال وضع المظهر موضع المضمير وعبر عن التقدير بالحذف للتنبية على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين (قريبي)

(فصولها)

فصولها دليل على اللام المقدرة (قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا) لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل عن جعل المصدر تابعا ماب الفاعل من غير تخصيص (قوله وقد حيل بين العبر والتزوان) قال قدس سره في الحاشية العبر الحمار الوحشي والاهلي والتزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب رجستن (قوله سواء كان ذلك المفعول) شرط بعضهم كون المفعول فاعلا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لامفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حرك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك (قوله نحو استوى الماء والخشب) اي تساوى الماء والخشب في العلو اي وصل الماء الى الخشب فليست الخشب ارفع من الماء والخشب هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (قوله والمراد بمصاحبه لمفعول الفعل) الخ فلا يجوز فتحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والليل فان الماء لا يسير بل يجري ٢ ويمكن ان يقال المراد بالسير المعنى المجازي الشامل للسير والجريان (قوله او مكان واحد) المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان (قوله نحو لو تركت الناقة وفصلها لرستمها) قال قدس سره في الحاشية الفصل بمجة شتر از شير باز كوده رضع الصبي شير خورد كودك (قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة) قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا نصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطى نصب ما تقدمها ما بعدها (قوله واصلها واو العطف) ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ماعمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضوي لا يرى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه (قوله تناسب معنى المعية) لان في المعية

٢ ويمكن ان يقال الخ في جواب الاستدلال ان المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان فيشارك الفعل الفاعل المتكلم في الجريان فيكون جوازه لمشاركة ذلك المفعول فلا يكون هذا المثال دليل جواز ذلك المثال يعني فتحك زيد الخ (قريبي)

زيادة اجتماع (قوله اي وجد) جمل كان تامة فقوله لفظا تمييزا واحدا
ويحتمل ان تكون ناقصة والاول اولى تأمل تعرف (قوله لوجب
المطف) انما وجب المطف فيه لان الاصل في هذه الواو المطف
وانما يدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن
التصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في المطف الذي
هو الاصل اظهر ان قلت فاذا عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا
٢ وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام
هنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين المطف (قوله فان المطف
فيه تمتع) ذهب الجمهور الى ان المطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا
قالوا فيها ان النصب مختار (قوله حيث لا يحمل على عمل العامل
المعنوي بلا حاجة) قال الشيخ الرضى الحاجة ثابتة وهي التصيص
على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار المطف (قال والا)
الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا
(قوله لان المطف على الضمير المجزور) قال الشيخ الرضى الكوفيون
يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه قال الاندلسي يجوز
المطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى بما قاله
المصنف لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾
بالجر في قراءة حمزة (قوله وانما حكمنا بمعنى الفعل) المشرع بالمعنى
الفعل في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر ٣ الطالبان للفعل
٤ وفي الاخير ايضا شيان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعنى
الفعل والصيغة فالاشمار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوى لتعايد
امرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشمار
فيهما ضعيف لقوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول
وقوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق
بين هذه الامثلة في الحكم والشيخ الرضى فرق في الحكم بين الاولين
والاخرين وبين الاخرين (قال لان المعنى ما تصنع وما يماثله) متعلق

٢ وكلامنا فيه اي
المفعول معه ولهذا
قالوا فيها اي
في الصورة المذكورة
(قريبي)

٣ الطالبان صفة
لكلمة الاستفهام
والحرف الجر للفعل
(قريبي)

٤ وفي الاخير اي
ما شامك وعمر ايضا
فالمتالين الاولين
شيان كلمة استفهام
ولنا بدلان من
شيان محذوف اعني
وما (قريبي)

(بمفهوم)

بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك
لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو
اي العامل المعنوي مع جواز المطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه
حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة بحكم فذلك القضايا متضمنة
لاحكام مجملها. حكما بمعنوية العامل في تلك الامثلة (قال الحال) من حال
الشيء يحول اي اقلب وانما سمي هذا القسم بها ٢ لانه لا يخلو عن انقلاب
غالبا (قال ما بين هيئة الفاعل) الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة
للمتهم للشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب
تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة
نحو قوله تعالى ﴿فادخلوها خالدين﴾ اي مقدرين الخلود نحو خط ٣ هذا
الثوب قيما ونحو قوله تعالى ﴿وبشرناه باسحق نبيا﴾ اي مقدرة نبوته
وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول
او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقص بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد
النقص بقولك اتيتك وزيد قائم وينسب الى صاحب الفصل في دفعه
انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم بين هيئة لازم الفاعل او المفعول به
اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان
هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد
الا بتأويل وان زمان الاتيان لما كان مبينا مفارقا عن فاعل الاتيان
وعن مفعوله لم يلازم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف
لا تدل عليه دلالة ظاهرة وقال الشيخ الرضى الحق ان الحال على
ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد
المنتقلة جزء كلام ينقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي
في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراها وبقولنا جزء
كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد ويركب مع ركوب غلامه
اذا لم يجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يحى مقرر المضمون جملة
وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجوع رجوعا (قوله اي من حيث
هو فاعل او مفعول به) في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل

٢ لانه لا يخلو الخ
لان الاصل فيه
ان يكون صفة
منتقلة اي من شأنها
الانتقال من الوجود
الى العدم دالة على
على الحدث والتجدد
الهم الا في الحال
المؤكدة نحو زيد
ابوك عطوفا ولنا
قال غالبا احترازا عنه
(قريبي)

٣ خط امر من خط
يخط كقس من قس
قيس اي خط هذا
الثوب قيما اي
مقدرا كونه قيما
(قريبي)

اوالمفعول به من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما (قوله لا الجمع) اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هذا مصعدا منحدر ٢ وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما بحسب صاحبه نحو لقيت منحدر ٢ زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول لجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بحسب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضى وقال بعض شراح المنفصل ٣ حق الحال المفرقة ان ترتب على حد ترتيب صاحبها (قال لفظا او معنى) تمييز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح (قوله اي لفظيا بان يكون) الخ يرشدك الى هذا تفصيل العامل (قوله فكانه الفاعل او المفعول) فان تعلق فعل شخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا (قوله فكان الحال عن المضاف اليه) الخ لان الداخل في الذات في حكم الذات (قوله ولو قرئ) الخ هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول منه وعن المصدر بلا تأويل والجمهور جوازوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل او المفعول ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه (قال وزيد في الدار قائما) مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجه جيد لكن المصنف جملة في شرحه مثلا للفاعل المعنوي وتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز أن يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور (قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنية) الاول اولى لان زيدا مشار اليه لامب عليه فان التنية عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل

٢ وان لم يكن اي وان لم يوجد قرينة يعرف حيث صاحب كل منهما فالاولى جعل كل واحد منهما بحسب صاحبه نحو لقيت منحدر ٢ زيدا مصعدا (قريبي)

٣ حق حال المفرقة الى آخره من التعريف يعني حق حال المفرقة ان يقع مرتب على حد ترتيب صاحبها كما في المثال الاول اعني لقيت منحدر ٢ زيدا مصعدا (قريبي)

(قال وعاملها) الخ فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتها وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقديم والالكان المناسب ان يذكر ماهو توطئة له عقب ذلك التفصيل (قوله وهو من تركيبه) اي من صيغته (قوله كالاشارة) دون الاستفهام والتني وان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها (قوله والتني والترجي) قال الشيخ الرضى الظاهر أنهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر ٣ فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمتيت ابني وان كان فقيرا راجعا (قوله وكأنه الاسد صائلا) وزيد كعمرو كاتب وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه (قوله لان النكرة) قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال يتأني المعلوماتية وفيه ان المفعوله له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز أن يكون مجهولا باعتبار آخر (قوله نكرة موصوفة) لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل الخصوصية بالاضافة لكان احسن (قوله لاستغراقها) وعمومها بنفيها او بوقوعها في حيز نفي او ما بمعناه (قوله ان جعلت امرا حالا) اشار به الى انه ليس نضاي في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا من كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز أن يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف (قوله او واقعة في حيز الاستفهام) لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز التني في كونها غير موجبة (قوله او بعد الانقضاء للتني) لم يميز قدس سره في تعيين صور النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الانكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الانقضاء للتني او مقدما عليه الحال

٢ ورود الاستعمال الخ اي عمل الاستفهام والتني وان وان وان استنبط منها معنى الفعل ايضا فانه يستنبط من ازيد قائم مثلا استفهم قيام زيد ومن قولك مازيد بقائم نفيت قيام زيد ومن قولك ان وان زيدا قائم تحققت قيام زيد (قريبي)

٣ قوله فهو العامل اي الخبر العامل لا التني والترجي (قريبي)

انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تصف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف حيث هو ضمير الحال او نفسها ٢ وعلى المذهبين ٣ لاضمير التكرة ولا يخفى ان لابد من اعتبار عائد ٤ ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله تكرة والتقدير بعد الا الحال عنهما ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلهذا قال ذلك روما للاختصار وانما قال نقضا للنفى لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن التكرير هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان تكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا (قوله او مقدما عليه الحال) انما حسن التكرير حيث ان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة (قوله ويجعل قوله وصاحبها) الخ وحيث يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر او معنى فعلى استفاد من قوله معرفة اي يتعرف غالبا (قوله ولم يزلها) قال قدس سره في الحاشية الزود المتع (قوله ولم يشفق على نقص الدخال) قال قدس سره في الحاشية الانفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة والفتن المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراخ نقص الرجل * بمراد تمام نار سيدن وسيراب ناشدن شتر * (قوله والآن) جمع انا ان خرماده (قوله ثم يرد من العطن) قال قدس سره في الحاشية العطن ماحول الحوض والبئر من مبارك الا بل والمبرك المناخ يعني * جاي شترخوا بانيدن * (قال ومررت به وحده) قال قدس سره في الحاشية الواحد مصدر واحد يحد وحدا ووحدة كوعد بعد وعدا ووعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولان نصب الا في في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم جذفت لقيام المضاف اليه مقامه كما قيل في اقام الصلاة (قوله مثل فعله جهداك) بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم

(والجهد)

٢ اي نفس الحال
٣ وعلى المذهبين اي
مذهب البصريين
والكوفيين فان
اعملت مقدما في
الحال اضمرت الفاعل
في بعد الا كما هو
مذهب البصريين
وان اعملت بعد الا
اضمرت الفاعل
(قريبي)
مقدما كما هو مذهب
الكوفيين
٤ قوله ليصح وقوع
الظرفية صفة ان
ولاشك من انه صفة
فلا بد من اعتباره
(قريبي)

والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة ويضمها الطاقة (قال تناول) اي كل واحد منها او نوعها (قوله وتأويلها على وجهين) قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها انها في معنى التكرة نحو مررت بهم الجم الفقير اي كثيرا سارا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اول اول ولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلاثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الجواز على الحال لوقوعها موقع التكرة اي مجتمعين في الجيء وتأكيدها لما قبلها في تيمم (قوله احدها انها مصادر لافعال) او لصفات اي معتركة ومنفردا والحذف غير واجب في المثال الاول واجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضى (قوله ومعارف موضوعة موضع التكرار) ٢ يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة (قال فان كان صاحبها تكرة) والحال مفردا اذ لو كانت جملة لوجب الواو لا التقديم (قوله ولم تكن الحال مشتركة) نحو جاء رجل وزيد راكبين (قوله التخصيص) فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما يختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص ٣ آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر (قوله ولئلا يلتبس بالصفة) فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم ٤ وان كانت التكرة مخصوصة لتحقيق الالتباس (قال ولا تتقدم على العامل المعنوي) دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لما منع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء (قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا) اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وضارب زيد وعمرو

٢ يعني ان اللام الذهني
الى آخره والاضافة
في نحو وحده فالاولى
ان يقول ان اللام
والاضافة للعهد
الذهني واللام زائدة
(قريبي)

٣ وهو التخصيص
بالقديم (قريبي)
٤ وان كان التكرة
مخصوصة اما بالاضافة
نحو رأيت غلاما رجلا
راكبا او بالوصف
نحو رأيت رجلا
غلاما راكبا
او بالاستغراق نحو
مارأيت رجلا راكبا
(قريبي)

وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو
فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشب به لكن لا يدل على
خصوصية حدث ٢ وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه
كالمكان والزمان والمتعلق والحال الى غير ذلك واذا اختلف ٣ بامر
وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى كلا منهما ما يتعلق به التزاما ان يلى ذلك
المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل
الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان فقول زيد
قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا
اطيب منه رطباً (قوله فعلى هذا معنى الكلام) وحينئذ يكون قوله
بمخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن ضمير
لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ
(قوله واما اذا جعلته داخلا) الى آخره واليه ذهب المصنف في شرحه
كما مررت الاشارة اليه (قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو ان الظرف
يقدم على العامل المعنوي اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوي
ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجوز تقديم الظرف عليه اتفاقا
قال الشيخ الرضى قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا
او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القيل
البر الكرى بستان اى الكرى منه بستان فنه حال والعامل بستان (قال ولاعلى
المجرور) المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا
كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما
الا فى صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا
عن العامل (قوله سواء كان مجرورا بالاضافة) استثنى منه ما اذا كان
المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز
التقديم لكن على قلة نحو يتحرك ماشيا يد زيد * وتبع خيفاملة ابراهيم *
(قوله لان الحال تابعة) الخ قيل لا يرد على نحو را كيا جاء زيد لان الفاعل
من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ
قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور

٢ وعلى كلا التقديرين
احدهما تقدير كونه
دالا على غير معينين
والثاني تقدير كونه
دالا على حدث بل
غير معينين (قريشى)
٣ بامر اى يوجد
(قريشى)

ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع (قوله يجعل كافة حالا
عن الكاف) والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت
انه عليه السلام كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر
قلنا الحصر اضافى لاحقيقى كما اذا جعلته حالا من الناس لانه صلى الله
تعالى عليه وسلم مبعوث الى الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم
ان يكون الكف فى وقت الارسل وليس كذلك لتراخيها عنه قلنا ٢ الحال
مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال ٣ كما مررت الاشارة
اليه (قوله والتاء للمبالغة) كالكافية والنافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء
المبالغة بخصوصية بفعال وفعول ومفعال (قوله اى ارسالة كافة)
اى عامة شاملة (قوله وبعضهم يجعلها مصدرا) اى يكف كفا والجملة
حال مقدرة (قوله والكل تكلف وتصف) لان كافة كقاطبة لازمة
الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولا يخفى ان المتبادر منه هذا
المعنى (قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا) قال الشيخ الرضى
من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد
موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ
الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى ٤ ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾
ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصده التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اى مثل اسد او شجاعا ومنها الحال فى نحو بعث النساء شاة ودرها
وضابطه ان تقصد التقييط فتجعل لكل جزء من اجزاء الجزأ قسطا
وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بواو امامع واو
العطف او بحرف الجر نحو بعث البرقيذين بدرهم (قوله هو مابقى فيه
حوضة) الاظهر ان يقال مابقى فيه نوع عقوصة قال فى الصراخ
بسر * غورة خرما * اول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح
بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر (قوله وهو ما فيه حلوة) ولين
(قوله ولا حاجة الى ان ياول البسر بالبسر) هذا اذا كان هذا اشارة الى
النخل لان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه واما اذا كان اشارة الى التمر

٢ الحال مقدرة اى
وما ارسلناك الا
مقدرة انت الكف
٣ كما مررت الاشارة
اليه من تعريف
الحال (قريشى)

٤ انا انزلناه الخ يعنى
ان لفظ قرآنا اسم
جامد حال موصوف
بصفة اعنى عربيا
وهى الحال فى الحقيقة
(قريشى)

كما هو الظاهر فتأويلها بالتضج وغير التضج او المدرك وغير المدرك (قوله)
 لانه اذا تعلق بشئ واحد (قد مر تفصيل ذلك في ذى الحدين) قال ويكون
 جملة (قال الشيخ الرضى قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزؤ
 الاول منهما اعراب الحال ٢ ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال ٣ وفاء الى
 في شاذ نحويدا بيداي ذويد بذى يد اى التقيد بالتقيد ونحو ٤ بت الشاء
 شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بت الشاء شاة ودرهما
 والواو بمعنى مع كفى كل رجل وضيعة اى شاة ودرهم مقرونان فنصب
 ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز أن يأتي به على الاصل نحو
 بت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم (قوله لان الحال بمنزلة الخبر)
 ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها
 ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه (قوله وهى الضمير والواو)
 لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون
 الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا اووصفا الا اذا حصل لهما ادنى
 انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ماجئتك الا و انت تجبل
 وما جاءنى الا وهو فقير (قال فالاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرية بليس
 لانها مجرد التنى على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف تنى
 داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملازمة
 نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله لانها تدل على الربط
 فى اول الامر) لانها فى الاصل للجمع مع السابق فهى داعية الى
 النظر الى السابق (قال والمضارع المبث بالضمير) قد سمع بالواو وذلك
 لانها جملة وان شابهت المفرد اولانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط فى المضارع
 الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما (قوله
 المشتمة على المضارع التنى) وان كان لم خلافا للاندلسى فانه قال لا بد فيه
 من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضى اذا انتفى المضارع بلفظة
 ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلازمه الضمير والا غلب تجرده عن
 الواو (قوله ليدل) الى آخره هذا تحقيق ذكره السيد الشريف
 قدس سره وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فخرى ان لا تذكره

(قال)

(قال ويجوز حذف العامل) وقد يجب قياسا فى مواضع منها ما اذا
 بين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالقاء او ثم فنقول فى الثمن بعته
 بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن
 زائدا اخذا فى الازدياد ونقول فى غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن
 فصاعدا او ثم زائدا اى فذهبت القراءة كل يوم فى الزيادة والصمود
 (قوله وهى اى الحال المؤكدة) الى آخره هى اما لتقرير مضمون
 الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو
 (قوله والمتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة) فانها ليست قيدا مخصصا
 للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل ٢ غير صحيح الا ان يراد انها
 قيد له بحسب العبارة والتصور (قال اى احقه) وذلك التقدير من سيبويه
 قال الشيخ الرضى وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال
 كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان للاحال ثم
 قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة
 فكأنه قال يعطف عليك ابوك ٣ عطوفا ٤ وذلك ٥ المعنى يتولد من نسبة
 الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ٦ ولهذا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئى الجملة ولا على احدهما (قوله او بمعنى اثبتة) معطوف على
 قوله بهذا المعنى فيكون لاحق متشعبا معنيان التحقيق والاثبات ولاحق
 مجردا معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوى لهما اراد أن يبين
 ان متعلق التحقيق ٧ فى الصورتين ومتعلق الاثبات فى الصورة الاخيرة
 هو الاب من حيث انه اب لاذاته اذ لا معنى لتيقنه وانباته فقال اى
 تحققت ابوته لك الى آخره (قوله اى شرط وجوب حذف عاملها)
 او شرطها فى وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلاثة لان
 الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى
 ولا تعشوا فى الارض مفسدين (قوله التمين) ويقال له التمين والتفسير والمميز
 يحى صيغة الصفة مقام المصدر (قوله التمين) ويقال له التمين والتفسير والمميز
 تكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويرفع الابهام

٢ غير صحيح لان مطلق
 الحال ليس قيد العامل
 بل المتقلة قيد العامل
 لا المؤول (قريعى)
 ٣ عطوفا مفعول ثان
 للاحال ٤ قوله وذلك
 ٥ المعنى اى معنى الجملة
 ٦ ولهذا اى يكون
 عاملها معنويا
 (قريعى)
 ٧ فى الصورتين
 احدهما صورة كون
 احق مأخوذا من
 حققت الثانية صورة
 كونه مأخوذا من
 حققت
 (قريعى)

٢ ويلتزم تنكير الجزء
 الاول لقيامه مقام
 الحال (قريعى)
 ٣ وفاء الى في شاذ
 جواب سؤال مقدر
 الخ (قريعى)
 ٤ بت الشاء شاة
 بدرهم الشاء مفعول
 بت وشاة مبتداء
 وبدرهم خبره والجملة
 الحالية لكنه ينصب
 الجزء الاول اعنى شاة
 (قريعى)

(قال ما يرفع الابهام) الا يظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر
لتعين مبهم صالح لاجناس مختلفة متفاض لتعين واحد منها بالذكر
والاصل فيه التكبير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون
تعريفه باللام او الاضافة نحو غين زيد رايه والم بطه وسفه نفسه الى
غير ذلك وعند البصريين ان غين رايه بمعنى غين في رايه وان الم بطه
مضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه ٢ او بمعنى سفه
بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه ٣ فلما حول الفعل الى الضمير
انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد (قوله
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لعل الوضع شامل للوضع
النوعي المجازي لان اسماء العدد والوزن والكيل اذا اريد بها المعاني
الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تميزا وانما تستدعيه
اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها ٤ مجاز
لكن المطلق منصرف الى الكامل) دفع لما ذكره الشيخ الرضى من
ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارى
والمراد ههنا هو الثانى (قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع) ولهذا
يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على
خصوص حصة منها مجاز (قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات) قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد
لا يقال فينثذ لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت
بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر
المعينة لما يزداد من المشترك (قوله ولا ابهام في هذا المفهوم) ان قلت
هذا يقتضى ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا
الى ان مثلا في قوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ تميز عن ذا لاجال
عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبنى على ارادة
مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا (قوله ولا ابهام في الامن
حيث ذاته) فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هي الصنجة ولا ابهام فيها

انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره (قوله
والا من حيث وصفه) هو بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
بالحقيقة الى الموزون (قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى
زيد) ٢ قال الشيخ الرضى الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا
صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلمنا واما غير مضاف اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول في كفى زيد رجلا او شهيدا كفى شيء زيد
على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف
قدس سره الذات المقدرة ٣ في هذين المثالين ايضا مضافة لانك اذا قلت
كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته
او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته
(قال يرفعه عن مفرد) جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال
الشيخ الرضى ان عن في مثله قيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها
كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد
اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة اى النسبة سبب له لانك
تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقريضة
النسبة فلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار
ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب
زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل
كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام
الاسم يعنى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى
يجيى بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى
بعد كما في قوله تعالى ﴿ طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله وهو
ما يقدر به الشيء) وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد
والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ﴿ ملء
الارض ذهباً ﴾ والماء قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد

٢ قال الشيخ الرضى
الذات المقدرة اما
مضاف الى زيد
انتصب التمييز عنه
نحو شيء زيد
نفسا اذا لم يصح
اضافة التمييز اليه
كما في طاب زيد نفسا
مثل ان تقول طاب
نفس زيد واما غير
مضاف اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز
فنقول في كفى زيد
رجلا او شهيدا كفى
شيء زيد على
ان يكون زيد بدلا
من شيء او عطف
بيان (قريمى)
٣ في هذين المثالين
اى كفى زيد رجلا
او شهيدا (قريمى)

٢ او بمعنى سفه
بالتشديد اى تشديد
الفاء لان الاصل
سفهت نفسه باسناد
الفعل الى نفسه
(قريمى)
٣ فلما حول اى غير
الفعل اعنى سفهت
الى سفه نفسه وحول
هذا الفعل الى الاسناد
الى النفس او في
الاسناد الى المضمر
اى الضمير المستتر
الراجع الى فلان
(قريمى)
٤ مجاز من قيل
اطلاق الاسم العدد
العام على العدد المعين
تأمل (قريمى)

رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك رجلا وبعرضك عرضا (قال ٢ ومنوان سنا) تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد (قوله وهو التوين) لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا (قوله او التون) سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لانون الجمع نحو حسنون وجها لان التميز فيه يكون عن ذات مقدرة (قوله لان المضاف لا يضاف ثانية) لان الاسم لا يضاف الى الاسمين بدون عاطف وان اضيف مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض (قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء) قل الشيخ الرضى قديم الاسم بنفسه فينصب عنه التميز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وباليها قضية ولله دره فارسا اذا كان الضمير مبهما وتانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ﴿ماذا اراد الله بهذا مثلا﴾ والتاسع للتمييز في صورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة (قوله عندي الراقود خلا) راقود نوعي ازيمانه وخم فاراندود كردن قال في الاساس الراقود ميكال مخصوص يأخذ أربعة وعشرين صاعا (قال فيفرد الى قوله ويجمع) ضمير الفعلين راجع الى تميز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تميز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا وقال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع وجب تجريد التميز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء (قوله ما يشابه اجزاؤه) اي يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء (قوله ويمكن ان يحجب عنه) ٣ كان جوابه قدس سره مبنى على التنزل والا فالظاهر ان الجملة بفتح الفاء او كسرهما ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ماهو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع (قوله نحو عندي عدل ثوين) عدل تنك باروماندان (قوله والمعنى ان وجد التميز) هذا الاحتمال مناسب للسياق (قوله بنون الجمع) اراد شبه نون الجمع (قوله لانه لا يعلم

٢ ومنوان سنا الخ وفي الصحاح المن مقصورا الذي يوزن به والتثنية منوان والجمع امانا وهو افصح عن المن والمن والمنا وهو رطلان والجمع امانان وامناه (قريبي) ٣ كان جوابه الى آخره قال الفاضل عصام الدين رحمه الله تعالى هنا هذا بعيد جدا والجواب بان الشارح رحمه الله تعالى اجاب عن هذا بناء على سبيل التنزل ليس بما يستحسنه ارباب الترقى (قريبي)

مثلا عند اضافة عشرين) لا يخفى ان رمضان لو كان تميزا لكان نكرة ولو لم يكن تميزا لاحتل ان يكون علما ٢ بل الظاهر انه علم فالالباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما (قال وعن غير مقدار) قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او هو ينتصب عنه التميز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب (قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التميز) واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التميز الذي يكون للتصيص على التميز فان التصيص عليه انما يناسب ماهو طالب للتمييز (قوله كان الظاهر ان يقول) لان الابهام الذي يستدعي التميز ليس الا في الذات المقدرة التي هي ظرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة حسب احتمالات الظرف ورفع ابهامها التبعي مستلزم لرفع ابهام الظرف صح قوله عن نسبة والنسبة فيه التنبية على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق ألا ترى ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور وهذا حاصل كلامه قدس سره (قوله او المصدر) جعله الشيخ الرضى داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لاحاجة الى قوله او في اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك (قوله نحو حسبك زيد) اي يكفك زيد (قوله فكأنه قال طاب زيد) الى آخره اي كأنه مثل بفعل او شبه فعل تنازعا في نفسا واما وكذا فيما عطف اعني ابوة الى آخره (قوله والدر في الاصل اللبن) قال الشيخ الرضى الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الفيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشيء العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فغنى الله دره ما عجب فعله (قال

٢ بل الظاهر انه علم اذ المضاف اليه يكون علما غالبا فاذا كان علما كان المراد عشرين من رمضان فيدفع الالتباس في تميز المفرد المقدار وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص كالخاتم يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد فانه يصح اطلاق الحديد على الخاتم بان يقال الخاتم حديد (قريبي)

ثم ان كان اسما يصح (الى قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد تقدمها بكون التميز بعد ما لم يكن نصافيا انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلق به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اول فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا لم يحجز هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ تعنى به هنا الكامل في الرجولية ٢ ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطعاً ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب * ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاته قلت فيجوز ان كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التميز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحة هذا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه وملتعلقه جاز ان يكون له وملتعلقه واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تميزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تميزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية

٢ ويمكن ان يجاب الخ يعنى يمكن ان يجاب عن شبهة انتقاض الشرطية الاولى بان مادة النقض لو كانت هذا المثال اعنى كفى زيد رجلا كان الجواب ذلك اى كون هذا المثال خارجا عن حكم التميز وداخلا في حكم الصفة ولو كانت مادة النقض المثال الاول قلنا في جوابه انه لو اريد بنفسا في ذلك المثال القوة المدركة او القوة الحيوانية كانت احدى القوتين لمتعلق زيد وهو ابو قطعا كما كانت لزيد فيندفع شبهة الانتقاض تأمل (قريبى)

الثانية نقي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين ٢ او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التميز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن شئ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب (قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه) جعل الشيخ الرضى صفات الشئ كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه (قوله بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه) فيه مسامحة (قوله وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد) المفار لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه (قوله الواو بمعنى مع) وهى قيد مشاركة ما بعده فلو كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المنسوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر امر ذاتا بان شر ا مبتدا لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم (قوله لان من زاد في التميز) في قسيمه الاول مطلقا وفي قسيمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى ٣ وقال في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التميز يحتمل الحال فمن يخلصه للتمييز (قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا) ولفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيان لا يمنع من التقديم كما في قوله تعالى ﴿ ففشيهم من اليم ماغيهم ﴾ (قوله اذا جعلته لازما) يتضمنه لانه مطاوع له فكان التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل (قوله نحو فجرنا الارض عيونا) انما اتى بالجمع لان التفجر متوعد الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى حار وبارد وغير ذلك (قوله لان المتكلم لما قصد

اى ان يوجد التميز على تقدير ثبوت الجزء الاول وانتفاء الجزء الثانى فعلى هذا التقدير يكون النقي نقي العموم الذى يوجب اليجاب الجزئى اذا كان لما انتصب عنه فقط كان المتعلق مثل طاب زيد نفسا فان التميز فيه لما انتصب عنه فقط ومع ذاليلزم ان يكون تميزا لمتعلقه على ذلك التقدير مع انه ليس كذلك بل ليس بجائز من غير تأويل (قريبى) ٣ وقال في المقتبس الخ وهو اسم رجل يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق بين الفارس والدرهم ان الاول يحتمل التميز والحال لكونه من المشتقات بخلاف

الثانى حيث لا يحتمل الحال بل يتعين فيه التميز فلا حاجة الى من لدفع الاحتمال (قريبى)

قرينة دالة على ان الظاهر غير مراد (قوله وذلك بينه مثل قولك ربح زيد تجارة) غير ربح تجارة زيد كقوله تعالى ﴿ فَا ربح تجارتهم ﴾ (قال خلافا للمازني) استاذ المبرد وتلميذ الاخفش (قوله نظرا الى قوة العامل) قال سيويه كلام العرب استقرار لقياس (قوله قول الشاعر) هو من مجيى الشعراء (قوله انه جبر سلمي) الخ قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسى فلا تمسك (قوله بالفراق) ٢ في بعض الروايات بالعراق (قوله وما قيل) قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مضرا لتطيب المقدر قبل نقسا (قوله غير قاذح في التمسك) اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم (قال المستثنى) الاستثناء من التثنية وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنسوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة ﴿ الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور ﴾ (قوله كافية في تقسيمه) وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب عنه بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشى المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا تقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالف لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عدة المطلق من المنصوبات ٣ وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الآتى وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم المجاز او اجراء حال المبدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الآتى الى المعنى المجازى للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه

(قوله لا يمكن اجراؤها عليه) بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه (قال فالمتصل) الفاء للتفسير (قال هو المخرج) سواء كان اقل مما بقى او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج التثنية فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والنقل الصريح فانك لو قلت له على الف دينار الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضى ما اختاره الاكثر وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعاً كما انها متأخرة عن المنسوب بالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما خلا وماعدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت او لا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج (قال من متعدد) اى ذى عدد وكثرة ٢ (قال بالا غير الصفة) بيان للواقع لئلا يذهل (قال واخواتها) اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال

٢ اى ذى عدد
وكثرة فالتوین فيه
للتكثير (قرينى)

٢. قوله في بعض
الروايات بالعراق
يعنى في قوله بالفراق
روايتان الاولى
بالفراق بالفاء
المكسورة معنى
البيت على هذا أتترك
سلي عاشرها في الفراق
وما كاد الشان تطيب
سلي نقسا بالفراق
والثانية بالعراق بالعين
المكسورة اسم بلدة
معروفة من بلاد
الشام ومعناه على
هذا أتترك سلي
ههنا بالهمزة الى
الفراق وما كاد الشان
تطيب سلي نقسا
بالفراق بالذهب الى
العراق (قرينى)
٣. وتقسيمه اى تقسيم
المطلق او تقسيم
المستثنى الى قسمين
متصل ومنقطع
(قرينى)

لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قلنا على ما قال الشيخ الرضى في دفع شبهة الاستثناء (قوله واحترزه عن نحو جاءني القوم الى آخره) قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا تستعملان في صورة لا يتصور فيها الاخراج كأن تقول جاء عمرو ولا زيد وما جاء عمرو لكن زيد (قوله اي بعد الا واخواتها) لا يقع المنقطع الا بعد الا وغيره ويد (قوله اي ليس بنفي) الى آخره الموجب والمثبت اصطلاحا مذكوره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله (قوله واحترزه عما اذا وقع في كلام غير موجب) وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبديل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان البديل منه في حكم النتيجة فيكون في حكم التفريع وهو في الايجاب مجتمع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في المعطوف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان البديل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفي الشيء وما في حكمه (قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء مافسره بقوله بان يكون الى آخره والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله (قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء) لعل المعترض اراد بذلك انه من قيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي (قوله والعامل في نصب المستثنى) قال الشيخ الرضى قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فصل ولا معنى نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبرصية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز أن ينصب المستثنى (قال او مقدما عطفا على قوله بعد الا) هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن توجه ان انتصابه مشروط بكونه

(بعد)

بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يحتمل معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال (قوله اي المستثنى منصوب ايضا) الى آخره ذهب سيويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الامفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف العطف لكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الاحرار اي لكن الحر لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا﴾ قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا هنا تفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها (قال في الاكثر) متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب او خبر محذوف (قوله واما بنو تميم) الخ وفي بعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الاحرار فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الاحرار وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر (قوله اسم يصح حذفه) متعدد اكان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الاعمر (قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم) ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافع بمعنى مدفوع ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الراحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الامكان من رحمهم الله من المؤمنين ٢ وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يمضك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونحوهم يعني السفينة (قوله التي هي ام الباب)

٢ وهو اي مكان من
رحمهم الله السفينة
وهي ظاهرة
(قريبى)

لأنها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لعمان آخر من المفارقة والظرفية والمجاورة والخلو والتنفذ وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة (قوله أو إلى اسم الفاعل منه) دلالة الفعل على صاحبه (قوله أو إلى بعض مطلق) كما ذهب إليه سيويه وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت في ضمن الكل وإنما لم يجعل راجعا إلى الكل ٣ لأن صيغة الفعل مفرد وإنما قال مطلق محتمل للأبعاض لأن مجاورة البعض المعين لزيد لا تستلزم المطلوب ولا تدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل وأريد منه هنا هذا المعنى (قوله والتقدير جاءني القوم عدا) إلى آخره إذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى عن كذا فإذا قلت جاء القوم عدا بحيثهم زيدا كان المعنى انتفى الجيء عنه وإذا قلت عدا الجاني زيدا أو بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجاني أو البعض عن زيد بمعنى أن ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم وإذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فإذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى الجيء من زيد أو انتفى الجاني أو البعض من زيد أي سلب عنه (قال ولا يكون) لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن (قوله وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل) الخ قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد (قال فيما بعد إلا) حال من الضمير الجور وروى قيل بدل منه وتوجيه الشرح أولى لأن المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التثنية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وحينئذ يكون قوله فيما بعد إلا متعلقا بجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى أن هذه النسخة أحسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلك أن تجعل قوله فيما بعد إلا على تقدير النسخة الأولى متعلقا بقوله يختار وحينئذ يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع أو بالآخر فقط لأن جواز النصب في المستثنى هو الأصل وإنما الحاجة إلى الاشتراط احتياج الرفع (قوله ولم يشترط) لكن لا بد من اشتراط أن لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه إذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني أحد حين كنت جالسا لا زيدا لم يكن البدل مختارا وإن لا يكون ردًا لكلام تضمن

٢ دلالة الفعل على صاحبها يعني أنما رجع ضمير عدا وخلا إلى اسم الفاعل من القوم المقدم في قولك جاءني القوم عدا أو خلا زيد لدلالة ذلك القول على صاحبه وهو الجاني (قريبي) ٣ لأن صيغة الفعل أي عدا أو خلا في القول المذكور مفرد وضميره أيضا مفرد ورجوع ضمير مفرد إلى الجمع غير جائز (قريبي)

الاستفهام نحو ما قام القوم إلا زيدا في جواب من قال أقام القوم إلا زيدا فإن النصب هنا أولى لطابق الجواب السؤال (قوله على البدلية) أراد بدل البعض من الكل وإنما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لأن الاستثناء المتصل يعني غناء الضمير لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه (قوله لا بالأصالة) أي بنوع تمحل (قال ويعرب على حسب العوامل) أي على قدرها اعترض عليه بأن المراد أما عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه فإن أريد الثاني يرد نحو مررت إلا يزيد فإنه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وإن أريد الأول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله إذا كان المستثنى منه غير مذكور إذا المستثنى أبدا يعرب على حسب عامله ٢ ويمكن أن يختار أن المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال إن لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو مررت العامل في النصب المحلى للمستثنى منه (قال إذا كان المستثنى منه غير مذكور) قال الشيخ الرضوي أنما أعرب حينئذ بأعراب المستثنى منه لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى ٣ وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب النصب يعني فإذا أخذ المستثنى منه لم يبق للمستثنى في حيز الفضلات فأعطى ما هو حقه من الأعراب لانتفاء الجزء الأول (قال ليفيد فائدة صحيحة) فيه أن النحوي يبين دلالة الهيئة التركيبية على أصل المعنى صح أو لم يصح ألا ترى جواز جاء كل أحد إلا زيدا فينبغي أن يجوز جاء إلا زيدا ويمكن أن يقال أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب أما الأول فلأن الاستثناء المتصل قرينة على إرادة العام وذلك لأنه يقتضي تعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام ليس لها معارض فتعين المراد وأما الثاني فلأن الاستثناء وإن كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم إرادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم إن استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا (قال

٢ ويمكن أن يختار الخ يعني يمكن أن يختار الشق الثاني وهو أن المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال في وقوع ذلك الوجود أن لزيد في ذلك المثال جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو مررت العامل في النصب المحلى للمستثنى منه (قريبي) ٣ وإنما أعرب المستثنى منه الخ أي عمل العامل لأنه أي المستثنى منه الجزء الأول من المنسوب إليه المركب (قريبي)

الا ان يستقيم المعنى) وهو استثناء من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب
العوامل فى الموجب فى وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه
حينئذ يتعين المراد (قوله اذ معنى مازال ثبت) ٢ الاظهر ان يقال ثبت
دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نقي النقي يفيد دوام الاثبات
وفى افادته بحث (قوله لان نقي النقي اثبات) ٣ اى مستلزم للاثبات
فانه عينه فان تصور نقي النقي يتوقف على تصور النقي وتصور
الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه (قال ما جاء فى من احد)
لومثل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشئ وهل زيد
بشئ استيفاء للصور الاربع التى تعذر فيها حل البدل على اللفظ
لكان اولى (قوله فعمرو ٤ محمول) يجوز أن يكون بدلا من الضمير
المستكن فى فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم
انه بدل محمول على لفظه واضعف منه فى النصب نصب لاله الا الله
لان السامع فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء وبعبارة وكذا فى
لا نقي الاعلى (قوله قيل انما وصفه به) لو لم يوصف به اصح ايضا
لجواز أن يراد بالتوين التحقير (قال لان من الاستغراقية) انما قيدها
بها لان من قد تكون زائدة فى الموجب عند الاخفش اذا لم تكن
استغراقية (قوله لانها لتأكيد النقي) اى نقي مجرورها سواء باشرته
اولا نحو ما جاء فى من رجل وامرأة (قال لا تقدرا) اى لا تقرضان
وقوله عاملين تميز او حال او مفعول ثان يتضمن معنى الجمل (قال لانها
عملتا للنقي) يعنى انه علة حملها على ليس وان او جز العلة وعلى
التقديرين بانتفاء تنفى العلة (قوله فعمرو مرفوع على انه) الى آخره
النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملهما
اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى
فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه (قال انتقض معنى
النقي) اى انتقاضه فهو مصدر مجهول (قوله وهو الفعلية) وذلك
لان معنى ليس فى الاصل ما كان بدليل لحقوق علامات الافعال عليه

٢ الاظهر الخ لان
عدم الزوال لا يوجد
الا فى اثبات الشئ
لان الشئ اذا ثبت
فى بعض لم يصح نقي
الزوال ونقي دوام
الزوال (قرئى)
٣ اى مستلزم اى
ملزوم واللازم
الاثبات (قرئى)
٤ فعمرو مرفوع
على انه محمول على
محل احد وهو الرفع
بالابتداء لاعلى لفظ
(قرئى)

(نحو)

نحو ليست وليست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضى فحكمها حكم
ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يبنى فيه ويبقى عمله نحو
ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون بعد الا (قوله مع كسر السين
او ضمها) قال الشيخ الرضى كسر السين مع القصر وفتحها مع المد
مشهورتان (قوله لكونها حرف جر) واليه ذهب سيويه والدليل
على حرفيتها قولهم حاشاى من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها
صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم بعدها
شاذ عنده (قوله واجاز بعضهم النصب) الى آخره بدليل حاشيت زيدا
او حاشيه قيل ٢ يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا ليت اى قلت
لا لاولى ليت اى قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته
اللام تبين فعليته قال الشيخ الرضى الاولى انه مع اللام اسم لمحيثه
منونا نحو حاشا لله فى بعض القراءات وانه مصدر بمعنى تنزيها لله
فيجوز على هذا ان يرتكب ككون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى
تنزيها واما حذف التوين فى حاشاك لاستكراههم التوين فى ما غلب
عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم فى سبحان من علقمة
ان ترك تنوينه ٣ لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف
لما غلب استعماله مضافا (قوله ومعناها تنزيه المستثنى) اذا استعمل
حاشا فى الاستثناء او فى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده عن سوء
ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيتبدأون بتنزيه الله تعالى
من السوء ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزّه عن
ان لا يظهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون أكد وابلغ (قوله انتقل
اعرابه اليه) فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله
نحو ما جاء فى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاء فى الا زيد قيل
لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا لكان الاحسن ان يقول
واعراب غير المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف
لان ذلك فيه عارض (قال وغير صفة) غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
(قوله باعتبار قيام معنى المقابلة لها) سواء بحسب الذات او بحسب

٢ قوله يحتمل حاشا
ان يكون الخ وهذا
التفسير اشارة الى
ان العامل فى لا ليت
محذوف وهو قلت
وليت بمعنى لا لا كذا
الحكم فى قوله ولو
ليت اى قلت لولا
ومثله قولهم بسم
زيد اى قال بسم
الله الرحمن الرحيم
وحذف زيد اى قال
الحمد لله وصلو زيدا
اى قال اللهم صل على
محمد الخ (قرئى)
٣ لا يدل على علميته
اى على ان يكون
سبحان علما غير
منصرف مثل عثمان
ترك تنوينه لعدم
الانصراف (قرئى)

الوصف لكن قال الشيخ الرضى ان استعمال الغير بالاقتدار الثاني مجاز
(قوله وذلك لاشتراك كل منهما) الخ يعنى انه استعير غير بمعنى
 الا لاشتراك كل منهما فى معنى المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها
 لموصوفها ذاتا او وصفا والاتدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها فى الحكم
 مجاز استعمال كل منهما فى معنى الآخر بعلاقة المشابهة **(قوله مذكورا)**
 انما اشترط ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة **(قوله نحو ما جاء فى**
رجلان الا زيد) قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل
 لان المحكوم عليه انسان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه **(قوله**
وانما قلنا) الخ هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة ٢ لا يوجب التعذر وانتفاؤه
 لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب
 ان يقال لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عديمه وقد يتكلف بان المراد
 بغير المحصور غير المعلوم لئلا يلزم بينهما تخالف لتلازم بينهما غالبا
(قوله فالأى الآية صفة) قال سيويه لا يجوز هنا الا الوصف
 يعنى لم يحجز البديل لانه لا يكون الا فى غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر
 النفي المتفاد من لو لان النفي المعنوى ليس كاللفظى الا فى قلما واقل وابى
 ومتصرفاته وصرح بذلك الشيخ الرضى وايضا البديل لا يجوز الا حيث
 يجوز الاستثناء **(قوله يجب ان لا يتعدد الآلهة)** أى يجب ان لا يكون
 اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء
 اللازم مستلزم لانقضاء الملزومات كلها ٣ كما ان اثبات الملزوم مستلزم
 لاثبات لوازمه كلها **(قوله أى بناء على طرفيهما)** قال الشيخ الرضى
 ما حاصله ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى
﴿مكانا سوى﴾ أى مستويا ثم حذف الموصوف واقیم الوصف مقامه
 مع قطع النظر عن معنى الاستثناء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
 استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البديل تقول انت لى مكان عمرو أى بدله
 لان البديل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البديل فى الاستثناء لانك

٢ لا يوجب التعذر
 الخ أى عدم ايجاب
 تعذر الاستثناء
 لا يوجب عدم التعذر
 بل يجوز التعذر
 وعدم التعذر فى غير
 المحصور (قريشى)
 ٣ كما ان اثبات
 الملزوم الخ كطلوع
 الشمس مثلا فى قولنا
 ان كانت الشمس
 طالعة فهذا موجب
 ومستلزم لاثبات
 لوازمه كلها كوجود
 النهار وسائر لوازمه
 من النظر اليه والتميز
 بالاشياء بسبب ضياء
 الشمس (قريشى)

اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى
 البديل المطلق فى الاستثناء فنسوى فى الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار
 بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق
 انه ظهر بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا
 الى معناه الاصلى اذ المهود فى اعراب صفات الظروف بعد حذف
 موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد
 فجعلوه فى حكم الغير **(قوله والمراد ببعديّة المسند)** الخ اراد باسمها وخبرها
 ما يصير اسمها وخبرها ٢ والاظهر فى العبارة ان يقال المراد ببعديّة المسند
 لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها **(قوله فالاسناد الواقع**
بين اجزاء الخبر) لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء
 على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها
(قال كاسر خبر مبتدأ فى اقسامه) قال الشيخ الرضى ما حاصله ان خبره
 قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه
 واما عند الجمهور فيجب ان يكون ماضيا الامع قد ظاهرة او مقدره
 وكذا قالوا فى اصح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا
 بصبح زيد يقول واخواته والاولى ما ذهب اليه ابن مالك تجوز
 وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها فى قوله تعالى ﴿وان كان قبضه﴾
 قد من دبره ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام
 وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال ومرادفاتهما اما صار فلكونها
 ظاهرة فى الانتقال فى الزمان الماضى الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة
 ان لا يستمر الحال المتقل اليها واما مازال واخواتها فلانها موضوعة
 للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فانه يضارع
 اسم الفاعل واما مادام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضى الى معنى
 الاستقبال غالبا واما ليس فهى للنفي مطلقا كما هو مذهب سيويه
 والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **(قوله وكذلك اذا**
انتفى الاعراب) اما ما وقع فى بعض التفاسير فى قوله تعالى ﴿فما زالت﴾
 تلك دعواهم ان تلك خبر قلعل ذلك مبنى على ان الحذف فى تعيين

٢ والاظهر فى
 العبارة ان يقال الخ
 يعنى الاولى ان يترك
 على اسمها وخبرها
 ويقال المراد ببعديّة
 المسند لدخولها ان
 يكون اسناده واقعا
 بعد دخولها لئلا يلزم
 تعريف الشئ بنفسه
 وهو دور وانما قال
 الاظهر دون
 الصواب لجواز
 ان يكون (قريشى)

الدعوى لا في كون تلك دعوى (قوله وهو كان) يعني ان اطلاقه ليس
بحيد (قال في مثل الناس) قال الشيخ الرضى يحذف كان مع اسمها بعدلو
وان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ٢ اطلبوا العلم ولو بالصين اى
ولو كان العلم بالصين وبعدلن واخوانها نحو رأيتك لدن قائما اى لدن كنت
قائما (قوله وهى ان يجرى بعد اسم) وجاز تقدير معه اوفى عمله ونحو ذلك
مع كان المحذوفة واذا لم تجز تعين النصب نحو اسير كما تسيران راكبا فراكب
وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فاناراكب وان كنت راجلا فاناراجل
(قال اربعة اوجه) قال الشيخ الرضى ربما جرما بعدان وان لامع ما بعد قائما
ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان صالح بطاح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطاح
(قوله ونصبهما) يجوز في الثانى تقدير فعل لا ثنى نحو يحزى خيرا (قوله
ورفعهما) قال الشيخ الرضى في رفع الاول ضعف معنوى ولفظى اما الاول فلان
مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله او معه خيرا واما الثانى فلان حذف
كان مع خبره الذى هو في صورة الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جاريا
ومحذورا بخلاف حذفه مع اسم الذى هو كجزئه لاسيا اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت بضعف تقديرها لقلة استعمالها
ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال ويكون الشهرة دالة على المحذوف
(قوله فكان جزاؤه خيرا) انما يصح دخول الفاء على الماضى لانه مقدر
والفعل المقدر لا بدله من الفاء (قوله فاصل اما انت لان كنت) قال الكوفيين
ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة في الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال
الشيخ الرضى لا ارى قولهم ٣ بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما
المعنى فلاستقامة التعلق واما اللفظ فلم يجزى الفاء في قوله * اباخرشة اما انت
ذانفر * فان قومي لم يأكلهم الضع * ولا يجوز أن يكون اصله لان كنت
ذانفر متعلقا بقوله لم يأكلهم اذ يتمتع تقدم ما بعد الفاء عليها لامع اما
الشرطية فلا بد من تقدير فعل ما ههنا عند البصريين من نحو قوله يفتخر
ويتكبر ثم قال والاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة

٢ اطلبوا العلم الخ
حذف كان مع اسمه
الذى هو ضمير مستتر
والصين اسم بلدة في
ولاية جين وماجين
(قريبي)

٣ قول الكوفيين
بعيدا من الصواب
لمساعدة مصدر
مضاف الى الفاعل
وذكر المفعول
متروك اى مساعدة
(قريبي)

فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع
مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب
تغير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما يكون كافة لها
عن مقتضاها اعنى الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف
فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب
في جزائها الفاء نحو اما زيد فتطلق اى ان يكن شئ موجودا فزيد منطلق
فلا بد اذن من اقامة جزءها مقام الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازمة
بل يجوز حذفها وانباتها (قال المنصوب بلا التى لثنى الجنس) من غير
تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه منصوب بلا
(قوله اى لثنى صفة الجنس) اى لثنى ما جرى عليه (قوله لما عرفت) من
معنى البعدية او الدخول لا ينفى انه لاحاجة في اخراجه عن تعريف
المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله يليها ثم انما الحاجة اليه في تعريف
اسم لاولمه قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل
في اخراجه المراد الذى اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول
ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها (قوله وهذا القدر كاف الخ) فيه
ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها لها فالتعريف غير مانع
اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه (قال او مشبهاه) ان قيل
ما تقول في قوله تعالى لا تزيب عليكم اليوم * اى لا تقيح عليكم بفعلكم
ولا عاصم اليوم من امر الله * فان حرف الجر صلتان للمصدر واسم
الفاعل ٢ وهما لا يتمان بدون صلتها فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما
مبينان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم
ظرف لعامله او بالعكس وعن الثانى بان قوله اليوم خبر اى لا وجود
عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعنى لا يعصم
من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان
حرف الجر الذى هو صلة المصدر جاز أن يجعل خبرا عن ذلك المصدر
مثبتا كان او منقيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير
المصدر واما حرف الجر الذى هو صلة الاسم الفاعل لم يحجز ان يجعل خبرا

٢ وهما الخ اى المصدر
واسم الفاعل لا يتمان
بدون صلتها فيكونان
مشبهتين بالمضاف
مع انهما مبينان
على الفتح والحال
ان المضاف والمضارع
له لم يكونا مبينين
لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه
في الاصل اعنى
الاعراب
(قريبي)

عن اسم الفاعل فلا تقول بك ما رآني على ان بك خبر عن ما رآني (قوله اي المسند اليه بعد دخولها) يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر (قوله والكسر في جمع المؤنث السالم) ٣ خلافا للمازني فانه يبينه على الفتح (قوله بلا تنوين) لانه وان لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فتح من الدخول على المبني ومنهم من يبينه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء ٤ نظرا الى ان التنوين للمقابلة (قوله والياء) منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المستثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جملا اسميا واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف (قوله لانه جواب) ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراق لا يفيد التخصيص الا يرى ان ما جاء في رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاء في من رجل (قوله لان الاضافة) اي الاضافة الى الاسم الصريح ترجع جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ك ونحوه (قال والتكرير) وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفى فلا بد من التكرير للتنبيه عليها (قوله لكن مطلقا لا يمينه) يعني اراد تكرير النوع لان تكرير الشخص (قوله ليكون مطابقا) انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكتفى نعم او لا (قوله لاشتهاره) ولقوله عليه الصلاة والسلام (اقضاكم على) (قوله ويقوى هذا التأويل) اعلم ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وفي عبد الرحمن وان الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرها اما النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التأويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتكثير جملة مقويا للتأويل الثاني (قال وفي مثل لاحول ولا قوة) اي لاحول عن المعصية ولا قوة في الطاعة (قوله فانها بحسب التوجيه يزيد عليها) لانك اذا فتحتها يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتها يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون

٣ خلافا للمازني فانه يبينه فان المازني يبنى جمع المؤنث السالم على الفتح لا على الكسر (قريبي) ٤ نظرا الى ان التنوين للمقابلة كنون التثنية والجمع (قريبي)

لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان تكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون للتبرئة (قوله وخبرها محذوف) واحدا مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انها عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وعمر اقايمان (قوله اي لاحول ولا قوة موجود) ٢ الاظهر موجودان (قوله ويجوز ان يقدر لهما) خبر واحد وعند سيويه فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع واما عند سيويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرفع الخبر بماملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر (قوله فلان لازائدة) قال الشيخ الرضوي يجوز ان يحمل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيا عن العمل لجواز الغائبا اذا كان اسمها نكرة غير مفصلة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية او كليهما (قوله والثاني معطوف) على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان (قوله وضعف) المضعف الشيخ الرضوي (قوله لا لكونها بمعنى ليس) اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يره والا كون اسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا ابراح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة (قال واذا دخلت الهمزة) دون الجار فانه اذا دخل يجر نحو كنت بلا مال وغضبت من لاشئ وربما يفتح نظرا الى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها (قوله اما الاستفهام) ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلاثة لكن لا يختصر فيها لجواز ان يكون بمعنى التقرير والانكار والتوخي فالاولى ان تصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون مجرد الاستفهام وقال سيويه لا يجوز حمل التابع

٢ الاظهر موجودان وانما قال الاظهر لان افراد موجود يصح ايضا بتأويل كل واحد (قريبي)

على الموضوع في صورة التثنية اذ التثنية يغنيها عن الخبر فيصير اسما مقعولا
فمغنى الاغلام اثنى الغلام وقال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره
(قوله واما قوله الارجلا) يعني كان القياس الارجل بالبناء آخره يدل
على محصلة تبيث المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيث اي تبيث
تفعل كذا (قوله لمكان الاتحاد) اي ثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال
لفظا وتوجه التثنية اليه حقيقة لانك اذا قلت لارجل ظريف اي كسا
فكانت قلت لا ظريف (قال ومغرب رفعا ونصبا) مصدران نوعيان
٦ والقول بانه منصوب بترع الحافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان
(قوله ويجعل مرفوعا) قد مر ان القياس مغنى الخبر (قوله لكن
ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) ولا يخفى ان ذلك ٣ يقتضي
وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون
في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ رضي (قوله
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة) وذلك الاسم المثنى والجمع
المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند
الشيخ رضي فالاولان والاب والاخ (قوله واجراء الاحكام المضاف عليه)
انما زاد ذلك لثلاثتهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان
كذلك لوزن لا اباله كما ينون لاحسن وجهه ولم يحذف النون في لاغلامى
(قوله اي لمشاركة اسم لا حين يضاف) يعني ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشترك
للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر
فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشترك له (قوله
وهو الاختصاص) جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره
من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به (قوله لفساد المعنى) قال
المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت
لثلاثهم ذلك قالوا الحامل على هذا التغير قصد النصب من غير تكرير
لا تخفيفا وذا لا يفسر مع المعرفة (قوله ولا يحذف الاعم وجود الخبر)

٦ والقول بانه
القائل به الفاضل
الهندي فانه جوز
النصب بترع
الحافض ايضا
(قريبي)

٣ يقتضي وجوب
البناء اي لان تابع
المنادى المبني اذا كان
بدلا يكون حكمه
حكم المنادى المستقل
فيجب بناؤه كما علم
في باب المنادى فاذا
كان حكم سائر توابع
اسم لاحكم توابع
المنادى المبني يجب
بناء تابع اسم لا المبني
اذا كان بدلا لكونه
في حكم المستقل
(قريبي)

كما لا يحذف الخبر الاعم وجود الاسم والعلة واحدة (قال خبر ما ولا)
وقد يلحق لالتاء كما في ربت وثمت لتأنيث الكلمة او المباعدة ولا يدخل
حينئذ الاعلى حين مضافا الى نكرة وهو الفاعل او على ايان وهنا
مستعارا للزمان نحو ولات حين مناص والفاعل في حين النصب
بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل
الا محذوفا احد جزئي الجملة (قوله المشبهتين في التثنية) الى آخره قال
الشيخ رضي ان ما وليس لتثنية الحال عند النجاة والحق انهما لمطلق
التثنية (قوله اي خبرية) يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبر ما ولا قال الشيخ رضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب
خبرها (قوله واما بنوعيم حيث لا يذهبون) الى آخره وذلك لان قياس
العوامل ان تختص بالقييل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون
متكئة بنيتها في مركزها ٢ وما مشتركة بين الاسم والفعل (قوله نافية
مؤكدة) والا فالتثنية على التثنية يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا
من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الا مقصولا بينهما (قال
او انتقص التثنية بالا) نقل عن يونس انه يحيز الاعمال مع الانتقاص بالاواند
٣ في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا
واجيب عنه بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وهو
مصدر فعل محذوف وان معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ومزقناهم
كل ممزق﴾ فهما مثل قولك ما زيد الاسيرا (قال او تقدم الخبر) او تقدم
ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو وضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى ﴿فما منكم من احد عنه حاجزين﴾ (قوله
اي على خبر ما) منصوبا كان او مجرورا بالبناء الزائدة (قوله حكم
المعطوف الرفع) جملا على المحل قال الشيخ عبد القاسم هو خبر مبتدأ
محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل
التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انزالها عن العمل (قوله
يعني الجر) بيان للواقع فلا يشوم الدور (قوله لفظا او تقديرا) لم يقل

٢ وما مشترك بين
الاسم والفعل اي
غير مختصة بالاسم
او بالفعل

(قريبي)
٣ في ذلك اي في
تجوز افعال ما مع
الانتقاص بالاشعرا
وهو وما الدهر الا
منجنونا باهله وما
طالب الحاجات الا
معذبا وهذا البيت
من البحر الطويل
ومن الضرب الثاني
ومقبوض العروض
والضرب المنجنون
بفتح الميم والجمع
الدولاب التي يستقي
عليها والاستشهاد
على ان ما عمل فيه مع
الانتقاص بالاحيث
نصب منجنونا ومعذبا
(قريبي)

٢ او محلا لان المصنف ذاك اقسام العرب (قوله بل بحيث كونه مضافا اليه) كما صرفي بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الى آخره مجر سابقه مع ان المراد متين (قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه) لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء (قال والمضاف اليه) اني الظاهر موضع الضمير للتصحيح على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفي بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه يخص بالمضاف اليه حقيقة (قوله اي ملفوظا كان) اشار به الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفا في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيهم وراز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الاسماء واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو انا سارعة وبطوا والقول بان اللفظي والتقدير من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل (قوله وهو الجر) بيان للواقع لا ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجزورات يصير دوريا لان الخفا في المجزور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور (قوله اي منسلا عنه) ٣ يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين (قال تنوينه او ما قام مقامه) اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرّد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نوني التنوين واجمع الحصر واما الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما صح فيه التنوين والتون يقدر فيه انه لو كان

٢ لم يقل او محلا الخ لان الاعراب المحلى لا يكون الا في المبني (قريبي)

٣ يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه لان التجريد لا يسند الى الطاري اعني التنوين بخلاف الانسلاخ فانه يسند اليه مثالا يقال انسلخ ثوب فلان ولا يقال جرد ثوب فلان بل يقال جرد فلان عن ثوب ولهذا جرد للمجرد في مجردا تنوينه عن معنى التجريد واريده معنى الانسلاخ (قريبي)

فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد بصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو هنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف (قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر) اذلا معنى لا اعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعدد بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل حرف الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بناية حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة (قوله لانها تفيد معنى) اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص و اراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ (قوله علامتها) انما قدرها اذلا يصح حمل قوله ان يكون الى آخره على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرائها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلمة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام موق للاضافة المعنوية لا لعلامتها (قوله كاسم الفاعل) الخ والمنسوب (قوله واما مساو) كان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمراودة والمساواة (قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم) فان الاحد هو يوم الاحد (قوله ولا يصح اظهار اللام فيه) اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقيتين وفي مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة للاضافة مثل عند وذو ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تناقرا لانه غير مأنوس (قوله ولا يحتاج فيه الى التكاليف) قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه واطافة الجزئي الى الكلى بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والالزام فك كل عن الاضافة وهذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان وتصحيح اضافة الجزئي

الى الكلي مما لا يجدي نفعا في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد
(قوله فان معنى ضرب اليوم) الخ يعني ان هذه الاضافة بادني ملايسة ويكفي
 في الاضافة بمعنى اللام ادني ملايسة نحو ٢ كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له
 اختصاص بالمرأة الخرقاء بملايسة انها تشرع في التهيء لاسباب الشتاء عند
 طلوعها لاقبله كما هو شأن النساء المدبرة المهينة للامور في احيائها **(قوله)**
 واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة) وايضا لما كثرت لزوم ارتكاب مجاز كثير
 وذلك لان الاضافة بادني ملايسة مجاز **(قوله كما لا يخفى)** الا يرى
 ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه
(قوله قلنا لا يضر ذلك) الخ قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة
 ليفيد ان الواحد محادل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست
 للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير به الى غلام
 من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشتهر
 بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع
 عند اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
 غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
 الوضع لو احد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه
 ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور مما ذكر في كتب البلاغة وهو ان
 اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء
 كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعروف بلام الجنس يكون تارة
 لارادة نفي الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين
 وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما
 كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذه بادني عناية **(قوله)**
 وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل) انما قال في نحو ليشمل ماهو
 بمعناها كشبهك وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم
 يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال انه اختار قول
 ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل
 فان المثل بمعنى المائل والغير بمعنى المفاير واطافة اسم الفاعل
 اذا لم يكن للماضى لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا

ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكيفك ونهيك لان معنى
 حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب
 يجعل واحداً وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرها بما قال بعضهم
 ان واحداً مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير
 لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف
 الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد
 امه فالحاء عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة
 نكرة فان كان ذلك الصاحب المقدم معرفة تعرف المضاف وكذا
 ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر
 بلدته ورئيس قيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق
 اندفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب **(قوله لتوغلها)**
(في الابهام) لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل
 كل ما في الوجود الا ذاته **(قوله الان يكون للمضاف اليه ضد واحد)**
 هكذا قال ابن السري وقدح ابن السراج في قوله تعالى ﴿ نعمل صالحا ﴾
 غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب
 ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي
 بانه بدل لاصفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله من عدم التعريف
 ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره
 بقوله اذا قصد **(قوله نكر بان يجعل)** كذا قال الشيخ الرضي اراد به
 مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او اراد ماهو الغالب
 في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ
 الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع
 التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب التداء وذلك اذا اضيف العلم الى ماهو
 متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا
 الا زيد واحد **(قوله لكان طالبا للادنى)** ٢ وهو مستنكر في بادى
 النظر **(قوله لكان تحصل الحاصل)** يعني ان المقصود من الاضافة الى
 المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت

٢ وهو اى طلب
 الادنى مستنكر في
 بادى النظر وان كان
 جيدا في الحقيقة اذا
 كان ذلك الادنى
 شريفا معنى
 (قريعى)

٢ كوكب الخرقاء
 سهيل قال الشاعر
 اذا كوكب الخرقاء
 لافى سحرة سهيل
 اذا عت غز لها لا
 في القرائب هذا البيت
 من البحر الطويل
 عروضه وضربه
 مقبوضان وسائر
 الاجزاء سالم وذكر
 الفاضل الرومي
 وكانت هذه الخرقاء
 تضع وقتها لحلول
 الصيف فاذا طلع
 سهيل وهو كوكب
 يقرب القطب الجنوبي
 التي تطلع عند انتهى
 السحرة بالضم
 السحر وسهيل
 مرفوع على انه بدل
 من كوكب او عطوف
 بيان له والقرائب
 جمع قريبة عند ابتداء
 البرد تنبت لمحى
 الشتاء وفرت قطنها
 الذي يصير غز لافيا
 يؤول اليه في قراشها
 استعدادا له يعنى
 اقاربها ومشاركها
 (قريعى)

الى المعرفة لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعنى اصل التعريف (قوله
 وبين جعلها علما) فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم
 لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة (قوله بل فيها زوال
 تعريف) الخ حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازال مقتضى الوضع
 الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع
 الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة
 (قوله من ترك اللام) فقط (قوله قال ذو الرمة ثلاث الاثافي) الى
 آخره نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما : ايا منزلى سلمى سلام عليكما
 هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى به
 ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال في هل يرجع اى رد جواب السلام
 وفي او يكشف العمى عن المستجير الذى هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلث
 الاثافي جمع تفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التى ينصب القدر عليها
 والبلاقع جمع بلقع بمعنى الحالى (قال صفة مضافة الى معمولها)
 قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابداء فيها هو
 فاعلها و اضافتها اليه لفظية وان اسى الفاعل والمفعول يعملان
 في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال او المستقبل
 او الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب
 خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو
 ومضروب على يابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره
 اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار و اضافتهما الى المفعول به
 والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية
 وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فتصير الاضافة
 لفظية كما يؤول القيد بالمقيد والغير بكسر الفين او ضمها وسكون الباء
 الموحدة بالغابر (قوله نحو مصارع البلد) ونحو الحمد لله فاطر السموات
 والارض فانه بمعنى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة
 الماضى لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان
 يوم الدين ظرف او مفعول به انشاعا كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة

٢ نحو فاطر السموات
 والارض مبدعهما
 من الفطر بمعنى الشق
 كأنه شق المدم
 باخراجهما منه
 والاضافة محضة لا
 بمعنى الماضى كذا في
 القاضى (قريشى)

بهذا الاعتبار لفظية (قال ولا تقيد الانحيف في اللفظ) اى الاخفة في اللفظ صرح
 بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة
 في المعنى كما اشار اليه قدس سره (قوله واضيف القائم اليه) بعد جعله مشبها
 بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع من الصفات نعت
 المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل
 ماروعى في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
 فرع المعنوية (قوله والمراد ان المشار اليه بشم) الى آخره ٢ لا يخفى
 ان المجموع المركب من الاشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل
 واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
 وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق
 ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل
 قوله ومن ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز
 كما يقال فلان قتل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتل بعضهم (قوله وعلى
 هذا كان الانسب) الى آخره لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل
 الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا (قال خلافا للفراء) اى يخالف
 هذا القول خلافا للفراء (قوله واجاب المصنف) واجاب بعضهم بان
 الاضافة ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم
 بقاءها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله
 (قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة) ٣ لان اثبات المطلوب يتوقف
 على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب (قوله اللهم
 الا ان يقال) لا يخفى بعده لان المتبادر ضعف في التركيب لا في الاستدلال
 (قوله اذ لانص فيه على الجر) فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي
 كافية في الاستدلال (قوله يستوى فيه الجمع والواحد) اى هو مشترك
 بينهما كالفلان (قوله وفيه وجهان آخران) الى آخره اما الرفع فقيح
 لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها
 بالمفعول فنصب (قوله يعنى سيويه واتباعه) تبع فيه جماعة من الشارحين
 حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيويه من جواز

٢ لا يخفى ان المجموع
 المركب الخ اعني افادة
 التخفيف وانتفاء
 التعريف التخصيص
 (قريشى)
 ٣ لان اثبات المطلوب
 الخ وهو امتناع
 لتربك الضارب زيد
 يتوقف على ابطال
 دليل الخصم والخصم
 هو الفراء ودليله قول
 الاعشى : الواهب
 المائة الهجان عبدها
 ووجه التوقف بين
 وقوله رابط لا ابطال
 دليل الخصم يتوقف
 على اثبات المطلوب
 ووجه التوقف ايضا
 ظاهر فتوقف الشيء
 على ما يتوقف عليه
 فلزم الدور الذى
 يشمل عليه المصادرة
 وهو باطل
 (قريشى)

الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا نصب
قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضى الى سيويه الا ما هو المشهور
من مذهبه واستند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احدى قوليه وجار الله
(قال حملا ٢ اى لمحمولته) او لحاملتهم له بناء على جملة مفعولا له للفعل
المفهوم اى جوتوا حملا (قوله ولم يحملوا الضارب زيد) الخ بقى على
هذا التقرير دون التقرير السابق شئ وهو انه لم يحملوا الضارب زيد
على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون
التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التوین في باب ضاربك ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لأن التوین واتصال الضمير عما يتناهيان
سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى
الخفة لم يسألوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب
ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه * ان قلت يرد على هذا
التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية
تفيد التخفيف * قلنا لعل المصنف لم يرض بهذا القول او قال بان التوین
قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التوین لفظا ثم حذف
من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حجاج بيت الله ان قلت فعلى هذا
ينبغي انه لا يجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب
زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك
في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد متشابها
لضارب زيد في ذلك (قوله وحصل التخفيف جدا) من جانب المضاف
ومن جانب المضاف اليه كما ترى (قوله ويرد على القاعدة الاولى) الخ
ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع
واخوانه وجرّد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان
المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه

٢ اى لمحمولته اشارة
الى ان حملا مصدر
بمعنى المفعول وقوله
او لحاملتهم اشارة
الى انه مصدر بمعنى
الفاعل وكلا التوجيهين
ليوجد شرط المفعول
له فعلا لفاعل الفعل
المعلل وعلى تقدير
كون الفاعل الضاربك
ان يؤول بالمحمولية
لانه محمول لاحمال
وعلى تقدير كون
الفاعل القوم يؤول
بالحاملية لان القوم
حامل لا محمول
(قريبي)

حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه
اخوانه وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف
بحذف التوین والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتأويل
كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع الخ (قوله متاويل بمسجد
الوقت الجامع) وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس
في مسجده للصلاة كاضافة سيف الشجاع (قوله وثانيهما) الخ وحاصله
ان اضافة المسجد الى الجامع من قيل اضافة العام الى الخاص وكذا
قياس سائر الامثلة فتكون تلك الاضافة ٢ كاضافة طور سيناء وصلاة
الوتر وبقلة الكزبرة وجانب اليمين (قوله متاويل بصلاة الساعة الاولى)
وهي اول ساعة بعد زوال الشمس (قوله وبقلة الحبة الحقاء) انما
نسبها الى الحق لانها ثبتت في مجارى السيول ومواطىء الاقدام (قال
ومثل جرد قطيفة) قال قدس سره في الحاشية جرد * خرد ريشه از كهني
وفر سودكي * انتهى قطيفة * جار مجيد صراخ * (قال اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص) اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كليث
واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق
عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس (قوله سواء كانا مترادفين)
اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال
وتبعه الشيخ الرضى (قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشئ)
وكذا حتى زيد اى ذاته وشخصه واسم البلام عليكما اى كلمة السلام
ولفظه والمشهور ان اسما مقحم (قال فانه اى المضاف) لم يجعل
الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله يختص بنبى عن حدود الاختصاص
وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة
(قوله سواء افادت) الخ يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف فيصح المثالان (قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفا)
اعلم ان الشئ بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين
بمعنى الذات اعم منه وبمعنى مساو للموجود المطلق الشامل للموجود الذهني
والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله على كل

٢ كاضافة طور سيناء
فان الاضافة في هذه
الصور من قيل
اضافة العام الى
الخاص لكون المضاف
فيها عاما والمضاف اليه
خاصا (قريبي)

مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وحيد يكون العين اعم منه (قوله يحمل احدهما على المدلول) الخ من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال نحو ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صباح هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحبه هذا الاسم وليس منه ذا صبح لان الصبح ما يشرب في الصباح فعني ذا صبح زمان هذا الشراب (قوله جاءني مدلول هذا اللفظ) لادال هذا المدلول ٢ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح (قوله لان قصدهم بالاضافة) ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر او لا يفني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا (قوله غالبا) والمغلوب لاحكم له فان من عز بـ اي من غلب سلب (قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة) وذلك لان نظرهم في احوال او آخر الكلم (قال او الملحق به) معنى اللاحق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح (قوله لئلا يلزم الابتداء بالسكان حقيقة) فيما اذا كانت في صدر الكلام (قوله او حكما) فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها (قال فان كان آخره الفا) يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ (قوله لمشكلة ياء المتكلم) اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتاسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء ليكون كالكسر قبلها (قوله ولا تقلب الف التثنية) قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب عنه بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لحقتها وانما جاوز هذا ليل القلب لامر استحسان لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لا مريو جب

٢ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح لان الدال في قولك جاءني زيد لفظ زيد فانه دال على مدلول اعني الحيوان الناطق مع التشخيص باعتبار ما صدق فالجائي هو المدلول الذاتي لا اللفظ الدال عليه (قريبي)

القلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اوليهما ولا يترك الامر المطرد اللازم للالتباس يعرض في بعض المواضع (قوله يوجب بقاء الضمة) الخ لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بمد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحو لي في جمع الوى اذ يشبه فعل بفعل (قال وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثالث) قد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع عيسى ومماقي اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخواته فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي (قال فاختى وابي) لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى ﴿يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه﴾ واما تقديم الاخ على الاب في الالة فلرعاية اسلوب الترقى (قوله فالحال في اخ واب) الخ او يقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول حمي عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية (قوله وهي الواو) بدليل اخوان وابوان (قوله وابي مالك) بصيغة الخطابية قال قدس سره في الحاشية اوله قد راحلك ذا الحجاز وقداري * وكتب على قوله قداري قضاء وقال ٢ ذو الحجاز اسم سوق بمعنى ومعنى اري اظن انتهى وقوله اري بصيغة المجهول (قوله مع انه محتمل) فلا يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال (قوله اي ابي جمع اب فاصله ايين) كاخين جمع اخ (قال وتقول اي امرأة) الى آخره قيل انما صرح بالقول تحريزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال ويقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الاتي اللهم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائب فاندفع الاعتراض بلاكلف (قال قيل اخ واب وحم وهن وهم) اعلم ان لام الاربعة الاولى واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلاثة الاولى مفتوح العين لجمعها على افعال كآباء وآباء واحباء لان قياس جمع فعل صحيح

٢ ذو الحجاز اسم ما وقوله قداري خبرها (قريبي)

العين افعال كجبل على اجبال واما من قام يسمع فيه اهناه حتى يستعمل به على تحريك عينه ومؤنه وهو حنة لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواء وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع ههنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذف نيا عوضت الميم عن الواو للتلايؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنويه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نقاشي في من فويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين **(قوله بالحركات الثلاث)** التابعة للحركات الاعرابية وكأنهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم ٢ اعني فوق وفك وفك **(قال وجاءهم)** الخ لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات والافالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخب وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء **(قال وذو)** اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان مؤنه ذات واصليها ذوات كنوتات بدليل ان متاه ذواتا حذف عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور أن وزنه فوس اذلو كان كفلس لقلب في المؤنث واوه ياء كطية ولا يدل ادواء جمع ذو على انه مفتوح العين لما **(قوله)** لانه وضع وصلة الى آخره قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يثبت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءا بذو فاضافوه اليه فقالوا اذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة

٢ اعني فوق الخ تفسير
لحالة الاضافة بلاميم
يريد أن فاءم مضموم
في حالة الرفع تبعا
للضمة الاعرابية
نحو فوق ومفتوح
في حالة النصب تبعا
للالف الاعرابية
نحو فاك ومكسورة
في حالة الجر تبعا للياء
الاعرابية نحو فيك
(قريحي)

كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه **(قوله كقول الشاعر انما يعرف)** ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلى على نبيه محمد وآله وذويه ٢ فذلك اقتباس من الدعاء المأثور **(قوله)** وكأنه خص المضر الى آخره يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى المضر الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العبدول الى جنسه فبعد **(قوله اي ذو)** وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به الذويتا **(قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل)** وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي **(قوله كالكاهل)** وهو اسم بحسب الاصل قال قد سره في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب المعارض **(قوله)** متى لو حظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الثانية او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله تان لبيان الحال لا للتقييد ومنهم من قال ان المراد بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق والتأخر بحسب المرتبة **(قوله)** بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزأ جزأ لان اعرابهما واحد بحسب القصد وظهر في موضعين **(قال من جهة)** اي المقتضى للاعراب **(قوله شخصية)** فلا يرد بالمفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصيها متحدة نوغا لاشخصا **(قوله)** ناش من جهة واحدة شخصية الى آخره وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل **(قوله لان الجيء المنسوب)** الى آخره لاحد أن يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام زيد لان الجيء المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد

٢ فذلك اقتباس
من الدعاء المأثور
اشارة الى ان الاقتباس
من جهة الحديث
لان جهة القرآن
وهو ان يضم الكلام
شعرا كان او نظما
شيئا من القرآن
او الحديث كقول
ابن شمون في وعظه
يا قوم اصبروا على
المحرمات وصابروا
على المفترضات
ورابطوا بالمرافقات
واقفوا الله في
الخلوات ترفع لكم
الدرجات (قريحي)

لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الاتساع اليه لان التمتع هو المتعوت بحسب الذات (قوله ثم ان لفظة كل) الخ وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع (قال التمتع) قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيحكي (قال يدل على معنى) اى على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه (قوله اى دلالة مطلقة) حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلية في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحل التابع على المعنى اللغوى مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم ان الحال داخلية فيما قبل هذا القيد وكأن منشأ هذا التوهم حل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجها غير ضرورى (قال وفائدته) ليس من وظيفة النحو (قال وقد يكون مجرد التناء) الخ وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة بان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كاسم الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالمؤكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل

والعريض والعميق نعمت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعمتا ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه ما وللجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لاشبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معروف ٢ على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالظاهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعمت واحد الا ان اعراه اجرى على اجزائه كافي قرأت الكتاب جزأ جزأ والبيت سقف وجدران (قوله ولما كان غالب مواد الصفة) الى آخره حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف يزيد اسد احالا وفي الفرق نظر (قوله رده بقوله) لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعمتا باعتبار انه في قوة المشتق (قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره) الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمنزلة الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعمتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين (قال اذا كان وضعه) متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعنى الوضع النوعى الشامل للوضع النوعى الذي في الجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعداد مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بناء على ان اى هذه استهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (قال لغرض المعنى) المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست صلة للوضع (قوله فان التيمى) الى آخره ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا (قال نحو مررت برجل اى رجل) اى هذه تكون وصفا للكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه مجتمع فيه من خلال الخيز ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل

٢ على ان هذا الجواب
عن سؤال بقول
ان قلت اى وقوله
لا يجري مثل الانسان
اى او الحيوان ليس
ماويا للانسان
فلا يكون كاشفا بل
الكاشف هو مجموع
الحيوان الناطق
او الناطق فقط
لكونهما مساويين
وقوله فالظاهر في
الجواب اى في جواب
الحيث ان يقال
المجموع ان حاصل
هذا الجواب منع
(قريبى)

اي كان ماسواك هزل وحق الرجل اي كان من سواك باطل (قال وبهذا الرجل) يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يحجز أن يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبيع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد البعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في الارض والسماء واما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا (قال وبزيد هذا) قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة (قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل) اي لا يقصد بدلالته هذا المعنى (قوله لا المعرفة) ٢ الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظي (قوله التي هي في حكم التكرة) لعدم الاشارة الى معلومة مضمونها لكنها ليست تكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفي قوله في حكم التكرة اشارة الى توجيه قولهم ان التعت يوافق المعنوت تعريفا وتنكيلا مع ان الجملة قد تكون لغتا وليس معرفة ولا تكرة ويمكن تخصيص الحكم بالتعت المفرد او توجيهه بان الجملة في تأويل التكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان قام رجل ذهب ابوه في تأويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تأويل كائن ابوه زيد (قوله لان الدلالة على معنى) الخ قد سوى الشيخ الرضي بين التعت المفرد والجملة والمنشهور ان المفرد اصل ٣ لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تأويل المفرد (قوله لان الانشائية لا تقع صفة) لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل

(ذكرها)

٢ الا معرف الخ
استثناء من قوله
لا المعرفة والمعنى
لا يوصف المعرفة
بالجملة الخبرية الا
معرف بلام لا يشير به
الى واحد بعينه بل
يقصد به الى فرد مبهم
لان تعريفه لفظي
حينئذ يكون في حكم
التكرة فيوصف بالجملة
الخبرية كما في قول
الشاعر على اللثم
يسنى (قريبي)
٣ لعل وجهه الخ
اي وجه اصاله المفرد
ان الجملة التي لها
محل من الاعراب
انما يكون في تأويل
المفرد (قريبي)

ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوماه والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة (قوله الابتاويل بعيد) وذلك في الظلية المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط اي بمدق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر نقله (قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنية) اي لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه ٢ وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ (قال ويوصف بحال الموصوف) الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله (قال وبحال متعلقه) المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والفلان او ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اياه زيد (قوله يعني بصفة اعتبارية) انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة (قوله في عشرة امور) انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به (قال والتعريف والتكثير) الخ اجاز بعض الكوفيين وصف التكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهاده بقوله تعالى ويول لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نوبا واجاز الاخفش وصف التكرة الموصوفة بالمعرفة (قال والافراد والتثنية والجمع) وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطقة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشج (قوله او قيل الى غير ذلك) كاسم التفضيل المستعمل بمن (قال والثاني يتبعه في الخمسة الاول) ثلثة منها ذكر مجعلا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجرح وروح يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يحجب عنه بان حينئذ من قيل وصف الشيء بحال نفسه تمحلا وذلك لان نفسه على التشبيه بالمفعول تمحلا والجرح تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير

٢ وفي الملازمة وهي
قوله واذا لم يكن
فيها الضمير الى
آخره مناقشة لجواز
حصول بعض الرابط
بغير الضمير
(قريبي)

فاعلا تمحلا (قوله لانه بمنزلة يقدون غلمانة) لكن ضعف قاعدون غلمانة
 اقل من ضعف يقدون غلمانة لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
 بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا (قوله وحمل عليهما
 ضمير الغائب) ٢ اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى (لا اله الا هو العزيز الحكيم)
 والجمهور يحملون مثله على البدل (قوله لانه ليس في المضمرة معنى الوصفية)
 بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير
 الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كرجعه ويمكن
 ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى
 ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
 اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشار الى هذا
 التعليل ولهذا قرنه به او اكفى به فوق الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشيخ
 الرضى (قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا) ومنهم من حمل
 الاخص والمساوي على ماهو مصطلح المنطقيين عليه وهو الاخص والمساوي
 بحسب الصدق وذلك باطل اما او لا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة
 قديكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص
 والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما تانيا فلانه لا يصح بناء (قوله
 ومن ثم لم يوصف ذو اللام) الى آخره على ذلك الا ان يعتبر استخدام
 بان يكون منه اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين
 ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه واجيب بان اسم
 الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله
 (قوله لانه المقصود) ولا يجوز ان يكون المقصود الاصل منحنيا في الرتبة
 عماليس مقصودا (قوله ان اعرفها المضمرات) الخ قال الشيخ الرضى كون
 المتكلم والمخاطب اعرف ظاهرا واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
 جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
 العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم
 الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية
 وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما

٢ اجاز الخ اي اجاز
 الكسائي وصف
 الضمير الغائب
 متمسكا بقوله تعالى
 لا اله الا هو العزيز
 الحكيم وقال العزيز
 صفة لضمير هو وحمل
 الجمهور مثله على
 البدل من لفظ هو
 (قريبى)

الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه
 لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعروف باللام
 لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول
 المعروف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذى اللام
 واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
 سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيوييه واما عند المبرد فتعريفه
 انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمرة ولا يوصف المضمرة (قال الا بمثله
 اي ذى اللام الاخر او الموصوف) فسرهم بالمثالة في التعريف حتى
 لا ينتقض بقوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه) ولا ينحى
 ان ذات المثل لو لم تعين ليس فيه كثير فائدة فلذا عينه بقوله اي ذى
 اللام الخ فكأنه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ماهو المعروف عند
 جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة
 ما في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول
 جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله
 او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه
 والشارحون فسروه بذى اللام وحينئذ ينتقض بالاية المذكورة
 ٢ واجيب عنه تارة بان المراد ماهو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول
 مع صلتة في قوة المعروف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب
 وفيه تأمل (قوله او انقص منه) ينبغي ان يدعى ان الانقص لا يخط
 الى درجة ماهو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى (قوله ان المشار
 اليه انسان) بدليل الاشارة والروى (قوله بل رجل) بقريته تذكير
 اسم الاشارة والصفة (قال العطف) هو في اللغة الامالة لقب هذا
 القسم من التوابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا
 بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما
 مقصود بالنسبة (قوله اي قصد نسبته) الى آخره في صدقه على مثل
 البيت سقق وجدران خفا (قوله بالنسبة الواقعة في الكلام) اي
 في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير

٢ واجيب عنه الخ اي
 عن الانتقاض بالاية
 المذكورة تارة بان
 المراد من ذى اللام
 ماهو ذو اللام صورة
 فتدخل الآية
 المذكورة فيه لانها
 ذو اللام صورة
 وتارة بان الموصول
 مع صلتة في قوة
 المعروف باللام فان
 قولك الذي ضرب
 في قوة الضارب
 (قريبى)

او ٢ جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لاني الكلام الذي فيه زيد (قوله لانها غير مقصودة) بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضيح بعطف اليان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اى لم يقع غلط ولا يجوز في النسبة او ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه (قوله واجيب بان المراد) الخ فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وتانيها انك توهم انك غلطت به مثل هند بنجم بدر شمس وثالثها انك نسيت المبدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطئه فيدخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله يتوسط داخل فيه وقد يجاب ايضا بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعني به الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد اولا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقتهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا واعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بهما على نهج واحد وهو التردد ولعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف بين لان المتبوع قصد استبداء ثم بداله فاعترض عنه بيل وقصد التاي (قوله ولما تم الحد بما ذكره) الخ يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تمة التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وتانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب (قوله يتوسط بينه) الاظهر يقع فكان في

٢ بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو هذا المجموع مثال واحد للانتقاض المذكور فلو لم يكن المراد بالكلام ما ذكره المحشي لا ينتقض تعريف العطف منعا بالمثال المذكور ولا يخفى على الفطن انه ينتقض تعريف المبدل جمعا بهذا المثال المذكور فلا بد فيه من اعتبار قيد ايضا لاجراج مثل ذلك المثال ولم يتعرض هناك لهذا الانتقاض ولا دفعه الشارح ولا هذا المحشي ولا غيره هذا مما لاح في الباب والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (قريبي)

نجر يدا (قال واذا عطف) اى اذا اريد العطف (قال اكده) لا يعاد الرفع كما يعاد الخافض ٢ لان التاكيد اخف من الاعداد (قوله لانه قد طال الكلام) وطول الكلام قد ينفى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة بالنصب (قوله واعلم ان مذهب البصريين) اشارة الى انه خالف القليلين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكده ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحسانى قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يحجز العطف تبين النصب مثل جئت وزيدا (قوله حرفا كان او اسما) قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التيس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يحجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود (قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذنين لا يضاف الا الى المتعدد) فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وزيد ان امكن ان يكون للباء الثانى معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار والمجرور ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين (قوله كما في الحرف) يعنى انه ليس باقل من الحروف الزائدة (قوله مستدلين بالاشعار) وبقوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاخبار الا في نحو الله لافعلن وتانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به﴾ وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى ﴿تساءلون﴾ لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراءات السبع متواترة (قوله وقوى) الظاهر وليقوى (قوله كالاعراب) في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك (قوله لقصد عدم التعين) بناء على ان الاضافة للمعد الذهني (قوله او يحول الى آخره) اعلم انهم جعلوا الحمل على

٢ لان التاكيد اخف من الاعداد ولا يمكن ذلك في العطف على الضمير المجرور كما ستعرف وايضا الاعداد اذا كان الخافض حرفا اخف من التاكيد فحمل على ما اذا كان الخافض اسما (قريبي)

نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر الراجعة الى التكرات اذا لم تكن تلك التكرات مختصة بحكم وصفة كانت تكرات (قوله) اذ لو نصب (او خفض) الى آخره ولا يجوز أن يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد لا متاع عمل مافى الخبر المقدم (قوله) فتعين الرفع على ان يكون (الخ) محتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه حينئذ في قوة الفعلية فتصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية (قوله) بان يكون معناها السببية لا العطف (كما في اذا لقينه فاكرمه) (قوله) او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع (قوله) لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة) وذلك لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضى ما حاصله ان الجملة التى يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او بغير ذلك جاز تجريد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فنقول الذى جاء فليغرب الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال فى ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعده القرينة على التعلق كان يقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال زيد (قوله) واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين) بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المفعول وكذا جاز العطف على معمولى عامل واحد (قوله) فهذا اى فهذا العطف وان كان بحسب الظ جائزا (الخ) كانه اشار به الى دفع ما قيل فى هذا المقام من ان التالى فى قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضى يقتضى التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر

لا ينافى الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة فى المدول عن الصواب المبالغة فى الامتناع فكأنه قال ان ذلك العطف وان كان تابعا بحسب الظاهر لكننا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلى وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وحينئذ يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة فى التعليق (قوله) لكنه لم يجز عند الجمهور) المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولى عاملين جائز الا مافيه الفصل بين العطف والمجرور نحو ان زيدا فى الدار وعمرا والحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذى هو كالجار والمجرور وان مذهب سيويه والقراء المنع مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور فى المعطوف عليه وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر به فى الاول مؤخر وفى الثانى مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل يظهر مافى كلام المصنف اما اولا فلانه نسب المخالفة الى القراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيويه واما ثانيا فهو أن المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناء وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا فى مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناء قاصر عن الضابط (قوله) وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جار فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار الى آخره) فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيويه فانه لا يستثنى (قوله) بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد (قال التاكيد) جاء بالهمزة وبالواو عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزداد فى التاكيد اللفظى كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون﴾ وقوله تعالى ﴿ولا تحبن الذين يفرحون

بما اتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة ﴿ قوله اي حاله وشانه ﴾ فتوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شاك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قيل في النسبة تميز عن الذات المذكورة او المقدرة وكأنه اراد انه تميز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان ﴿ قوله يعني يجعل حاله ﴾ اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ﴿ قوله اي في كونه منسوباً او منسوباً اليه ﴾ ولذا اطلق النسبة ﴿ قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ ﴾ لا بتكرير المعنوي فانه غير تابع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغلط فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه السورة الاولى ﴿ قوله بذكر كله واجمع ﴾ الى آخره قال الشيخ الرضى اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لمضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واجد ورجلان انسان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذه المعاني على ضروب بعضها لم يجيء الا منصوباً على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجيء الا تابعة مضافة في التقدير على رأى الخليل وربما نصب جماء وجمع حاليين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بياء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بهاء مع الباء وبدوته واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعاً عن الاضافة تحالا واما مضافاً غير تأكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم

واما مضافاً تأكيداً وهو اقل نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيداً ومرة حالاً وذلك من الثلثة واما فوقها تقول جاءني القوم ثلثهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيداً بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة ﴿ قوله اما البذل والعطف فظاهر خروجهما به ﴾ لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منه وهو ان البذل منه في حكم التحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصوداً لتأنيدهما ﴿ قوله وافادتها توضيح متبوعها ﴾ الى آخره وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضى قال المصنف يعني في اخراج الصفة المؤكدة مثل ﴿ نفخة واحدة ﴾ ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلاً وايضاً ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمولاً ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة فاجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً لا قصداً انتهى * اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمناً لمطابقة لان كونهم مجتمعين في الجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفاً باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافاً للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة وان اجمعون على السجود في حالة واحدة ﴿ قال وهو لفظي ومعنوي ﴾ لا يجوز ان تؤكد التكرة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك التكرة محكوماً بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقاً عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت التكرة معلومة المقدار

كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس بعيد (قوله اى
بتكرار اللفظ الاول) او ما به تكرر اللفظ الاول قيل جاز أن يكون الضمير
في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد بطريق الاستخدام
ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب الفصل ذهب الى ان زيد في قولك
يا زيد زيد جاز أن يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب عنه بان زيد
يجوز أن يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وحينئذ يكون تأكيدا قطعيا ويجوز
ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بداله ان يقصده دون
غيره فذكره تانيا بهذا الطريق وحينئذ يكون زيد الثاني بدلا وجاز
ان يكون شئ واحد مقصود او غير مقصود بحسب وقتين (قوله او حكما)
بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون
تأكيدا لفظيا مع انه عدتها من المعنوى واجيب عنه بانا لان سلم المرادفة
وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجوز أن يكون ذلك طاريا بعد
ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلان سلم
انها تأكيد لاجمع بل هي تأكيد لما اكده اجمع واما قول المصنف
واكتع واخواه اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد بل معناه انها
اتباع لها استعمالا يعنى انها لا تستعمل بدونها خلفاء معنى الجمعية فيها
(قال ويجرى في الالفاظ كلها) اعلم ان المؤكدة اما مستقل يجوز الابتداء به
والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
يكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت وضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع
المتصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل
التكرير بالمنصوب المتصل والمرفوع المتصل نحو ضربته اياه وهو واما
المستقل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم
بالآخرة هم كافرون (قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات) قال الشيخ
الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يبد اللفظ الاول وثانيهما

ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو
على ثلثة اشرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهرا نحو هيننا مرثا
اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته
معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حن بسن فس
او يكون له معنى يتكلف غير ظاهر نحو خيث نيث من نبث الشر
اى استخرجته وقولهم اكنمون ابصمون ابتعون قيل من القسم الثاني
اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها بما ذكره
الشارح قدس سره (قوله ويمكن ان يستبطن مناسبات) الى آخره
اما بالتمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما الزى فلانه
تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم
انسياطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام
امتداد وجودى (قوله وعن بعض العرب نفساها) والاول اولى
لكراحتهم اجتماع تبيين حيث تأكد اتصالهما لفظا ومعنى (قال باختلاف
الضمير) في كله وكذا في جميعه (قوله او الجمع) غير جمع المذكر
السالم فانه لا يؤنث (قوله وجمع في جمع المؤنث) او ما يجرى مجراه
وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان
مكسرا (قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد) قيل اراد بقوله ذواجزاء
ذو امور متعددة يعنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد
(قوله لان الكل مالم يلحظ افراده مجتمعة) وجاز أن يلحظ افراد
الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراد كالدهرم
اليض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على
كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى
مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي (قال يصح افتراقها
حسا او حكما) اى افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكتفى بالافتراق
الحسى بدون الافتراق الحكيم حتى لو كان ذواجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح
افتراقها حكما وحالا لم يصح توكيده بكل واجمع فالعيار الافتراق الحكيم (قوله

مثل اكرمت القوم كلهم واشترت العبد كله (قال الشيخ الرضى قد يكون الشيء اجزاء يصح اقتراقها حسا وحكما نحو اشترت العبد فاذا اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثانى لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشترت جميع اجزاء العبد (قال بخلاف جاء زيد كله) القياس عليه يقتضى ان لا يصح اختصم الزيد ان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزوه وهو خلاف القياس والسماع (قال واكتع واخواه اتباع لا جمع) اذا اردت الجمع بين الفاظ التأكيد وذلك غير كل قترية ترتيب المتنب لكن يناقش في تأخير ايصع عن اتباع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المصنف قال الشيخ الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتب في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتعب اى تام (قال بما نسب الى المتبوع) فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب (قال دونه) ظرف للنسب او حال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع (قوله بل يكون النسبة اليه توطئة) هذا غير ظاهر في بدل الفلظ (قوله لان متبوعه مقصود ابتداء) ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فان لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله لا ابتداء ولا انتهاء (قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبرة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبيهم فلا بد من تخصيص

ما ذكره بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ما قام اخذ الازيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وحينئذ لا حاجة الى تعميم النسبة (قوله وبدل الاشتمال) قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الطرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ما ذكر ثانيا وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا (قوله فالإضافة في الاخيرين) اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الإضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة والمقدرة النائب متابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف (قوله بل لا ارى عطف البيان الابدل الكل) كما هو ظاهر كلام سيويه (قوله والبيان فرع المبين) ولولا المبين لم يأت به (قوله الا الغلط) فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر (قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني) وجعلته مناط الحكم فكأنك قلت جاءني زيد مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكأنك قصدت بذلك المن على مخاطب وارادت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة متفية في عطف البيان (قوله بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا) فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا نقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه لان للملابس مفهوما معينا (قوله بخلاف ضربت زيدا حماره) فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واخراج ما ذكرناه (قوله فدخل فيه) الى آخره اى يلزم ثبوت قسم خامس (قوله نظرت الى القمر فلانة) فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثلا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير (قل بعدان

غلطت) بالقصد وشرطه اسلوب الترقى او بالنسيان او بسبق اللسان
قال الشيخ الرضى الاخير ان لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان
وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل (قال بغيره) قيل لم يقل
بالمبدل منه او بالتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه
او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا (قال واذا كان البدل) يجوز أن يكون
نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة (قال قالنت)
قال الشيخ الرضى ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل
عن ابي على انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس في
المبدل منه كقوله تعالى ﴿بالواد المقدس طوى﴾ اى مقدس مرتين
(قوله لئلا يكون المقصود انقص) نقل عن المصنف انه جعل هذا
توجيها لتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض والاشتغال
فقد قال انهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملامبه
فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان متصفا به (قال ومضمير
نحو الزيدون لقيتهم اياهم) قال الشيخ الرضى انما يصح بدلا اذا
تقدم لفظا الزيدون واخوتك والتحاة يوردون في هذا المقام نحو
زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا
في مثل ﴿اسكن انت وزوجك الجنة﴾ ان انت تأكيد فكذا ههنا انتهى
حاصل كلامه ان البدل يفيد مالا يفيد الاول وما ذكره من المثال
لا يفيد الا ما يفيد الاول قلنا البدل يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه
الفعل ليس الا زيد كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد (قوله لان المضمير
المتكلم والمخاطب) الخ قيل ولانه يلزم ان يكون شئ غائبا ومخاطبا
ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من
الاسم الظاهر (قوله مع كون مدلوليهما واحدا) فلا يفيد زيادة على
ما يفيد المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في الباب انهما
متحدان بحسب الذات (قوله فان المانع فيهما مفقود) يفيد مالا يفيد
المبدل منه (قوله واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء) الدبراء دبشت ريش

شده والعجفاء لاغر والنقباء فرسوده شده باى (قوله ان كان فجر)
اى كذب يقال عينا فاجرة (قوله ان جعلناه بمعنى المصدر) اى ضمن فيه
معنى الجمل (قوله لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى) لا يقال جاز
ان يكون المبنى المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد
كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريفه
بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان السرى في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه
محاز في غيره فلواريد به وجهه لامفهومه كان مجازا (قوله والامر بغير
اللام) لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع
اللام كان معربا (قوله والمراد بالمشابهة المتفية في تعريف المعرب هو هذه
المناسبة) لا العكس لانها اعم من المشابهة وهى كافية في البناء كما يشهد عليه
تفصيل موجبات البناء (قوله ولقد فصل) يعنى انه اراد بقوله ما مناسب
مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط
ان لا يعارض جهة مقتضية للاعراب كإضافة اى الموصولة وبهذا التحقيق
اندفع ما يجع عليه من انه لا يجوز أن يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه
ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه
التعريف بالجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك
المراتب (قوله اما يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل) تحقيقا لاتوهما
فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهى لاحقيقى (قوله
فكلمة او ههنا منع الخلو) لا لشك فلا ينافى التعريف ان قيل في اى شق
يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب عنه بانه غير مركب حكمها
باعتبار قصد المشاكاة للمبنى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لاما
يرمى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبني (قال
القاب) عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف
آثارها (قوله اى القاب المبنى من حيث حركات او اخره وسكونها)
او القاب علامة البناء المفهوم من المبنى من حيث انه علامة يعنى القاب حركات
او اخره وسكونها او القاب علامة البناء التى هى حركات وسكون
الضم والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبنى قد يكون

مع الالف والياء نحو يازيدان ويارجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية للنائب باسم المتوب (قال ضم وفتح وكسر ووقف) سمي الضم ضميا لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلظظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلظظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري (قوله وبالعكس) يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية (قوله والمراد ان الحركات الى آخره) رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشيء يختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبنى لا بخصوصها (قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية) ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة (قوله حيث قال بالضمة رفعا) قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه (قال والكنائيات) الاولى ان يقول وبعض الكنائيات لان بعضها معرب كفلان وفلانة (قال والاصوات) قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى لاسماء المبنية في البناء فلهذا عدتها منها (قال المضمر) قدمه على ساير المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بناءه وليس ايضا فيه فساد التباس وعلته بناءه احتياجه الى حضور او تقدم مكنى عنه (قال ما وضع) اى اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك (قوله من حيث انه متكلم) فيه ان ايا من اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعين المراد لكنه بعيد (قوله ويخرج بهذا القيد) يعنى قوله به لفظا المتكلم والخطاب

فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والخطاب بهما ولذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والخطاب ذاتهما ولفظا المتكلم والخطاب موضوعان للمفهوم. وبقيت الحثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقيل عليه حال الخطاب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والخطاب لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع لصيغة المتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق (قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب) يعنى لما كان ليس متكلمنا من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم (قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة) ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض اسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاجراجه (قوله اراد بالتقدم اللفظي) الى آخره اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لامن اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلى هنا بيان التقدم جعله من اقسامه وهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى بان تقسيم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديرى خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل تقول لقائل ان يقول لامعنى لان يجعل الحكى من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل حينئذ ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم الحقيقي لاجابة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذى بعده احتيج الى تمحل في التقديم بان يقال مثلا

انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض (قوله) اما مفهوم من لفظ بعينه (سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السابق والاول اظهر) (قوله) كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى (وكقوله تعالى ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ اذ العشى يدل على تراوى الشمس والشيخ الرضى جملة من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد (قوله) فكأنه متقدم من حيث المعنى (الظاهر ان يقال من حيث اللفظ) (قوله) او من سياق الكلام (السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان معه ضمنية قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضى في قوله تعالى ﴿انا انزلناه في ليلة القدر﴾ ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى ﴿شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن﴾ (قوله) وكذا الحال في ضمير نعم رجلا (واما الضمير في باب التنازع فللحذر عن التكرار وحذف الفاعل (قال فالمتفصل) الفاء للتفسير (قال المستقل بنفسه) في الالتفات بلسان التخاطب (قوله) لقيامه مقام الظاهر (مع اعرابه للاختصار) (قوله) لا مانع (ان قلت من الموانع الفصل وقديع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح) (قوله) الاول ضربت وضربت (قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربين ويضربن ليكون افراد النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لاستيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ (قال الى ضربين) قيل الى هنا لمة الحكم لا الاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم واجيب عنه بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربين وضربن فيكون حينئذ للاسقاط فدخل (قوله) وانما بدأ بالمتكلم والضمير يبدؤون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى (قوله) انا نحن (قد تبدل همزة هاء نحو هاء وقديمد همزة

نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة وتون والالف زيدت للوقف (قوله) والضمير في انت الى انتن هو ان اجما (قال الشيخ الرضى هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين وايا عماد (قوله) لكنهم وضعوا للمتكم لفظين (يدلان على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق (قوله) واعطوا الغائب حكم المخاطب) وذلك مبنى على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المتفصل كهو وهي (قال خاصة) قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة (قوله) التي وضعها للاختصار (اى المنظور في هذا الباب الاختصار اما او لا فباخذ المعاني المنقضية للاعراب في مدلولاتها لتلا يحتاجوا الى الاعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منهما واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا او هو بعد سبق المرجع لم يحتاج الى قرينة بل قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل (قوله) استتار الفاعل (ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اى مقولة هو (قال للمتكم) صفة للمضارع (قال مطلقا) اى زمانا مطلقا واستتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا (قال وفي الصفة مطلقا) تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف (قال ولا يسوغ المتفصل) الى آخره لا يختص صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف التثني او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير

الفاعل يجب انفصاله نحو اقامتم اتم وذلك لان عامله احد جزئي الجملة فاعتنى
 بابراره وكذا فاعل المصدر (قال لا تعذر المتصل) اللام للوقت اول للاجل
 (قوله اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل) لان الضمير المتصل كالجزء
 الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف
 يكون كالجزء الاخير (قال او بالفصل) من بابه ما وقع تابعا تأكيذا او بدلا
 او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت
 او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان اتصال يورث التباسا
 بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالأصل في باب اعطيت اولى والانفصال
 في باب علمت اولى (قال لغرض) قال الشيخ الرضي احترازه عن نحو
 ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك المتصل مع الفصل اذ لا غرض فيه لان
 قولك ضربك زيد بمعنى ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام
 فاجاب الرضي بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع
 الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اعم (قال صفة جرت)
 يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا (قوله اقتصارا على
 ماهو الاصل) مع ظهور ان الحكم لا يختلف (قال وما ضربك الا انا)
 وكذا انما ضربك انا (قوله ولكنه تأكيذا لازم لفاعل) الى آخره
 هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف
 ما جرى عليه ومحمّل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعيه
 يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا يلتبس سواء كان
 محمّل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا في ما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا
 فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان
 اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس متف في جميع الافعال الا في غائبة
 المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرفع
 بالتأكيذ واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
 ويرفع بالتأكيذ فلما رفع الاتيان بالمتصل اللبس في هذه الصورة اطرده
 البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا
 واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيذ ضميره اصلا لان رفع
 الالتباس فيه قليل كما عرفت (فان قلت ضمير المفعول في انا زيد

(ضاربه)

ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يأت به بمجرد
 رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فأتى بمجرد
 رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه (قال واذا اجتمع ضميران) ولم يكن مما تعذر
 فيه الاتصال (قوله احتراز عما اذا تساويا) قال سيويه ان كانا غائبين جاز
 الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يحز الاتصال
 واجاز المبرد قياسا على الغائب (قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين)
 فيه انه يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب
 المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية
 ترجيح في المعنى لا في اللفظ وجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ (قوله
 فيلزم انفصاله ليعذر) الى آخره ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف
 فأتى من كونه متعلما بما هو ادنى (قوله وحكي عن سيويه) اي من النحاة
 وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
 واستجاد المبرد مذهب النحاة (قال فلك الخيار) لاجتماع جهتي الاتصال
 والانفصال (قوله باعتبار عدم الاعتداد) او بسبب ان لامنقصة في التعلق
 بما هو اشرف منه وصيرورته من جملة بالاتصال (قوله وان شئت اورده
 منفصلا) قال الشيخ الرضي والانفصال في باب اعلمت اولى من الانفصال
 في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان
 الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما
 الانفصال (قوله لانه كان في الاصل خبر مبتدأ) ان قيل انفصال خبر المبتدأ
 باعتبار ان عامله معنوي وقد انتهى بوجود النسخ فكيف يصح تمام اثره قلنا
 هو معدوم صورة ثابت معنى والنسخ عكس ذلك لان النسخ في الحقيقة
 قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي
 (قوله لكون ما بعد لولا مبتدأ) عند الجمهور او فاعل فعل محذوف
 او مرفوعا بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال (قوله لكن غير الاسلوب)
 يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت
 هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى آخره من اوله الى آخره
 فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره (قال

وعسى (الى آخره) انما لم يقل لولا انت وعسى الى آخرها لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرلها غاية واحدة (قوله) وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام (اى في مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن تجر ما بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة ينصبها قال الشيخ الرضى فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بدله من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلك انتفى هلاكى لوجودك (قوله) فالأخفش تصرف فيما بعد لولا) ويلزمه تغير اثنى عشر ضميرا (قوله) وسيبويه في نفسه) يرجحه ان التغير في واحد (قوله) لتقار بهما في المعنى) لان معناه الاطماع والاشفاق فيراعى جانبى لعل وعسى فينصب الاسم به فيجعل خبره مضارعا للبتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل (قال وتون الوقاية) وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر (قوله) اى ياء المتكلم) اذ لم يمهذ غيره (قوله) لتقى) الى آخره اى يحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتباعد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويمطينى اما لطرده الباب واما لكون الكسر مقدرا كما في عصاى وقاضى وتركها في عسى لملها على لعل (قوله) ولهذا سيمت نون الوقاية) يعنى ان اضافته من باب اضافة السبب الى السبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء (قال عرياعن نون الاعراب) سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد او لم يكن معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك التونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها (قوله) لمروضها) بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة (قال وانت) خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله

مخير (قوله) يعنى ان وكان) الى آخره هذا التفسير مبنى على انه حمل التخير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهورة رجحان النون ولك ان تحمل التخير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقريته ذكرها فيما بعد وتقول في لدن انه تبع الجزولى فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت (قوله) للمحافظة على الحركات البنائية) هذا ظاهر في غير التثنية واما في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مقابلة لكسرة نون الاعراب او انها لطرده الباب (قوله) وعلى السكون في لدن) قال الشيخ الرضى لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد بالضم لدى وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبينة على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل (قوله) تحرزا عن اجتماع التونات) فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع نونين (قوله) كما في لعل) فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرف واحد (قال ويختار في ليت) المشهور فيه ان النون لازمة للضرورة الشعر (قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر) الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين التأكيد وانما احتيج الى التأكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل (قال قبل العوامل وبعدها) اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه

وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر
ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قيل الوصف
بالحاضر بل من قيل الوصف بالغائب فظيره رأيت شابا في شبابه وصباه
لارأيت هذا الشاب في شبابه وصباه (قال صيغة مرفوع) انما اتى
للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير
صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المتبدا والخبر (قال مطابق
للمبتدأ) ليشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان التذكير في ضمير
المرفوعات باعتبار الخبر (قوله وتكلما وخطابا وغيبة) ربما وقع بلفظ
الغيبة بعد حاضره لقيامه مقام مضاف غائب (قال يسمى فصلا) عند البصريين
وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته (قوله
وذلك التوسط لفصل) يعني ان قوله ليفصل علة غائبة للتوسط فيكون قوله
يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمفيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث
الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لان يفصل
او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف
بالوضع (قال نعمنا) قيل يحتمل ان يكون حالا (قال ان يكون الخبر معرفة)
ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المتبدا والخبر
اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل تفيد
التأكيد فان قولك زيد هو القاسم في معنى زيد فهو القاسم واذا كان
تأكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال
انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على
خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني
وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى ﴿ومكر اولئك هو يبور﴾ واعترض
عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ وتأكيدا كما في قوله تعالى ﴿انه هو
افحك وابكي﴾ وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره
تأكيد للمنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين
لكنه قدم للحصر كما في انما عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه حينئذ

مبتدأ عند المحققين (قال ولا موضع له عند الخليل) متعلق بقوله لانه ظرف
مستقر او ظرف للنفي (قال وبعض العرب يجعله مبتدأ) وبعضهم يجعله تأكيدا
لما قبله ويمتنع دخول لام التأكيد عليه فان لام التأكيد لا تدخل التوكيد
(قال ويستقدم قبل الجملة) تلك الجملة الخبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه
نواسخ المتبدا فانه حينئذ يجوز ان تكون فعلية كقوله تعالى ﴿فانها لا تنمي
الابصار﴾ (قوله ولا يبعد) الخ هذا وجه وجهه (قال ضمير غائب) لان المراد به
الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة
الفصل فانها عبارة عن المتبدا فيلزم مطابقتها له كما ذكر (قوله ويحسن
تأنيثه) قال الشيخ الرضوي تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع (قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة معترضة) لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له
(قوله بان كان مبتدأ) او بان كان عاملا حرقا والضمير مرفوعا الى
غير ذلك (قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات) هكذا قالوه
وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف بل لا بد له
من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية
المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه الصلاة
والسلام ﴿ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المضورون﴾ واما على
خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل
اذا لم يكن ضمير الشان لم يحجز الا في الشعر على ضعف ان قلت
فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لاتعين المراد
لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل مفرد وهي اسم وخبرها
محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع (قوله لان الخبر كلام
مستقل) هذا ما قاله الشيخ الرضوي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة
كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان
نواسخ المتبدا لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان تكون هذه
من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه
ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى

والجاء ذكر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية (قوله اي اسما
وضع كل واحد منها) انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر
هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه (قوله اشارة حية) هي
تخييل امتداد واصل بين الخيل وما يصير غاية الامتداد وهي لا تكون
الا محوسا مشاهدا (قوله فلا يرد ضمير الغائب) ولا يرد ايضا
ان هذا تعريف للشيء بما يماويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس
ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب
الاضافي معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة
لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريف للشيء بنفسه كما توهم
لان المأخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه
مأخوذا فيه (قوله محمول على التجوز) بتزيله منزلة المحسوس المشاهد
اذ ما من شيء الا ويبدل عليه (قوله وهي ذا للمذكر) لما لم يصح حمل
ذاعلى هي لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة
بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة التي بعدها مبنية
والاولى ان يقال وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف
اي وهي ذا واخوانه وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر ويلزم
على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله
للمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذان منها
للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ
اي هي منها ذان للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام
ليس على نسق ثم قال قوله لمتاء ذان من باب حذف الموصول اي الذى
لمتاء ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن
نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى ﴿ وما لنا الا له مقام
معلوم ﴾ من هذا الباب اي ما لنا الا من له مقام اذا ظهر تلك الوجوه
ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف (قوله والعامل في الحال معنى
الفعل) الى آخره فيه ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه فان نظيره البيت

سقف وجدران وجزء الخبر ليس مستندا بالحقيقة بل المستند المجموع
(قوله قدم) الخ يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى ذكر المتنى والجمع
بعد ذكر المفرد (قوله على احد الوجوه) قال قدس سره في الحاشية وقيل ان
هنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وقيل ضمير الشأن هنا محذوف
اي انه هذان لساحران (قوله بقلب الالف ياء) فان الياء قد تكون علامة
للتأنيث نحو تضرير (قوله بقلب الالف والياء هاء) لان الهاء قد تكون
مبدلة من تاء التأنيث في الوقف (قوله بوصل الياء) لحصولها من الاشباع
او الجمع بين البوضين (قوله ولا يبنى من لغاته) الخ لم ترد التثنية المتعارفة
لان المعرفة لا تبنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة (قوله واذا كان
مقصورا يكتب بالياء) لانه كذا حل الالف المجهول اصله (قوله على سبيل
الحقوق) يعنى ان الحقوق يقتضى اعتبار اصل او لا ولا يلزم ان يكون
اقصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم انها جزء
اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف وذلك بان واخوانه كثير نحوها انا ذا وها اتم اولاء وها هو ذا
وبغير ها قليل (قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فيه ان ضمير
افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى
ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية ألا ترى انك تقول في ترجمة
ذاك اينت وفي ترجمة ذلك آنت (قال وهي) الحرف يذكر ويؤنث
واعترها تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمسة (قوله اي حرف
الخطاب) فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة (قال وذلك
للبعد وذلك للمتوسط) قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط والبعيد
دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار
اليه حا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذى
يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور
بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب
انسان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورنت الكاف

في اسم الإشارة معنى النية وقد كان موضوعاً للحضور صار مع الكاف
بين الحضور والنية وهذا حال التوسط وإذا أردت التخصيص على
البعد جئت بعلامته وهي اللام (قوله ولما رأى المصنف) الخ كذا ذكره
الشيخ الرضى وفيه شيء لأن استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل كما ذكر
في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال إشارة الى الاستعمال فانه لو قال
وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع (قال وتلك) الخ لما كان المخالفة
بين ذا واخوانه في البعد اكتفى به (قوله إشارة الى كلمة ذلك) لان
ماعداه غير صالح لذلك اذ ليس في ما ذكر زائدان الا في ذلك (قوله
بضم الهاء وتخفيف النون) للقريب وهناك للتوسط وهناك للبعد
ونعم ايضا للبعد وهنا بالتشديد ايضا للبعد وقد يلحقه الكاف ولا تلحق
ثم (قال خاصة) اي اخص خصوصاً ذكرت للتأكيد (قوله لا يستعمل
في غيره الا مجازاً) كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى ﴿هناك
الولاية لله﴾ اي حينئذ وذلك باستعارة المكان كما يستعار الزمان للمكان
كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها (قوله اي اسم لا يتم الخ)
اي اسم لا يتم حال كونه جزءاً وهو بعيد عن المعنى المراد (قوله
اولاً يصير جزءاً تاماً) الخ ذكره الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك
لان الافعال الناقصة لا حصر لها (قوله والمراد بالجزء التام) الخ حمل
الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولاً وقال
معناه ان الموصول هو الذي لو أردت ان تجعله جزءاً الجملة لم يكن الا بصلة
هذا هو الحق ولكن لا وجه للتخصيص اذ لو أرت ان تجعله فضلة
لم يكن الا بصلة فلهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره
(قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي) كذا نسب الى المصنف وفيه
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر
معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر وأوضح
لكنه سلك طريق الاجمال او لا والتفصيل ثانياً او قصد بيان الاسم
المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف يقتضي التفصيل
لا الاجمال ثم التفصيل في الخارج وان ذلك القصد مناف لما نقل

عنه من ان المراد معناه اللغوي نعم يجوز أن يقال انه قال ذلك إشارة الى
وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا
الصلة العرفية في تعريفه (قوله لكان هذا القول مستدركا) الخ
لا يقال جاز أن يكون لخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه
من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف
قبل ذكره لانه لا يكون جزءاً تاماً اصلاً نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر
لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي (قوله
ولقائل ان يقول يمكن) الخ ولقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والالزم
نقض الحد بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول
الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذا لا يجوز
فاندفع ما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك
كان يقال مثلاً العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء
في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة
لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف
لشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفها
والالزم التعريف بالاعم بل نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو
باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذاً من الصلة العرفية ولا يدل بالهيئة
الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف
العالم بالعلم (قوله بان يقال الصلة جملة) الى آخره فيه تأمل (قال وصلته
اي صلة ما لا يتم جزءاً) الى آخره جعل الضمير راجعاً الى ما اعتبر الصلة بالقياس
اليه لا الى الموصول (قال جملة خبرية) انما كان كذلك لان وضع الموصول على
ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم
الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية
صلة كقوله تعالى ﴿وان منكم من ليظن﴾ فلان الصلة هي جواب
القسم وهو جملة خبرية (قوله او ما في معناها كاسمى الفاعل والمفعول)
فلا حاجة حينئذ الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل

او مفعول بمنزلة الاستثناء (قوله لا غير) ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع الضمير (قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد (قوله جملة معنى) ولهذا يعمل حينئذ ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلته مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الامع ضميعة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجملة (قال وهي اي الموصولات) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه (قوله الذي) اصله لذى عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما ان ذوالطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات (قوله والتي) بقلب الذال تاء (قال والذان واللتان) وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء في المفرد (قوله والذين لجمع المذكر) من اولى العلم والذنون في الرفع هذلية وقد يحذف النون من الذنون تخفيفا كما يحذف من الذين ايضا (قال واى) مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة (قوله بمعنى الذى) وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التى (قوله المنسوبة الى بنى طى) قلبت في النسبة احدى اليائين الفا والآخر همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياء (قوله وذا بعدما) جوز الكوفيين كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعدما ومن الاستفهاميتين ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعدما ومن الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا ﴾ من ذا الذى اي من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول (قال والعاث بالمفعول) سوى عاثة الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لحفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز حذف العاثرين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذى ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور

او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل الفعل بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقدير او ينجر بحرف جر متعين كقوله تعالى ﴿ انسجدوا تأمرا ﴾ اي به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر لموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ويماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت او زيد الذى مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو أن يحذف حرف الجر او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ليصح حذفه ومذهب سيويه والاخش حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة لا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العامل فيهما لكونهما صلة فاذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا وان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ﴾ حيث طالت الصلة بالمعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه فى معنى معبود اي الذى هو معبود فى السماء ومعبود فى الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقيق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الامع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتفيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف حينئذ واما قولك لامعنى لتقييد العائد بالمفعول فتقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فتقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان قبله مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجرى هذان الجوابان في المجرور ايضا (قوله تمرين المتعلم) اي تجربته التمرين التمكين والتدريب (قوله وتذكيره اياها) كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا ينجر عنهما انه يجب

تنكيرها وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانها لا يقعان مضميرين (قوله لان الذي يخبر عنهما) اى بحسب الذكر واما ذات الخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الى آخره وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه الخبر عنه بحسب الظاهر لان شان الخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغا عنها دون الموصول (قوله اى اوقت كلمة الذى) الى آخره لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والخبر عنه فى الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة الصدر (قال وجعلت الى آخره) لان المطلوب ان تصف الموصول بالوصف بالذى كان لذلك الخبر عنه بلا تغيير شئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتصديره مبتدأ فلا بد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه (قال واخرته) لانه خبر وحق الخبر التأخير (قال فى الجملة الفعلية خاصة) ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة اسمية نحو اضراب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يعلمان من وقوعهما صلة اللام (قال فى ضمير الثانى) لوقال فى ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة (قال والموصوف والصفة) وكذا الفاظ التاكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيد الخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البذل والمبدل منه فقد اختلف فيهما (قال والمصدر العامل) وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم فى زيد قائم قائما يجوز اذا لم تعمل فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنى عن الفاعل (قال فى الضمير المستحق لغيرها) اى الذى استحق غيرها (قال وما الاسمية) قال الشيخ الرضى لما كان فى المبيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبيات فى اسماء الافعال كفتجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد

الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان تجعل ابوابا برأسها (قوله لا الحرفية) لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فسيجيء فى بحثه (قوله فانها اما كافة) اى مثلا (قال واستفهامية) قد يزداد معها التحقير والتعظيم والانتكار ويحذف الف ما الاستفهامية فى الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضافا الا اذا جاء ذابعد ما الاستفهامية نحو بما اذا تشغل (قوله نحو ربما تكره النفوس) الخ قيل جاز أن يكون ما كافة قال المصنف الا ان الحاجة اختار واكونها موصوفة للالزام حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز أن يكون من التبعض متعلقة بتكره كما فى اخذت من الدراهم اى شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقض جملة قوله له فرجة صفة للامر لان اللام فيه للمهد الذهنى (قال وتامة) غير محتاجة الى صلة وصفة (قال وصفة) اختلف فى ما التى تلى التكره لافادة الابهام فقال بعضهم انه حرف وقال بعضهم انه اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اى عطية لا تعرف من حقارتها ولا مربا اى لامر عظيم لا يعرف من عظمتها واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين (قوله فان كلمة من لا تنجى تامة ولا صفة) الا عند ابي على فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة ونجى عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله والا كثرون من عدد اى الا كثرون عددا وهى عند البصريين موصوفة اى انسانا معدودا قال الشيخ الرضى اعلم ان من فى وجوها لذى العلم ولا تفرد لما لا يعلم وقد يقع على ما لا يعلم تغاييا ومنه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمضى على بطنه ومنهم من يمضى على رجلين ومنهم من يمضى على اربع﴾ وذلك لانه تعالى قال فمنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمضى على بطنه ومن يمضى على اربع وما فى الغالب لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قايلا ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره فى المجهول ماهية وحقيقة ولذا يقال لحقيقة الشئ ماهية

وهي منسوبة الى ما والماهية مقبولة الهزة جاء والاصل الماهية او نقول
انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون
وما رب العالمين يجوز أن يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى
رب السموات ويجوز أن يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى
ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف
الا بالصفات وماهية غير معلومة للبشر (قوله والموصوفة نحو يا ايها
الرجل) قال الشيخ الرضى لا اعرف كونها معرفة بموصوفة الا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة (قوله) لانه التزم فيها الاضافة
الى المفرد) انما قيد بالتزام الاضافة للتلا يرد النقض بكم رجل فانه
قد يتصب ما بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد للتلا يرد
النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يلدن فانه قد يضاف الى
الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتحكن
لانها بمنزلة التووين المناسقي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك
لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة
في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم
المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضى انما التزم في اى الاضافة لان
وضعها ليفيد بعضا من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا
لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه (قال الا اذا حذف
صدر صلتها) ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اى معها وان كانت اسمية
وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا
الى اى فان كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه
لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسماء
(قوله فيمن قرأ بالضم) دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على
انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه استفهامية معربة
مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضرار القول
اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لنزع
كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبويض وقيل يجوز أن يكون

النزع واقعا على من كل شيعة اى لنزع عن بعض كل شيعة فكان قائلا
قال منهم فقل ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان النزع معلق
عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس بجملة والمعلق يجب ان يكون
مفعوله جملة (قوله لتأكيد شبه الحرف) الخ ان قلت قد مر أن هذه
الاضافة المنافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان
كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي
ان تبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر أن لزوم
الاضافة الى المفرد منافي للبناء واى اذا كانت مضافة وحذف صدر
صلتها تبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي
وبناء اى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي (قال وفي قولهم ماذا
صنعت) قال الشيخ الرضى ذا لا تجي موصولة ولا زائدة الا بعدما ومن
الاستفهاميتين والاولى فياذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد
ان يكون بمعنى الذى اى الذى هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا
قاتما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذى ان تكون زائدة
وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ﴿امن هذا الذى﴾ فان
هاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة (قال اخدهما ما الذى) الجملة صفة
لقوله وجهان او استنافية (قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى) قال
الشيخ الرضى ولقائل ان يمنع مجيى ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت
بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية
قلنا جاز أن يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه
ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول (قوله والظاهر
ان مؤداهما واحد) يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضى من ان ذا موصولة
او زائدة (قال وحينئذ جوابه نصب) هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما
قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض
عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة (قال
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى) قيل كان هذه تحتمل ان تكون
ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسما لافعال

بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء الافعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا للمساقة ولكن فيه ان لا وجه لبثائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبنى لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحل الباقي عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل سادة مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لا ينافية معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي للابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز أن لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد أن يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدأ يؤول بالآخرة الى انه مسند اليه لان قولك أقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه (قوله لان المعنى على الانشاء) فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة اذ ليس المعنى على الماضى فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضى وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور (قال مثل رويد زيدا) في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اى رفق صغر تصغير الترخيم اى ارفق رفقاً وان كان صغيرا قليلا ويجوز أن يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفع تعدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل بتضمينه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل (قوله مثال لما هو بمعنى الامر) وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اى اروده كما ان المثال

الثانى مع انه بمعنى الماضى لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه فى هذين المثالين اشارة الى اقسامها (قوله بفتح التاء) قال الشيخ الرضى فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما بعده وكان القياس على تقدير أن اصله هيبة كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء ولكن يوقف عليها فى الأكثر بالتاء تنبيها على إلحاقها بالافعال فكان تأوها تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوفاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كسلمات والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالتاء (قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال) وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التكرير عند الجمهور وليس لتكرير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التكرير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اى المسكوت عنه فخالصه افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز أن لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما (قوله اذ العربى القح) قال قدس سره فى الحاشية القح الخالص (قوله بحسب الوضع) وان كان طاريا (قوله مثل الضارب امس) لو قال بدل امس فى الماضى لكان اظهر (قوله المشتق من الثلاثى) يعنى ان قوله من الثلاثى صفة لامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن (قوله اى قياسى) اى ذو قياس (قوله على انه لم يأت) اى على ان اسم الفعل من الرباعى بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعة وهى لعبة للصبيان وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين ل قيل قارقار وعرعار كغاق غاق (قوله حل كونه مصدرا)

صاحبها ضمير قوله مبنى قوله معرفة اى علم جنس كبحان وقوله كفجار
صفة اخرى لمصدر ويجوز أن يكون خبر مبتداً محذوف اى هو كفجار والجملة
معتضة **(قوله قال الشارح الرضى)** وقال ايضا ان من كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرها او صفة او مصدراً او علماً مؤنثة فاذا سمي
بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة **(قال وصفة لمؤنث)**
لم يجيء في المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف ويستعمل
اما لازمة للتداء سماعاً نحو يافاق واما غير لازمة له وهى على ضربين
احدهما ما صار بالغلبة علماً جنسياً نحو جبار للنية وهى فى الاصل لكل ما يجبر
اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المتأني والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها
نحو قاطط اى قاططه كافية **(قوله واما عدلاً)** انما اعتبر ذلك لان الزنة غير
كافية والا لزم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور
وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفاسق معدولين عنهما لجواز أن يكونا
مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لا ضرار وجودهما مبنيين
كما فى منع الصرف قلنا لا دليل على كون زال معدولاً عن انزل وما
استدلوا به عليه فى غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضى
وهو أن قسم المصادر والصفات بنى لمشابهة لفعال الامرى زنة
ومبالغة اذ فى الكل مبالغة **(قال علما للاعيان)** حال من مفهوم قوله
مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علماً للاعيان
وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين
على معمولى عامل واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا
الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما فى باب التازع **(قوله لمشابهة لفعال)**
بمعنى الامر **(فيه ما ذكره فى اختيه ولا يجرى فيه ما يجرى فيهما)**
فالوجه ان هذا القسم اما علم مرتجى او منقول عن المعنى الوصفى
فان كان منقولاً راعوا معناه الاصلى وكان فيه المبالغة وان كان مرتجى
حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره **(قوله وجه الاكثرين)** الخ اوان
وجه البناء فى ذى الراء قصد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة كسر

الراء وهى لا تحصل الابتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر
(تمت الحاشية الغفورية بعون الله تعالى وبتوفيقه)

ولما بلغ مصنف هذه الحواشى وهو قدوة الافاضل * مجمع الفضائل *
العالم الربانى * المحقق الصمدانى * ذو التحقيقات الرائقة * والتدقيقات
الفائقة * الحائز قصب السبق فى جميع العلوم بفضل البارى * الخشى
عبد الغفور اللارى الانصارى * رحمه الله الملك البارى * الى مبحث الاصوات
اجاب صوت نداء ارجى الى ربك راضية مرضية * ولم يوفق لاتمام هذه
الامنية * وكان ذلك فى يوم الاحد الخامس من شهر رمضان المبارك
لسنة اثنتى عشرة وتسعمائة * والحمد لله الذى اعاننا على الاتمام
* والصلاة والسلام على محمد الذى بعث للاعلام *



قد اختتم طبع هذه الحاشية المفيدة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة
 المدقق * المولى عبد الغفور اللارى * عليه الطاف ورحمة من ربه الباري *
 في عصر خلافة ناشر العلوم والمعارف * وباذل انواع العوارف *
 ذو الرأي السديد * والجد السعيد * سلطاننا الاعظم الافخم * وخاقاننا
 المعظم المفخم * السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان الغازي
عبد الحميد خان * ادام دولته وسلطته الى نهاية الدوران * مادامت
 الشمس والقمر يسجدان * وكان ذلك في المطبعة العثمانية * في دار الخلافة
 العلية * حيت عن الآفات والبلية * لسبع ليل بقين من شهر جمادى الآخرة *
 سنة تسع وثلاثمائة بعد الالف من هجرة من له العز والشرف في الاولى
 والآخرة * وصلى الله على سيدنا اسعد الانبياء محمد وآله وصحبه اجمعين *
 وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين *

باب مشيختنا هيدن تعيين اولئان بايزيد
 جامع شريفى درسعاملرندن ايكينلى
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
 افندى المصحح

فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن
 استانبولى السيد حافظ محمد امين
 افندى المصحح

باب مشيختنا هيدن تعيين اولئان
 آيدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد
 امين افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه لى الحاج
 حافظ احمد افندى المصحح

تصحيح
 محمد امين
 ١٢٩٩
 ١٢٩٩
 ١٢٩٩